

مقدمة في
علم الاجتماع الريفي والحضري

نظام سنوات

أ.د/ عبد الحميد يونس زيد
أستاذ علم الاجتماع – جامعة الفيوم

2025

رؤية كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة الفيوم

تسعى كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم

رسالة كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة الفيوم

تلتزم كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم بإعداد خريج مكتسباً

للمهارات المعرفية والذهنية والمهنية والعامة طبقاً للمعايير القومية الأكاديمية القياسية، قادراً على المنافسة محلياً وإقليمياً، مواكباً التطور التكنولوجي،

**الخريطة الزمنية الدراسية لمقرر (علم الاجتماع الريفي والحضري)
بalfصل الدراسي الأول - العام الجامعي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥**

م	الأسبوع	خلال الفترة		رقم المحاضرة	محتوى المحاضرات
		من	الى		
١	الأول	٢٠٢٤/٩/٢٨	٢٠٢٤/١٠/٣	المحاضرة الأولى	علم الاجتماع الحضري المفهوم والنشأة
٢	الثاني	٢٠٢٤/١٠/٥	٢٠٢٤/١٠/١٠	المحاضرة الثانية	تابع علم الاجتماع الحضري المفهوم والنشأة
٣	الثالث	٢٠٢٤/١٠/١٢	٢٠٢٤/١٠/١٧	المحاضرة الثالثة	الفروق الريفية الحضرية
٤	الرابع	٢٠٢٤/١٠/١٩	٢٠٢٤/١٠/٢٤	المحاضرة الرابعة	علم الاجتماع الريفي المفهوم والنشأة
٥	الخامس	٢٠٢٤/١٠/٢٦	٢٠٢٤/١٠/٣١	المحاضرة الخامسة	تابع علم الاجتماع الريفي المفهوم والنشأة
٦	السادس	٢٠٢٤/١١/٢	٢٠٢٤/١١/٧	المحاضرة السادسة	النظم الاجتماعية في المجتمع الريفي
٧	السابع	٢٠٢٤/١١/٩	٢٠٢٤/١١/١٤	المحاضرة السابعة	الثقافة الريفية
٨	الثامن	٢٠٢٤/١١/١٦	٢٠٢٤/١١/٢١	المحاضرة الثامنة	ميد ترم ١
٩	التاسع	٢٠٢٤/١١/٢٣	٢٠٢٤/١١/٢٨	المحاضرة التاسعة	الهجرة الريفية الحضرية
١٠	العاشر	٢٠٢٤/١١/٣٠	٢٠٢٤/١٢/٥	المحاضرة العاشرة	التغير الاجتماعي
١١	الحادى عشر	٢٠٢٤/١٢/٧	٢٠٢٤/١٢/١٢	المحاضرة الحادية عشر	التغير الاجتماعي
١٢	الثاني عشر	٢٠٢٤/١٢/١٤	٢٠٢٤/١٢/١٩	المحاضرة الثانية عشر	المجتمع الريفي ومشكلات القرية
١٣	الثالث عشر	٢٠٢٤/١٢/٢١	٢٠٢٤/١٢/٢٦	المحاضرة الثالثة عشر	تابع المجتمع الريفي ومشكلات القرية
١٤	الرابع عشر	٢٠٢٤/١٢/٢٨	٢٠٢٥/١/٢	المحاضرة الرابعة عشر	ميد ترم ٢
بدء إمتحانات الفصل الدراسي الأول ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ اعتباراً من السبت ٢٠٢٥/١/٤ حتى الخميس ٢٠٢٥/١/٢٣					
إجازة نصف العام الدراسي إبتداءً من السبت ٢٠٢٥/١/٢٥ حتى الخميس ٢٠٢٥/٢/٦					

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
٥٦ - ٤٥	الفصل الأول: علم الاجتماع الحضري المفهوم والنشأة
٩٥ - ٥٧	الفصل الثاني: الفروق الريفية الحضرية
١٣٧ - ٩٦	الفصل الثالث: علم الاجتماع الريفي المفهوم والنشأة
١٨٣ - ١٣٨	الفصل الرابع: النظم الاجتماعية في المجتمع الريفي
٢٠٤ - ١٨٤	الفصل الخامس: الثقافة الريفية
٢٣٣ - ٢٠٥	الفصل السادس: الهجرة الريفية الحضرية
٢٥٨ - ٢٣٤	الفصل السابع: التغير الاجتماعي
٣٠٦ - ٢٥٩	الفصل الثامن: المجتمع الريفي ومشكلات القرية

الفصل الأول
علم الاجتماع الحضري
المفهوم والنشأة

مقدمة

أصبح علم الاجتماع الحضري ميداناً هاماً من ميادين علم الاجتماع، وأصبح الالتجاء إليه ضرورياً في تفسير كثير من الظواهر الخاصة بالثقافة والتغيير الاجتماعي وحركة السكان والظروف العمرانية، أيضاً لا يوجد جدال في أن دراسة علم الاجتماع الحضري يساعد على توجيه السياسة الاقتصادية للدولة، فالدول عندما تخطط لمستقبلها تتأثر باتجاهات المجتمع الثقافية الغالبة عليه أو على الأقل تراعي هذه الثقافة في خطط التنمية الاجتماعية.

ولقد كان من النادر استخدام كلمة حضري في اللغة الإنجليزية قبل القرن التاسع عشر ولقد تضمن قاموس أوكسفورد تعريف لها بأنها كل ما يتصل بالمدن أو حياة المدينة وهي مشتق من الكلمة اللاتينية Urbs وهي اصطلاح كان الرومان يستخدمونه للدلالة على المدينة، وبخاصة مدينة روما.

وعلم الاجتماع الحضري ذا صلة كبيرة بعلم الأيكولوجيا الإنسانية Human Ecology وهو العلم الذي يدرس تأثير المجموعات البشرية بالبيئة الطبيعية والاجتماعية التي ترتبط بها.

وكلمة أيكولوجيا كلمة يونانية مكونة من مقطعين Okios ومعناها السكن، وكلمة Logos ومعناها علم، ورغم أن الكلمة تدل على دراسة مكان السكن إلا أنه قد اتسع معناها فشمل الناس الذين يسكنون معاً وعلاقاتهم بعضهم ببعض وأثر هذه العلاقات في تكوينهم وثقافتهم وسلوكهم.

إن علم الأيكولوجيا يدرس التفاعل بين الجماعات البشرية وبين المكان الذي تستقر فيه، إذ أنه نتيجة لهذا التفاعل تنشأ في أفراد الجماعة ميول وروابط مشتركة ومتبادلة بسبب التجاور.

وتعرف المدينة أو المجتمع الحضري بأنه البيئة الإنسانية المتجمعة في موقع محدود وتتسم بأنها لا تكتفي بنفسها ويقوم وجودها على تقسيم العمل وعلى العلاقات المادية والمنافسة وسهولة الحركة الاجتماعية الأفقية والرأسية.

وبناء على ما سبق نجد أن هناك صعوبة في وضع تعريف لعلم الاجتماع الحضري خاصة أن كلمة علم الاجتماع ذاتها ما زال يحيط بها الغموض كما أنها لم تحظ بالموافقة الكاملة على معنى محدد لها من قبل السوسيولوجيين، وكذلك نرى أن علم الاجتماع الحضري هو العلم الذي يدرس الحياة الحضرية من كل جوانبها دراسة علمية منهجية.

وعلى الرغم من أن دراسة الناس في المدن والمراكز الحضرية هي السمة الهامة التي تميز علم الاجتماع الحضري إلا أنه أيضاً من الصعوبة التوصل إلى تعريف سوسيولوجي خالص للمدينة.

وقد يرجع أسباب الصعوبة إلى:

- هناك فروق كبيرة وهائلة بين البلدة (Town) والمدينة (City) أو بين المركز الحضري وبين المدينة وتظهر هذه الاختلافات في الحجم والكثافة السكانية والمظهر العام، إذن من المستحيل أن نجد نمطاً حضرياً واحد ينطبق في كل الأحوال.
- من الصعوبة أن نقيم الدليل على وجود فروق سوسيولوجية محددة بين الريف والحضر على أساس أماكن تمركز السكان فقط، ولقد وجد أن هناك الكثير من القرويين يقيمون في وسط المدينة (أولئك هم المهاجرون الذين وفدوا إلى المدينة وهم يحلمون بطريقة ريفية في الحياة وبناءً اجتماعياً يختلف عن مثيله لدى السكان الحضريين المحيطين بهم.

وهم على الرغم من أنهم يكسبون عيشهم من أقامتهم بالمدينة إلا أنهم يظلوا قرويين^(١).

(١) محمد الجوهري، علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م، ص ٣٢٠، ٣٢١.

ولقد لجأ بعض السوسولوجيين في مجال علم الاجتماع الحضري على تعريف المدينة على أساس حجم السكان عندما يتناولون عملية التحضر، ولقد أشار بريز بأنه من المناسب أن يطلق اصطلاح (حضري) على الوحدات العمرانية التي تضم عشرين ألفاً من سكان أو أكثر وذلك للتمييز بينها وبين الوحدات العمرانية الريفية ولكن هذا الرأي قد يثير بعض التساؤلات منها ما إذا كان الذين يقيمون في وحدات عمرانية يقل عدد سكانها عن عشرين ألفاً يختلفون من الناحية السوسولوجية عن يقيمون في وحدات أخرى، وهل يمكن أن نطلق على هؤلاء اسم ريفيين وهل نستطيع أن نذهب إلى أن هناك فروقاً اجتماعية بينهم وبين من يقيمون في وحدات كبرى أو وحدات صغرى؟

إذن أن حجم السكان لا يصلح لتقديم نظرية قابلة للتطبيق في كل مكان^(١)، وعلى الرغم من أن دراسة الناس في المدن والمراكز الحضرية هي السمة الهامة التي تميز علم الاجتماع الحضري إلا أنه لا يقتصر دراسته على المدن والمراكز الحضرية فقط حيث أنه من المستحيل أن نجد نمطاً حضرياً واحداً يتطابق في كل الأحوال حيث تتباين المراكز الحضرية من حيث الحجم والكثافة السكانية والمظهر العام بالإضافة إلى تباينها وتنوعها من حيث أسباب ظهورها ومراحل تطورها وأنماط علاقتها بالأماكن الأخرى، فكل منها خصوصية خاصة ترتبط بالمجتمع الذي نشأت به والظروف التاريخية التي مرت بها^(٢).

Hall -) Breese, Gg, The city in Newly Developing countries prentice1(New York.

(٢) محمد الجوهري، آخرون، علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٣٢٠ - ٣٢٣.

ثانياً: نشأة علم الاجتماع الحضري

لقد كان لنمو المدينة في العصر الحديث وظهور أهميتها الكبرى في تغيير مجرى حياة المجتمع البشري سبباً أساسياً لفت أنظار العلماء إلى هذه الأهمية.

فكان من أوائل الرواد الذين اهتموا بهذا الموضوع العالم الإيطالي جيوفاني فاني بوترو G.Botero الذي نشر سنة ١٥٩٨ كتابه (أسباب نمو المدينة) والذي درس فيه المدينة عن طريق تتبع نموها بالمنهج التاريخي^(١).

ثم دخلت ظواهر الاجتماع الحضري كموضوع أساسي في كثير من الدراسات الإنسانية كالإحصاء والسياسة والاقتصاد والحضارة والسكان.

وفي سنة ١٩١٠ نشر رينيه موربيه كتابه " نشأة المدن ووظيفتها الاقتصادية" ثم تتابعت دراسات علماء الاجتماع لظواهر المجتمع الحضري فظهرت كتب العلماء الأمريكيين ودراساتهم المنشورة في هذا الفرع مثل دراسة تشارلس بوث Charles Both الحياة والعمل لسكان لندن Life and Labor of the people in London وفي عام ١٨٩٩ كتب ادنانبير Adnabeber بحثاً حول نمو المدن في القرن التاسع عشر The

(١) عبد المجيد عبد الرحيم، علم الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦م، ص ٢٨.

The Culture of Cities ثم تتابعت المؤلفات فظهر كتاب Growth of Cities Urbanism as a way of life، وذكر أن المجتمع الحضري يتميز بالحجم والكثافة واللاتجانس فكلما زاد عدد السكان ضعفت الروابط القرابية والجيرة، تظهر المنافسة وميكانيزمات الضبط الرسمي وأضاف أن الحضرية كأسلوب في الحياة تتميز بالعلمانية Secularization وظهور الجماعات الثانوية والميل نحو تقنت الأدوار وعدم وضوح المعايير.

وقد صاحب هذا التقدم ظهور نظريات واتجاهات في علم الاجتماع الحضري والتي حاولت تفسير المجتمع الحضري في ضوء ثنائيات تقابل بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، على اعتبار أن المدينة تختلف اختلافاً كبيراً عن الريف المحيط بها في كثير من وجوه النشاط الاقتصادي، وقدم ميز عالم الاجتماع (هنري بن) بين مجتمع يقوم على المكانة (Status) وآخر يقوم على التعاقد وطرح (تونيز Tonees) مقابلة بين مجتمع تشيع فيه روابط القرابة والعلاقات الأولية وآخر تسوده علاقات المصلحة والتعاقد، وأشار دور كايم بين مجتمع يقوم على التضامن العضوي Organic Solidarity وآخر يقوم على التضامن الآلي Mechanical Solidarity.

وحدد ردفيلد خصائص المجتمع الشعبي وهو المجتمع المتجانس المتضامن ذو السلوك الشخص والتقليدي والذي يطغى عليه كل ما هو مقدس واقتصاده يعتمد على المكانة يقابله المجتمع الحضري الذي يتميز بعدم التجانس والعلاقات السطحية والاعتماد على السوق، أما Zimmerman & Sorokin فقد اعتبروا المهنة المعيار الرئيسي للفروق الريفية الحضرية وينبثق عن هذا المعيار مجموعة من الاختلافات تتبلور في الاختلافات الخاصة بالبيئة وحجم المجتمع وكثافته والتدرج والتمايز والحراك الاجتماعي بالإضافة إلى التجانس واللاتجانس السكاني.

وتنشر مجلات اليونسكو من وقت لآخر أبحاثاً في علم الاجتماع الحضري بأقلام كبار العلماء.

وفي مصر دخلت دراسة علم الاجتماع الحضري أقسام علم الاجتماع بكليات الآداب والتربية بالجامعات المصرية ودعا ذلك إلى تأليف عدة كتب ودراسات في هذا الموضوع وهي كتب تتناول علم الاجتماع الحضري ككل وتحاول إعطاء صورة موجزة له وهي المرحلة الطبيعية الأولى في نشأة أي علم.

ماذا يدرس علم الاجتماع الحضري

يعالج علم الاجتماع الحضري سائر المفهومات والسمات والتجمعات الحضرية والنظم الاجتماعية ومن القضايا التي تدرس:

- ١- الإنسان الحضري urban ما هي سمات شخصيته.
- ٢- ما هو المقصود بالحضرية Urbanism؟ ومتى ظهرت المدن والحوضر؟
- ٣- ما هي الفروق الجوهرية بين ثقافة القرية وثقافة المدن؟
- ٤- ما هي مشكلات البيئة الحضرية؟
- ٥- الاهتمام بقضايا التخلف والتنمية والتحديث Modernization والهجرة ولاشك أن الباحث في علم الاجتماع الحضري يعتمد أصلاً في ميدانه على النتائج الحقلية في علوم الأنثروبولوجيا وعلم النفس والاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة.

أهم المناهج المستخدمة في علم الاجتماع الحضري

إن منهج البحث الملائم لدراسة المجتمع الحضري ينقسم إلى:

- ١- وسائل جمع البيانات.
- ٢- طرق الاستفادة من هذه البيانات في فهم الظواهر الحضرية وعلاقتها الحقيقية والظاهرية ومدى إمكان تقييم هذا الفهم على المجتمعات الحضرية الأخرى للوصول إلى القوانين التي تحكم التفاعلات في داخل المجتمع الحضري.

وسائل جمع البيانات في علم الاجتماع الحضري

١- الإحصاءات

تلعب الإحصاءات دوراً كبيراً في المجتمع الحضري إذ أنه بسبب كثافة السكان وكثرة الوحدات السكنية وتعدد الخدمات وعدم وجود علاقات أولية بينهم أصبحت الأرقام هي الظاهرة الواضحة في الحياة الحضرية فكل شيء في حياة الفرد يعبر عنه برقم من تاريخ ميلاده إلى الحي الذي يسكن فيه، ومن هنا أصبح التعبير عن ظواهر المجتمع الحضري بالأرقام أمراً سائداً وأصبحت الأرقام ودلالاتها في هذا المجتمع هي التي تحكم حياة الناس فيه وتكشف عن مراكزهم الاجتماعية واتجاهاتهم السلوكية وتقيس تيارات الرأي العام.

ولذلك تصدر الحكومة والهيئات إحصاءات دورية عن جميع ظواهر الحياة الحضرية في الحاضر وتوقعاتها في المستقبل.

وتعتبر هذه الإحصاءات وثائق صحيحة تدل على النشاط الاجتماعي داخل المدينة وتبين مرحلة النمو الحضري التي تمر بها، وعلى الباحث في علم الاجتماع الحضري أن يجمع أكبر قدر ممكن من هذه الإحصاءات وأن يجتهد في اختيار أصحابها عن طريق المقارنة بينها ومراجعة غيرها من الإحصاءات التي تصدر عن هيئات دولية أو قومية أو علمية ثم تقوم بتبويبها واستنتاج النتائج.

٢- الوثائق التاريخية

يمدنا المنهج التاريخي بكثير من المعلومات عن المجتمع الحضري عن طريق الوثائق التاريخية وهذه الوثائق التاريخية يدرسها المنهج التاريخي لمعرفة فترة معينة من فترات التاريخ محدودة الزمان والمكان لمعرفة صورة الماضي أو لربطها بسلسلة مجرى التاريخ وعلم الاجتماع الحضري يدرس نفس هذه الآثار لأنها أصل الحاضر وجزء من نسيجه البنائي، وأن دراسة تاريخ المدينة يساعد على المقارنة بين أطوار نمو الظواهر الحضرية ويكشف عن ترابط البناء الاجتماعي بوظيفته.

٣- طرق القياس الاجتماعي

وهي طرق منهجية يلجأ إليها الباحث عندما يفتقد الإحصاءات الدقيقة والسجلات الكاملة لدراسة حالة معينة في المجتمع، فيلجأ إلى طرق تحريرية أو شفاهة لسؤال المبحوثين والحصول على المعلومات مقدم بطريقة مباشرة عن طريق المقابلة الشخصية أو الاستفتاء أو الاستخبار والاستبار.

٤- المشاهدة

وهي الحصول على المعلومات عن طريق ملاحظة الظواهر الاجتماعية أثناء وقوعها وتسجيل المشاهدة أول بأول بواسطة الباحث نفسه أو بمساعدة آخرين.

٥- المقابلة the interview

- تتحقق الأهداف في الدراسة الميدانية وبخاصة فيما يتعلق بالمسوح الاجتماعية Social Surveys باتباع طريقتي المقابلة والاستخبار وهذا ما تتطلبه الحياة في مجتمع متغير يغلب عليه التطور التكنولوجي السريع والتغير الثقافي الهائل^(١).

- ويمكن تعريف المقابلة بأنها اللقاء مباشر بين فردين وجهاً لوجه وتتحقق طريقة المقابلة في الدراسات الميدانية عن طريق أسئلة يلقبها السائل Interviewer لمعرفة رأي المجيب Respondent في موضوع محدد بالذات أو الكشف عن اتجاهاته الفكرية ومعتقدات الدينية ومن ثم تكون المقابلة في ذاتها هي تبادل لفظي بين السائل والمجيب أو أنها على حد تعبير وليام جود Good عملية من عمليات التفاعل الاجتماعي A process of Social Interaction^(٢) وكما تستخدم المقابلة في علم الاجتماع تستخدم أيضاً في علم النفس العلاجي Clinical Psychology وتسمى Interview وهنا تكون المقابلة تلقائية حيث توضع الأسئلة حسب توارد الخواطر على اعتبار أن ظروف المقابلة ليست محددة من قبل ولكن المقابلة في علم الاجتماع وبخاصة في ميدان المسح الاجتماعي إنما تختلف عنها في علم النفس التحليلي أو المرضي حيث تكون المقابلة في البحث الميداني محددة أصلاً، كما تكون الأسئلة مقننة .Standardizes

(1) Goode, William J: Methods in social Research, Mc Grow Hill, London 1952, PP189-195.

(2) Cicoural Aaron V, method and Measurement in Sociology free press of Glencoe, London, 1964, p75.

- ومن وظائف المقابلة كأداة من أدوات البحث التجريبي هي أنها وسيلة لجمع وتسجيل المعلومات من المجال الاجتماعي وذلك بقصد تحقيق Verification فرض معين بالذات أو التمهيد لدراسة بحث تجريبي أو القيام بتجربة أنثروبولوجية عقلية حيث تعتبر المقابلة وسيلة عقلية لإيضاح بعض النتائج التجريبية التي يكون معناها ما زال مبهماً وغامضاً⁽¹⁾ ولذلك قد نلجأ إلى طريقة المقابلة لتوضيح ما خفي من معنى.

٦- الاستخبار Questionnaire

إذا قامت المقابلة على علاقة ديناميكية بين سائل ومسئول فإن الاستخبار يكون على العكس من المقابلة فليس من الضروري أن يجتمع السائل بالمسئول حيث نجد في الاستخبار عدداً من الأسئلة المحددة والمطبوعة على استمارة البحث وليس من الضروري أن يقدم السائل هذه الأسئلة إلى المسئول، كما أنه ليس من الضروري أن يجيب عن الأسئلة في حضور السائل بل يمكن أن ترسل الأسئلة والإجابات أما بطريق البريد أو بواسطة بعض المساعدين في جمع وتسجيل المعلومات.

(1) Lundberg George, Social Research second Edition, Longmans, 1947, p368.

٧- البرمجة Programming

هي عملية إعداد وتخطيط البرامج أو مناهج لدراسة مختلف مشكلات الاقتصاد الحضري الناتجة عن ظواهر التنمية أو تحسين الإنتاج وتعديله أو إدخال الأنماط التربوية الجديدة طبقاً لبرامج الصحة النفسية مع تقدير الحلول العلمية والتطبيقية التي تتعلق بحل مشكلات إنتاجية أو إنسانية.

التبويب والتعميم

وذلك عن طريق قيام الباحث بعد جمع المعلومات والتأكد من صحتها تبويب هذه المعلومات في مجموعات محددة الخصائص سعياً وراء تفسير الظواهر التي تم دراستها وإمكان تعميم الأحكام التي يصل إليها.

مناهج البحث في علم الاجتماع الحضري

ويشير الدكتور/ قباري بأن هناك مناهج مشهورة تستخدم في ميدان علم الاجتماع الحضري باعتبارها مناهج في الدراسات الميدانية من أهمها:

أ- منهج العينات Sampling Method

ويستند منهج العينات إلى الطريقة الإحصائية للحكم على عدد محدد من الظواهر باعتبارها عينة ممثلة Representative Sample واختيارها اختياراً عشوائياً بقصد التوصل إلى ما يسمى بقانون الاطراد

الإحصائي Law of Statistical Regularity على ما أشار عالم الإحصاء وولف Wolf في كتابه أصول المنهج العلمي Essentials of Scientific method.

وقد تستخدم منهج العينات لتوفير الجهد والوقت والمال والتكاليف حين نستخدم جزءاً من المجتمع الصناعي مثلاً بدلاً من دراسة البيئة الصناعية بأكملها وهنا ينبغي تقسيم الإدارات موضوع الدراسة إلى عدد من الأجزاء أو الوحدات ذات الحجم المحدد مع ضرورة وجوب أن تكون جميع الاحتمالات متساوية ومتكافئة الفرصة.

والغرض الأول من استخدام منهج العينات هو التعرف على خصائص المجتمع الحضري كله وتقدير معالمه على أساس التنبؤ الذي نستخلصه من هذه الدراسة المصغرة للعينات الممثلة حيث يمكن القيام بالدراسة على نطاق أكبر.

ب- المسح الاجتماعي

وتستخدم مناهج المسح الاجتماعي بقصد الإحاطة بقدر الإمكان بكافة الظروف والأحوال في منطقة معينة بالذات عن طريق اختيار عينة ممثلة تتركز حولها سائر الدراسات الإحصائية والاجتماعية لإلقاء الضوء على كل ما يتعلق بها من جوانب أسرية أو مهنية ومستويات ريفية أو صناعية^(١).

(١) قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع الحضري، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٨٩، ص ٧٢، ص ٨٨.

ثالثاً: المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع الحضري

مفهوم التحضر

التحضر هو العملية التي بمقتضاها تحتشد نسبة متزايدة من سكان أحد المجتمعات في المدن وهي قد ترتبط أو لا ترتبط بعملية التصنيع^(١).

ويشير الدكتور/ قباري محمد بأن التحضر هو عملية تبدل أو تحول الثقافة أو هو عملية تحديث Moclerzation حين تستبدل ثقافة تقليدية أو بدوية أو قروية بثقافة أخرى حضرية.

ويرتبط مفهوم التحضر في ذهن الكثيرين بنشأة وظهور المدن وتركز السكان بها وسيادة النشاط الاقتصادي غير الزراعي.

فالتحضر يرتبط بكل جوانب الحياة في المجتمع أي يرتبط بالبناء الاجتماعي ككل وهو أيضا عملية مؤثرة في النظم الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي كما أنه وثيق الصلة بنسق القيم السائد فهو (أسلوب للحياة) يتبلور في ضوء أفكار الناس وعاداتهم وتقاليدهم وأنماط سلوكهم وما يعتقدون به من قيم.

(١) موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل الهواري، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٩٠م، ص ٧٤٣.

والتحضر مثلاً مرتبط بالنظام الاقتصادي فهو المحدد للنشاط السائد بالمجتمع الحضري ومن خلاله تتحدد الإمكانيات المادية التي لاشك تؤثر في الجوانب الأخرى غير المادية وتضوع بالتالي عملية التحضر ككل^(١).

الحضر والحضارة

هل هناك علاقة بين الحضر والحضارة أو بين المدنية والمدينة أو بعبارة أخرى هل المدينة مشتقة من المدينة أو العكس فمن الناحية اللغوية يشير قاموس لاروس أن المدينة Cite بالفرنسية ترجع إلى الأصل اللاتيني Civites ومعناها: منطقة محلية تشتمل على مجموعة من المواطنين وتتميز المدينة بالضوء وتطلق المدينة على المدن القديمة كمدينة لندن أو مدينة باريس وأيضاً على المدينة المقدسة (أورشليم) ومدينة روما.

وكلمة Civilization يشير القاموس أنها فعل التحديد أو حالة ذلك الذي يكون متمدناً والمدينة حالة تحل قليلاً محل حالة الوحشية وعكسها البربرية. وفي اللغة الإنجليزية نجد كلمة Urban من الكلمة اللاتينية Urbanus ومعنى كلمة Urbs: مدينة ومعنى كلمة Urban الذي ينتمي إلى المدينة أو المدني أو المهذب، والمدينة هي مكان ذو حجم وسكان وأهمية أكبر من البلدة أو القرية.

(١) محمود الكردي، التحضر ٢٠٠٢، ص ٢٩.

وفي اللغة العربية يشير المعجم الوسيط: الحضر: المدن والقرى والريف والحضر من الناس: ساكن الحضر والحضارة: الإقامة في الحضر، إذن علماء اللغة العربية يعدون الحضر مقابلاً للبادوة، وأن الحضارة ناشئة عن الحضر لا منشئة له، ويشير المصباح المنير أن الحضر خلاف البدو والنسبة إليه حضري.

إذن علماء اللغة العربية يعتبرون الحضر مقابلاً للبادئية أو الحضارة تابعة للحضر لا سابقة عليه، أي أن المدينة وسيلة لبلوغ الحضارة وبذلك تشتمل المدينة على جهاز التنظيم الاجتماعي الذي يستخدمه الإنسان في محاولة التحكم في ظروف حياته.

أما الحضارة فتتمثل في القيم الكامنة أي بالأشياء التي يرغب فيها لذاتها فهي التعبير عن طبيعتنا في طرق حياتنا وتفكيرنا وفي معاملاتنا اليومية الفن والأدب والدين... الخ، ولذلك ميز ماك Mack بين عمليات ثلاث: وهي عمليات المجتمع والمدينة والحضارة.

فالعملية الاجتماعية تنتج عنها تركيبات اجتماعية وهي تركيبات تسير في نطاق محدد وإن كانت تتنوع تنوعاً بسيطاً ومن أمثلة ذلك انتقال المجتمعات من التنظيم المبني على القرابة إلى تنظيم مبني على التجمع الإقليمي (الانتقال من مجتمع ريفي إلى مجتمع حضري).

أما عملية المدينة فهي تتمثل في نمو المعرفة والسيطرة الصناعية على قوى الطبيعة وهو نمط مترابط يسير في نظام محدد ويمكن نقله من شعب إلى آخر أي أنه يسري على الناس متى توافرت لكل جماعة أسباب التطور.

أما عملية الحضارة فهي لا تسير في خط واحد ولا تتراكم بالتدرج وإنما تحدث متفرقة، فالحضارة لا يمكن أن تبحث إلا تاريخياً أي أن كل حالة يجب أن تدرس في طبيعتها الخاصة وهي لا تخضع للمناهج العامة والدليل على ذلك أن حضارات الشعوب المختلفة ليست متجانسة بأي معنى من المعاني ما دام كل منها فريداً وبذلك يستحيل قيام دراسة لأشكال الحضارة^(١).

المجتمع المحلي الحضري

علم الاجتماع عندما يدرس المجتمع دراسة واقعية يركز على التجمعات القائمة فعلاً والتي من مجموعها يتكون هذا المجتمع أو بمعنى آخر أن المجتمع عند كثير من علماء الاجتماع يعتبر فكرة أو تصور، أما ما هو موجود في الواقع والذي يخضع للملاحظة العلمية ويمكن معه استخدام أدوات البحث المختلفة الجماعات ومركبات الجماعات ولهذا يهتم علم الاجتماع الحدي بموضوع الجماعة ويجعله نقطة الارتكاز في البحث والتحليل.

(١) عبد المجيد عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣

وهذه الجماعات كما أنها تعيش واقعاً اجتماعياً محدداً تمارس نشاطها في منطقة جغرافية محددة صغيرة أو كبيرة حسب الظروف، وعندما يتجمع عدد من الجماعات في منطقة جغرافية معينة لتمارس أنواعاً متشابهة من النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فإنها تتميز اختلافاً عن جماعات أخرى تعيش في منطقة جغرافية مختلفة، وهنا تبرز فكرة تتميط المجتمع إلى أنماط رئيسية ويمكن أن تتحصر هذه الأنماط في نمطين كبيرين ويكاد علماء الاجتماع أن يجمعوا على أن هذين النمطين هما: الريف والحضر، وطالما أنهما ينتميان إلى منطقة جغرافية واحدة ويخضعان لسلطة واحدة ويضمهما مجتمع واحد وثقافة واحدة، فقد اصطلح علماء الاجتماع على إطلاق اسم المجتمع المحلي على كل منهما إذن لا بد من ضرورة وجود أساس إقليمي أو جغرافي للمجتمع المحلي.

تعريف المجتمع المحلي

يعرف المجتمع المحلي بأنه جماعة أو مجموعة من الجماعات التي تعيش في إقليم معين ويعتبر أن رابطة الإقامة في منقطة محددة أحد الخصائص التي تميز المجتمع المحلي عن غيره من المجتمعات.

ويرى أرنولد جرين Arnold green أن المجتمع المحلي مجتمع من الناس يعيشون في منطقة صغيرة دائمة ويتقاسمون طريقة مشتركة في الحياة ولذلك فإن المجتمع المحلي يعتبر جماعة إقليمية وفي المجتمعات البدائية يكون المجتمع المحلي والمجتمع شيئاً واحداً، أما في المجتمعات

المتحضرة فإن المجتمع يتكون من مجتمعات محلية منفصلة تتقاسم كل منها بطريقة أو بغيرها حياة اجتماعية مشتركة وفي نفس الوقت تكون هذه المجتمعات المحلية شبه مستقلة يمكن أن تتميز الواحدة عن الأخرى في العادات والتقاليد... الخ⁽¹⁾.

ويعرف ماكيفر وتشارن المجتمع المحلي بأنه جماعة من الأفراد صغيرة أو كبيرة يعيشون معاً بطريقة ينزب عليها أن يشاركوا في الظروف الأساسية للحياة المشتركة وعلاقة المجتمع المحلي بالفرد أن يستطيع أن يقضي حياته كلها داخله، فالفرد لا يستطيع أن يقضي حياته في أحد المؤسسات أو المنظمات ولكنه يستطيع أن يعيش هذه الحياة داخل قبيلة أو قرية أو مدينة.

ويرى ماكيفر أن المجتمع المحلي يقوم على أساسين هامين هما: الإقليم الذي يشغله والشعور المشترك الذي يربط أعضاء هذا المجتمع المحلي معاً ويعطيهم طابعاً خاصاً ويؤدي في نفس الوقت إلى تماسكهم الاجتماعي⁽²⁾.

ويرى الدكتور/ محمد عاطف غيث أن معظم التعريفات الخاصة بالمجتمع المحلي تجمع على أمرين يعدان من الخصائص الرئيسية للمجتمع المحلي هما المعيشة الاجتماعية الكلية والإقليم المحدد الدائم

) 1 (Arnold Green sociology, New York, 1960, pp254- 256

)2(Robert Maciver, The Community, 1917, pp198.

وليس معنى هذا أن حركة الإنسان في المجتمع مقيدة بالمجتمع المحلي،
فالتنقل الاجتماعي والهجرة الداخلية تجعل الحدود الفاصلة بين المجتمعات
المحلية مرنة.

ومن الحقائق المعروفة أن الناس يغيرون مناطق إقامتهم ومهنتهم
وبشكل تتغير المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها.

وفهم المجتمع المحلي الحضري لابد وأن يعتمد على مجموعة
من الأبعاد التي يمكن اعتبارها مقابلة للواقع الاجتماعي ومن هذه الأبعاد:

١- الأرض (الإقليم) الذي يمثل قاعدة النشاط والامتداد والانتشار لسكان
المجتمع المحلي ولهذا لابد من التعرف على طبيعة هذه الأرض من
حيث الحجم ودرجة الخصوبة ونوع التربة والمناخ والمصادر
الطبيعية... الخ.

٢- خصائص السكان وإعدادهم وكثافتهم ومعدلات أعمارهم.

٣- القيم والمعايير والأهداف لأنها تجعل من كل مجتمع محلي طابع
خاص به.

٤- الخبرات والمهارات الفنية لسكان المجتمع المحلي.

٥- التنظيم الاجتماعي حتى يمكن الحفاظ على التوازن واستمرار المجتمع
في البقاء والنمو.

والمجتمع المحلي الحضري قد أدى بما له من خصائص إلى تجميع أو احتواء مجتمعات محلية أخرى محيطة به دخلت معه في علاقات متبادلة مما أدى إلى قيام نوع جديد من التجمع المحلي الحضري الكبير له مركز محدد ويرى أن من الأفضل تسمية هذا المجتمع (الإقليم الحضري) (١).

والحضرية وإن كانت تحمل بين طياتها الإشارة إلى انتقالها من المدن إلا أنها في الواقع مجرد طريقة في السلوك أي سلوك له طريقته الخاصة وسماته التي تميزه عن غيره وهي ليست تعبيراً مقصوراً على الحياة في المدن فقد نجد إنساناً متحضراً وسلوكه الكلي حضري بينما يحيا في الريف والعكس.

وتتميز الحضرية بالتغير السريع سواء من حيث الحركة السكانية أو من حيث التغيير في النظم الاجتماعية أو الاقتصادية أو من حيث التغيير في القيم والعادات والتقاليد وأهم خصائص الحضرية ما يلي:

١- الحضرية تتناسب طردياً مع عدد السكان بحيث كلما ازداد عدد السكان في مدينة ارتفعت فيها نسبة الحضرية ارتفاعاً ملحوظاً.

٢- المهاجرون من الريف للمدينة يحتفظون بالرواسب الريفية وآثارها تظل عالقة بسلوكهم أول الأمر ثم يتحررون منها تدريجياً حتى تختفي في الجيل الثالث وما بعده فلا بد إذن من المرور على مراحل مختلفة متعددة حتى ينتقل السكان من الريفية إلى الحضرية.

(١) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣م، ص ٧٥.

٣- إن أهم سمة للحضرية هي شكل العلاقات التي تقوم بين الناس ونوع العمل الذي يقومون به والتخصص وتقسيم العمل ومدى اتساع نطاقه، وليست المسألة في الحضرية مسألة عدد، فقد تجد قرية من القرى يزداد عدد سكانها زيادة كبيرة جداً، وقد تجد أخرى عدد سكانها قليل، فالعبرة ليست بعدد السكان ولكن بنوع العلاقات الإنسانية التي تميز الحياة الحضرية عن الريفية.

٤- إن انتشار الصناعة في أغلب المجتمعات يميل إلى خلق مراكز صناعية مستقلة تصبح مدناً بعد حين ولهذا فالحياة الحضرية الخالصة تختلط بالحياة الاجتماعية المتأثرة بالتصنيع حتى أنه يصعب التمييز بينهما.

٥- إن الحياة الريفية وما فيها من روح الجماعة وشدة تماسك أعضائها وتعاونهم تجعل من الجماعة فرداً أو من الفرد جماعة حتى إن الأشياء الجميلة أو الخطأ الذي يقوم به فرد تتحمل مسؤوليته الجماعة والعكس، فإن ما تقوم به الجماعة قد يقع على عاتق فرد واحد وعكس هذا يحدث في المدينة فكل فرد مسئول عن نفسه فقط إن قام بشيء حسن أو خطأ فلا يشاركه في هذا سواه.

٦- وقد أسلفنا القول بأن الحياة الحضرية تتسم بالاستقلال إلى حد لا يقتصر على الحياة الاجتماعية وحدها وإنما يمتد إلى المسؤولية وتحملها.

٧- إن المدينة تحدد نوع العمل الذي يقوم به الفرد فكل فرد يتخصص في نوع معين من العمل حتى يمكن القول بأن هناك مطابقة للتقسيم المهني والترتيب الطبقي وهذا راجع إلى كثرة عدد السكان في المدينة.

٨- الحياة الحضرية أوسع نطاقاً من الريفية ففي الأولى يكون الشخص حراً في نوع تعليمه وحرفته وسكنه وطريقة حياته الخاصة والعامة بينما في الريف نجد الظروف العائلية تفرض على الشخص كثيراً من أنماط السلوك يضطر إلى تنفيذها بحذافيرها، فهو ليس حراً على الإطلاق ولكنه مقيد بقيود العادات والتقاليد التي تخضع لها قريته، وهو لا يستطيع أن يأتي بجديد أو يقوم بالتعبير الخلاق فهو يدور في إطار ضيق محدد تماماً بعكس الحياة الحضرية، ففيها التجديد والخلق والإبداع لذا فهي أي الحضرية ديناميكية وليست استاتيكية.

٩- تمتاز الحياة الحضرية بالتكيف السريع فالفرد الجامد الذي لا يستطيع التكيف سرعان ما يتخلف بل يتنبأ به الباحثون بالمرض النفسي ولكن الفرد المتكيف المتفاعل هو الذي يمكنه البقاء في المدينة فالتكيف السريع شرط أساسي للحياة الحضرية الناجحة.

١٠- الحياة الحضرية تمتاز عن الريفية بأنها مرنة غير جامدة فيها التغير السريع وفيها التنقل لا يحدهما جمود الريف وعلاقات الناس فيها تتسم بالمرونة والقابلية للتغير والتكيف للمواقف المختلفة التي قد تكون نتيجة لتغير المراكز والأدوار التي يقوم بها كل منهم، وعلى هذا فالطبقات في المدينة مفتوحة ويمكن القول بأن الحياة الحضرية تمتاز بالدينامية.

هذه بعض خصائص الحياة الحضرية أوجزناها في النقاط التسع السابقة ومع هذا فالحياة الحضرية أوسع من أن تحدد سماتها.

رابعاً: تعريف المدينة

لقد حاول العلماء تعريف المدينة وفقاً لمحكات معينة ومنتوعة فهناك من عرفها في ضوء اصطلاحات قانونية آخر عرفها على أساس المحك السكاني وهناك من يعرفها عن طريق الإحصائيات وآخرون يعرفونها من حيث الحجم أو من حيث المقياس التاريخي.

ويشير الدكتور عاطف غيث في تعريفه للمدينة بأنها عبارة عن فكرة مجردة ولكن العناصر التي تتكون منها مثل الإقامة والبناءات الداخلية ووسائل المواصلات... الخ، تمثل أشياء واقعية ملموسة لها خصائص متنوعة لذلك فإنه يرى أن ما يجعل المدينة شيئاً محدداً هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة.

وفي السطور التالية سنتعرض لبعض تعريفات المدينة

التعريف القانوني

المدينة هي مكان ما يطلق عليه اسم مدينة بوثيقة رسمية تصدر من سلطة عليا.

التعريف المرتبط بحجم السكان

بعض السوسولوجين في مجال علم الاجتماع الحضري عرفوا المدينة على أساس المحك السكاني أي حجم السكان حيث يطلق اصطلاح مدينة على الوحدات العمرانية التي تضم أكثر من عشرين ألفاً من السكان.

التعريف المرتبط بالتنظيم

هناك من يحاول تعريف المدينة وفقاً لقواعد تنظيمية حيث تعتبر المدينة هي مكان السلطة والحكومة.

التعريف المرتبط بالمهنة

حيث عرفها بعض علماء الاجتماع بأن المدينة هي التي يعمل سكانها بمهن مختلفة من صناعة وتجارة وحرف مهنية أي بمهن غير زراعية.

وتتعدد المحاولات والمحكات كل يحاول تعريف المدينة من منظور مختلف إلا أن التراث السوسولوجي يشير إلى أن المقياس الواحد لتحديد المدينة أو تعريفها لم يقابل بنجاح، الأمر الذي دعى بعض علماء الاجتماع من أمثال (مونييه وسروكين) إلى القول بأن التعريف الصحيح للمدينة لا بد وأن يأخذ في الاعتبار تعدد العوامل وارتباطها.

ويرى عاطف غيث أن التمايز أبرز ما يميز الطابع الحضري نظراً لما تتصف به المدينة من اختلافات شديدة من حيث المهن، المراكز الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي وصل به إلى تعريف المدينة على

أنها المكان الذي يعمل أغلب سكانه في مهن غير زراعية وما يتصل بها من شئون وهو بذلك يحاول التمييز بين حياة الريف وحياة الحضر باعتبارهما يمثلان نظريتين مختلفتين للحياة.

وعموماً نجد أن تعريف المدينة نسبي يرتبط بنظرة شمولية تراعي فيه جميع الأبعاد السابقة سواء ما يتعلق منها بالكثافة أو الحجم أو المهنة.

خامساً: نشأة المدن وتطورها

تؤكد الشواهد التاريخية أن الجذور المبكرة للحياة الحضرية ظهرت في العصر القديم فيما قبل الميلاد بحوالي ٤٥٠٠ سنة تقريباً^(١).

وأن جانباً كبيراً مما هو مدون عن نشأة المدينة وتطورها قد استقى من دراسات وأعمال علماء الآثار كما أن جانباً آخر أمكن جمعه من الكتابات والنقوش التي كتبت على حوائط المعابد والآثار إلى جانب ما تم اكتشافه من مصنفات وحفريات وما إليها^(٢).

وعلى ذلك يمكن أن نحدد مراحل نشأة المدن على النحو التالي:

١ - مرحلة ما قبل التحضر: مرحلة الجمع والالتقاط

وهي مرحلة بدأت من ظهور الإنسان على سطح الأرض حتى سنة ٥٥٠٠ ق.م تقريباً في هذه المرحلة ظهرت مجتمعات عبارة عن

1) (Robert Eiza Payk, Human Community, The city and human Ecology, p128.

(٢) السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠١م، ص ١١٢.

جماعات صغيرة ذات اكتفاء ذاتي اعتمدت في حياتها على الصيد والجمع والالتقاط أي معتمدة في غذائها ومعيشتها على ما تجود به الطبيعة من ثمار أو صيد.

ومن خلال هذا الاعتماد التام على الطبيعة انتشر السكان بحثاً عن الحيوانات وبحثاً أيضاً عن الظروف الطبيعية المعتدلة من مناخ ملائم وأصبح أيضاً هناك نوعاً من الاستقرار الموسمي مناطق يهجرونها في فصل الصيد أو الالتقاط ليعودوا إليها في موسم الشتاء طلباً للحماية والأمن.

وقد كانت هذه التجمعات الصغيرة تنظم العمل بين أفرادها على أساس السن والجنس أي استندت على بعض أسس من النظام وفي هذا التنظيم كانت القبائل أو العشائر تمثل الوحدة الاجتماعية المسيطرة ومن ثم نظمت العلاقات الاجتماعية على أساس القرابة وحدها.

وكانت الأسرة هي وحدة العمل والترويح والنشأة الاجتماعية كما كانت العائلة الممتدة الوحدة الأولى في مجالي الإنتاج والاستهلاك.

وقد بلغ من سيطرة الروابط القرابية ممثلة في العائلة الممتدة درجة جعلت الأفراد ينظرون إلى كل ما هم خارج الجماعة القرابية نظرتهم للأعداء مما يستوجب احتقارهم أو حتى قتلهم، أما العقيدة فقد كانت عبارة عن الخرافات والسحر وفي ظل هذه الظروف غير الأمانة لم يعرف هذا المجتمع الاستقرار فمكان يعيشون حياتهم يوماً بيوم.

ومن أهم ما يميز هذه المرحلة أن تراثها كان يتناقل بين الأجيال شفاهة وليس كتابة لأن المجتمع كان أمي لا يعرف القراءة والكتابة، أما مكانة الأفراد فكانت تتحدد على أساس السن والجنس والقوة الجسدية أو ممارسة السحر، ولم يكن يعرف هذا المجتمع نظام للتدرج الاجتماعي والتمايز بين أفرادِهِ.

٢- مرحلة التحضر المبكر - مرحلة الزراعة المستقرة

تبدأ هذه المرحلة من سنة ٨٠٠٠ ق.م تقريباً وبدأت في منطقة الشرق الأوسط على ضفاف الأنهار والوديان وقد شهدت منطقة ما بين النهرين (دجلة والفرات) ووادي النيل، البدايات الأولى لنشأة المدن وقد كان من أهم العوامل التي أدت إلى ذلك تطور الزراعة المستقرة حيث لم يقتصر الأمر على مجرد إنتاج الغذاء للاكتفاء فقط بل زاد الإنتاج الزراعي ونتيجة لهذا التحسن تمكنت نسبة صغيرة من السكان من التحرر من أعباء إنتاج الطعام والإقامة في مستوطنات كبيرة نسبياً ومن ثم ظهرت ولأول مرة تجمعات الصناع والعمال غير الزراعيين والحرفيين وكانت هذه بداية لتكوين تجمعات حضرية.

ويشير الدكتور/ السيد عبد العاطي بأن البدايات الأولى للتحضر لم تكن ذات طابع اقتصادي بل اقتضى الأمر أن تكون هناك عمليات ذات طابع اجتماعي وتنظيمي بحيث يمكن وضع الأسس الحضرية الأولى إذا أنه مع تلاحق التحسينات التي أدخلت على أدوات الإنتاج الزراعي وتزايد

سكان القرى وظهور بعض المشكلات المرتبطة بالعمل الزراعي كتنظيم الري والدورة الزراعية وتصنيع أدوات العمل الزراعي كان ولا بد من تطوير شكل أكثر تعقيداً للتنظيم الاجتماعي احتل فيه النشاط التجاري مكانة لا تقل أهمية عن النشاط الزراعي ومن ثم أصبحت بعض القرى مراكز للإدارة وأصبح التنظيم الاجتماعي يقوم على أساس التنوع الحرفي أو المهني بدلاً من الروابط القرابية التي لعب فيها النشاط الديني دوراً هاماً في تماسك الجماعات التي لا تعمل بالزراعة.

وبمرور الوقت تزايد عدد المشتغلين بالنشاطات غير الزراعية كما امتدت تجارة بعض السلع غير الزراعية إلى مسافات أوسع ومن ثم كان التوسع في النشاط التجاري الذي أدى إلى تحسين وسائل النقل المحلي الذي كان عاملاً من عوامل النمو الحضري.

ولقد بدأت المدن تتزايد عدداً وحجماً في الألف سنة الأولى قبل الميلاد وبخاصة خلال القرن السابع والثامن حيث استطاعت المدن اليونانية أن تمتد بحثاً عن أراضي زراعية أو بحار للصيد أو أسواق للتجارة لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من مراحل النمو الحضري تميزت بعمليات الهجرة الاستيطانية الاستعمارية.

في هذه المرحلة حدثت تطورات كثيرة منها اختراع الآلات الحديدية والأسلحة وبناء السفن وظهور التخصص في العمل والتوسع في التجارة وانعكس كل ذلك على حجم المدينة اليونانية الذي اتسع بدرجة كبيرة.

وبظهور الإمبراطورية الرومانية ظهر نظام سياسي وإداري واقتصادي أكثر تعقيداً حيث خضعت المدن اليونانية وعدداً كبير من مدن شمال غرب أوروبا للحكم الروماني وصاحب ذلك امتداد ملحوظ للنمو الحضري، وبدأت الصناعات الحرفية تجد طريقها خارج حدود الإمبراطورية وذلك من خلال التطور الذهل في وسائل النقل البحري والبري، وظهرت مدن صغيرة كمراكز لخدمة النشاط التجاري أو كموانئ.

٣- مرحلة الإحياء الحضري بداية الثورة الصناعية

وتمتد هذه المرحلة من سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي حتى حدوث الثورة الصناعية وكان من نتيجة ذلك أن عاشت المجتمعات المحلية في عزلة مكثفية بذاتها لتضمن استمرار بقائها، وفي ظل هذه الظروف انتعش النظام الإقطاعي وتميز الطابع الاقتصادي والسياسي للبلاد بالطابع الريفي، فلم تعد المدينة هي المركز بل أصبحت الضيعة أو الحصن هي مركز السيطرة والضببط وأصبح الاقتصاد اقتصاد استهلاك يقوم على الزراعة، أما المدن فلم يبقى منها إلا الاسم فقط^(١).

ومع مرور الزمن استطاعت بعض المدن وخاصة في جنوب فرنسا وإيطاليا أن تسترد بعض ما فقدته من أهمية سياسية واقتصادية ودينية خلال عصر الظلام (العصر السابق) بمعنى أن سقوط الإمبراطورية اليونانية لم يعني القضاء نهائياً على ألوان المعرفة وخاصة في علوم الطب والفلك.

(1) H. Pirenne, Medieval Cities, Princeton university press New York, 1939, oo85.

ثم جاءت الإمبراطورية البيزنطية والعربية (القسطنطينية وأنطاكية ودمشق والقاهرة وبغداد) بتطوير ملحوظ لهذا التراث القديم وامتد إلى أنحاء أوروبا فيما بعد لتقوم على أساسه ما يسمى بالثورة الصناعية التي أدت إلى الانتقال لمرحلة جديدة في النمو الحضري.

ويتمد النمو الحضري إلى كثير من أجزاء أوروبا ولو أنه كان بطيئاً واستطاعت بعض المدن الأوروبية القديمة أن تكثف علاقاتها التجارية بالعرب والبيزنطيين مما كان له دوره الكبير في رجوع الحياة الحضرية لجنوب أوروبا.

وحاولت المدن الأوروبية أن تكتسب نوعاً من الاستقلال الاقتصادي والسياسي وهذا شجع على انتظام التجار والحرفيين في طوائف حرفية وزاد عدد سكان المدن القائمة وزاد عدد المدن الصغيرة التي لم تكن موجودة أصلاً وظهرت المدن الكبيرة (العواصم) التي تركز فيها السلطة والحكم والقوة العسكرية.

وظهرت جماعات الصفوة وسرعان ما اكتسب بعض الدول (أسبانيا، البرتغال، إنجلترا، فرنسا) طابع الإمبراطوريات الاستعمارية وبقدر ما توسعت هذه الدول في مجال كسب المستعمرات الجديدة لنشر الثقافة الأوروبية كان المد الحضري في أجزاء عديدة من قارتي آسيا وأفريقيا.

٤ - مرحلة التحضر السريع (الثورة الصناعية)

وتبدأ من القرن السادس عشر حيث نشطت فيها بعض العوامل التي بلغت من قوة تأثيرها على معدلات النمو الحضري درجة كبيرة ومن المتفق عليه أن نمو كثير من المدن يرجع إلى الاكتشافات العلمية والاختراعات الميكانيكية ويعتبر اكتشاف البخار من أهم الاكتشافات العلمية تأثيراً وفاعلية في تحديد مسار النمو الحضري الحديث كما صاحب ذلك من تغييرات اجتماعية واقتصادية وقد عرفت تاريخياً باسم (الثورة التكنولوجية) ثم قام نظام المصنع واستخدام مصادر للطاقة جديدة وكان من نتيجة ذلك هجرة العمال الريفيين إلى المدينة والعمل بالمصانع والسكن بجوارها نتيجة تعذر وسائل النقل والمواصلات^(١).

ومع تطور وسائل النقل أصبحت المدن تعتمد على التجارة وتطوير الأسواق العالمية وأصبح على امتداد خطوط المواصلات (السكة الحديدية) تتكون تجمعات سكانية شبه حضرية تطورت فيما بعد في شكل مراكز فرعية قامت بدور توزيعي لمنتجات المدينة ودور تجمعي للمنتجات الزراعية التي تحتاج إليها المدينة هذا في الوقت الذي كانت الصناعات تتركز في المدينة الكبرى وظهرت الفنون والعلوم وكان لهذا تأثيره على شكل المدن والمباني.

(1) W.Moore, The Impaci of industry, New York, prentice Hall, 1965, Ch. III. IV.

وفي أوائل القرن العشرين بدأت المدن الحديثة تمر بمرحلة جديدة تميزت بمعدلات بطيئة وأكثر انخفاضاً للنمو السكاني وذلك في مقابل نمو سكاني سريع ومتزايد في المناطق المحيطة بالمدن الكبرى كالضواحي والأطراف الحضرية بعبارة أخرى تميزت آخر مراحل النمو الحضري بظاهرة التخلخل السكاني للمدينة كاتجاه عكسي لظاهرة التركيز السكاني التي تميزت بها المراحل المبكرة للنمو الحضري الحديث وبالتالي لم تعد المدينة مركزاً للجذب السكاني بل على العكس من ذلك.

ويمكن أن نحدد أهم مظاهر التغيير الأيكولوجي الحضري في السنوات الأخيرة فيما يلي:

- ١- نمو امتداد مناطق الأطراف الخارجية للمدن.
- ٢- التحام الكثير من المستوطنات الحضرية التي امتدت على طول الطرق العامة من مركز المدينة إلى خارجها لتمثل شريطاً حضرياً متصلاً.
- ٣- نمو بعض مناطق الخدمة حول المدن الكبرى.
- ٤- تطوير مراكز حضرية فرعية فيما وراء المدن الكبرى لكل منها أطرافها ومناطق خدماتها^(١).

(١) السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق، ص ١٢٩.

سادساً: خصائص المدينة

من الصعوبة وضع خصائص عامة للمدن على اعتبار أن كل مدينة تمثل ظاهرة فريدة لا تتكرر ونحاول في الصفحات التالية إلقاء الضوء على السمات العامة للمدن.

١ - المهنة

تخصصت المدينة خلال مراحل التاريخ في واحد أو أكثر من الوظائف التالية:

- الوظائف الاجتماعية: الدفاع، الدين، الإدارة، الترفيه، الثقافية.
- الوظائف الاقتصادية: التجارة، الصناعة، الإنتاج والخدمات.

والمدينة ليست مجرد وحدة جغرافية وأيكولوجية فقط بل هي أيضاً وحدة اقتصادية وبالتالي تتعدد الوظائف في المدينة وبالتالي يصبح لكل فرد في المدينة مهنة أو وظيفة معينة ومع ذلك يعيش في المدينة عاملون في المهن الفنية والهندسية والدينية والتربوية والطبية، والزعماء والسياسيين والتجار... الخ.

ونتيجة ذلك تنقسم المدينة إلى مناطق كل منطقة لها نشاط خاص ووظيفة معينة فهناك مناطق للسكن وأخرى للتجارة وثالثة للصناعة ورابعة للترويح... وهكذا.

كما تنقسم أقسام السكن إلى مناطق للطبقات الفقيرة وأخرى لسكن الطبقات الفنية وثالثة للطبقات المتوسطة.

وأحياناً تتداخل هذه الأقسام فيما بينها فقد يتداخل أقسام السكن مع التجارة أو الترفيه وفي هذه الحالة نشير بأنها أقسام يغالب عليها السكن مثلاً أو التجارة مثلاً، كل قسم من هذه الأقسام يجذب نوع معين من الناس كما أنه يتميز بثقافة خاصة أيضاً يمكن أن ينتقل بعض سكان الأقسام من فئة أخرى عن طريق ازدياد الدخل أو التعليم.

٢- المظاهر الثقافية

تتميز المدينة بأنها واسعة ومتنوعة فيها محلات تجارية واسعة تباع مختلف البضائع كما أنها مزودة بالإعلانات والأضواء وبها ميادين فسيحة وأندية وحدائق ومسارح وسينما ومعارض ومتاحف وفي المدينة توجد العمارات الحديثة الشاهقة بجوار المباني القديمة ونجد القصور والعشش والأكواخ ونرى السيارات الفارهة والصغيرة.

إذن كل هذه تتجمع في المدينة وبالتالي نجد في المدينة مختلف الثقافات والأجناس فقد نجد الناس يلبسون أزياء مختلفة ولهم قيم مختلفة بعضها أقرب إلى قيم الريف وبعضها مستورد من الخارج وأيضاً نجد في المدينة حركة عمرانية كبيرة (كباري، أنفاق) هجم وبناء أيضاً نجد وسائل مواصلات متنوعة ومتوفرة فهناك السيارات الخاصة والأوتوبيسات العامة والقطارات.

وتتميز الحياة في المدينة بالسرعة، فالحياة سريعة فهناك تسابق في العمل وفي كيفية زيادة الدخل وتتسم أيضاً المدينة بالازدحام سواء ازدحام المواصلات أو الازدحام أمام المحلات التجارية ومحطات الأتوبيس والقطار وغالباً ما يغلب على سكان المدن العلاقات اللاشخصية.

٣- العلاقات الاجتماعية

مع نمو المدينة يقل معرفة الفرد بالآخرين معرفة شخصية وبالتالي تصبح العلاقات الاجتماعية علاقات سطحية ومؤقتة وغير شخصية.

٤- العادات والتقاليد

الإنسان في المدينة يسلك سلوكاً عقلانياً ولا يقف موقف جامد إزاء التقاليد والعادات التي تسد طريق في الحركة في نطاق مجتمع المدينة.

٥- المكانة الاجتماعية

مسئولية الفرد في المدينة أكثر وضوحاً لأن الفرد يتحمل مباشرة نتيجة عمله فالمدينة لا تحمي الكسول وتشجع دائماً العمل الناجح وتتيح الفرصة أمام العاملين أن ينتقلوا من طبقة إلى طبقة أعلى ويغيروا من مكانتهم الاجتماعية.

٦- التشريعات القانونية

يظهر القانون والأساليب الرسمية للضبط الاجتماعي في المدينة ليحل محل التقاليد وذلك بصفاتها وسيلة أساسية لتنظيم علاقات سكان المدن وحياتهم الاقتصادية ذلك أن المدينة هي المركز الرئيسي الذي توجد فيه جميع المؤسسات الاجتماعية المركزية.

٧- التنظيم الإداري

تمركز الإدارة في المدن والعواصم الكبرى ولذلك نجد أن أي مشروع ونشاط سياسي أو تربوي أو اقتصادي يعتمد على التنظيم الإداري القائم في المدن والعواصم.

٨- البيروقراطية الإدارية

نجد أن وسائل الطبع والنشر والتسجيل وغيرها من أدوات التحكم والتوجيه والإرشاد ساعدت على قيام بيروقراطية الحياة الإدارية والتجارية التي تتحكم في كثير من جوانب الحياة الداخلية والخارجية وأصبحت أبسط الأمور تتطلب التوجيه إلى المدينة.

سابعاً: مراحل نمو المدن

تمثل كتابات لويس ممفورد Lewis Mumford الاهتمام بالتطور التاريخي لنشأة المدينة حيث عرض المراحل التطورية للمدينة على النحو التالي:

١- مرحلة فجر المدينة Eopolis

وقصد بها البدايات الأولى بنشأة المدينة وتتميز بانضمام بعض القرى إلى بعضها البعض واستقرار الحياة الاجتماعية إلى حد ما وقد قامت المدينة في هذه المرحلة بعد اكتشاف الزراعة واستئناس الحيوان وتربية الطيور وقيام الصناعات اليدوية والحرفية البسيطة.

وكانت الجماعات التي تكون المدن في البدء جماعات مرتبطة برباط الدم والقرباة كما كان رجال الدين لهم السيطرة على حياة السكان.

٢- مرحلة المدينة الصغرى Polis

وهي عبارة عن مجتمع محلي حضري متطور إلى حد ما تميز بوضوح التنظيم الإداري والاجتماعي والتشريعي تنتعش فيه التجارة وتتسع الأسواق وتتنوع الأعمال ويتميز بتقسيم جزئي للعمل في المجال الاقتصادي وظهر التمايز في مجال الحرف والعلوم بينما احتفظ بالأشكال التقليدية والقديمة لتنظيمات الأسرة والدين.

٣- مرحلة المدينة الكبرى Metropolis

وتعرف بالمدينة المسيطرة وهي تجمع محلي حضري ذو موقع استراتيجي ومركزي يتكاثف فيها عدد السكان وتتوافر فيها الطرق السهلة والمواصلات السريعة وتتميز بالتجارة والصناعة وتنوع الوظائف وتعدد المهن والتخصص وتنشأ فيها المعاهد الفنية ولذلك تعتبر مركز جذب للمهاجرين من المناطق المجاورة.

٤- مرحلة المدينة العظمى Megalopolis

وهي مجتمع حضري محلي أكثر ضخامة وأكبر حجماً وأعقد تنظيمياً وتتفوق هذه المدن في المجالات العسكرية والتجارية والخدمية ويسودها النظام البيروقراطي في الإدارة والحكم ويغلب على العلاقات بها سمة الفردية واللاشخصية.

٥- مرحلة المدينة الطاغية Tyrannopolis

وهي مجتمع حضري محلي فيها أعلى درجات السيطرة الاقتصادية للمدينة تظهر المشكلات الإدارية والسلوكية ويبدأ ظهور الانحلال والشقاق ويتصارع أصحاب الأعمال والعمال ويظهر الصراع في صورة تخريب وإضراب وتقوم الحكومات بأعمال التعذيب والتشريد وتنتشر كذلك الانحرافات في محيط الصغار والكبار.

٦- مرحلة المدينة المنهارة Nekropolis

وهي مرحلة لم تتحقق بعد إلا أنه في نظر ممفورد أنها مرحلة لا بد منها عندما يصل التفكك إلى الذروة^(١).

وقدمت جريفث تايلور شكل آخر لتصنيف المدن من منظور

جغرافي تمثل في أن نمو المدن يمر بعدة مراحل هي:

١- مرحلة الطفولة: وهي مرحلة لا يوجد بها أي تميز في استخدام الأرض.

٢- مرحلة الشباب: وفيها يبدأ عزل المناطق التجارية والتي تمثل مركز المدينة عن ما عداها من مناطق وأصبح هناك اختلاف في أنماط استخدام الأرض.

٣- مرحلة النضج المبكر: وفي هذه المرحلة يبدأ التميز بين المناطق السكانية في حدود المكانة الاجتماعية والاقتصادية للسكان وقد كان التميز في حدود العلاقة العكسية بين ارتفاع المكانة والقرب من مركز المدينة.

1) (N.S.B Gras An Interdiction to Economic History, New York, Harper1922.

٤- مرحلة النضج التام: وفيها ظهرت المراكز الحضرية الكبرى والتوسع الصناعي على طول خطوط السكك الحديدية وأصبح هناك اتجاه لإدماج مناطق محيطة بالمدن في كيان واحد متكامل^(١).

تصنيفات المدن

أشار Tower أن تقسيم المدن يمكن أن يوضع تحت أربعة نماذج أساسية هي:

- المدن التجارية
- المدن الصناعية
- المدن الترويجية أو الخدمات
- المدن السياسية

ولكل منها خصائص اقتصادية وجغرافية إلى جانب دورها الاقتصادي، وأكدت ذلك مارسيل أيوروسو M.Autousseau نفس الاتجاه ووضعت ستة أنماط أساسية هي:

- المدن الإدارية: العواصم ومراكز الدخل الحكومي أو القومي.
- مدن الدفاع القواعد العسكرية.
- مدن الثقافة: الجامعات ومراكز الفنون - والدين.

(١) السيد عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٣.

- مدن الإنتاج: الصناعية والحرفية.
- مدن الترويح: الترفيه- الصحة.
- مدن الاتصال: الأسواق، النقل، التعدين، الصيد، وأشارت الباحثة أن الموقع الجغرافي يحدد طبيعة الأساس الاقتصادي للمدينة.

وقسم ماكينزي Makenzie المجتمعات المحلية إلى:

- المجتمعات الأولية: وهي مجتمعات الزراعة والصيد والتعدين.
 - المجتمعات التجارية: وهي مجتمعات تقوم أساساً على التجارة والتوزيع للمجتمعات الأخرى.
 - المجتمعات الصناعية: وهي مجتمعات وظيفتها الأساسية الإنتاج.
 - مجتمعات ليس لها أساس اقتصادي واضح مثل الجامعات والترويح.
- وأشار ماكينزي إلى أنه بالرغم من وجود ملامح مشتركة للمدن إلا أنه يوجد أيضاً اختلافات كثيرة نتيجة تمايز الوظيفة التي تقوم بها المدينة.

ثم جاءت محاولات عديدة لتصنيف المدن من أهمها محاولة أجيبرن Ogbyrn الذي حدد أنماط المدن في مدن المصانع، المراكز التجارية، مراكز النقل، مدن التعدين، ومدن الترويح، ومراكز للاستجمام والنقاهاة ومدن الجامعات.

ويلاحظ من العرض السابق أن معظم التصنيفات أو محاولة التصنيف كانت ذات طابع تأملي أكثر من استنادها إلى بحوث واقعية.

وقد قدم الدكتور السيد عبد العاطي نموذج للتصنيف مقترح يجمع بين المتغيرات التصنيفية كالجمع مثلاً بين متغيرات المرحلة التاريخية والحجم والأساس الوظيفي معاً ويميز بين أربعة أنماط أساسية للمجتمع المحلي الحضري هي:

- مدينة ما قبل الصناعة.

- المتروبوليس والإقليم الحضري (المدينة الأم).

- مجتمع الضواحي

- مجتمع الأطراف الحضرية.

أولاً: مدينة ما قبل الصناعة

وتميزت هذه المدينة بانعدام التخصص الوظيفي وسيطرة عامل القوة على التنظيم وأصبح هناك نوع بسيط من تنظيم العمل وتقسيمه مستند إلى عوامل السن والمهارة كالتميز بين شيخ الطائفة والمعلم والأسطى والصبية أيضاً تميزت هذه المرحلة ببساطة الأدوات المستخدمة في الإنتاج ووسائل النقل بالإضافة إلى انخفاض الإنتاج وانخفاض القوة الشرائية.

أيضاً تميزت المدينة ما قبل الصناعة بعدد من الخصائص الديموجرافية مثل صغر حجم المدينة، بساطة وسائل النقل وخاصة النقل الداخلي وغالباً تتميز بتساؤل عدد السكان بحيث لا تتعدى خمسة آلاف نسمة.

أيضاً تميزت مدينة ما قبل الصناعة بالأسوار والحوائط العالية (مدن وسط آسيا وشمال أفريقيا والهند والصين) والخنادق المائية التي تحيط بالمدينة كتحصينات دفاعية وميل الأفراد إلى الإقامة بالقرب من أعمالهم وكانت المباني ملتصقة والشوارع ضيقة ومتعرجة وظهرت مشكلات مرتبطة بالصحة العامة والأمراض والأوبئة.

ثانياً: المتروبوليس والإقليم الحضري

من أهم ملامح هذه المرحلة التخصص للوظائف والسيطرة الاقتصادية والإدارية والسياسية والثقافية إذن تكسب المنطقة الحضرية طابعها المتروبوليتي ليس من خلال تعدد وظائفها بل من خلال سيطرتها على نشاط واحد لكونها أكبر سوق عالمي (بنيويورك) مثلاً لا تعكس الطابع الأمريكي للحياة مثل المدن الأمريكية الأخرى وإنما لها طابع عالمي مميزاً.

أيضاً تتميز هذه المنطقة المتروبوليتيه بالكثافة السكانية الكبيرة إلى جانب سيطرة التنظيم البيروقراطي وأصبح هناك تمايز طبقي وأصبح الفصل بين متطلبات المنصب الرسمي واختيار الأفراد على أساس الكفاءة وليس المكانة وأصبح نمط العلاقات ثانوية وتميزت أيضاً هذه المرحلة بأن الفرد أصبح عاجزاً تماماً عن تحقيق أهدافه بطريقة فردية وظهور شعور الاغتراب Alienation وهي إحساس الفرد بالاغتراب عن نفسه وعن عمله، وبالتالي الشعور بعدم الرصد، هذا بالإضافة إلى فقدان الأمن إذن فالسمة الأساسية في المجتمع هو سمة العزلة التامة نتيجة المستوى المعقد من التخصص وتقسيم العمل وفقدان العلاقات الأولية بين الأفراد.

ثالثاً: مجتمع الضواحي

مجتمع الضاحية هو مجتمع صغير نسبياً له بناءه الخاص وهو يمثل وحده سوسيو أيكولوجية من وحدات المجتمع المحلي المترابولي، عادة الضاحية تقترب من المدينة وتعتمد عليها ومن أهم ملامح الضاحية إن السكان الذين يقيمون فيها يعملون بالمدينة وهناك بعض الضواحي التي تتخصص في إنتاج بعض السلع أو الصناعات الخفيفة أو الثقيلة وهناك ضواحي أخرى تتخصص في تقديم خدمة معينة (التعليم، الترفيه، العلاج).

وتتميز الضاحية بالموقع الأيكولوجي الفريد فهي بجوار المدينة ولذلك فاعتمادها الاقتصادي والمهني على المدينة سواء في العمل أو الحصول على الخدمات أو في الحصول على الغذاء أيضاً تتميز الضواحي بصغر الحجم وارتفاع القيمة الإيجارية للمساكن ومعدلات النمو السكاني تميل إلى الارتفاع ولذلك فهي ذات كثافة سكانية مرتفعة وتتميز بالأنشطة والمهن اللازراعية أيضاً يوجد تنوع وتميز داخلي يوجد ضواحي سكنية وأخرى صناعية وثالثة للترفيه والتجارة.

رابعاً: الأطراف الحضرية

هي عبارة عن منطقة أكثر بعداً عن مركز المدينة وأكثر قرباً إلى هذا المركز من المناطق الريفية وتعتمد الأطراف على المدينة كمصدر للسلع والخدمات وفرص العمالة وتتميز الأطراف الحضرية بمجموعة من

الملاحح منها أن موقعها على الحدود الخارجية للمدينة ومع امتداد الطرق الرئيسية وشكلها الخارجي يقترب من الريف مبانيها غير متناسقة وعشوائية وتوجد مساحات كبيرة من الأرض الفضاء، ولذلك توصف بالهامشية وتفتقد الأطراف إلى الخدمات الحضرية من مياه وصرف صحي وشوارع ممهدة وخدمات الأمن.

أيضاً تتميز الأطراف بأنها في حالة من التغير المستمر بالنسبة للحدود وذلك نظراً للتوسع العمراني للمدينة عن طريق الضم والإدماج أيضاً نجد سكان الأطراف عبارة عن خليط حيث يعمل البعض بالزراعة والآخرين يعملون بمهن غير زراعية أيضاً نجد أن السكان منهم من جاء من مناطق أكثر تحضراً ومنهم من جاء من مناطق ريفية.

أيضاً نجد أن استقبال سكان المناطق الريفية المجاورة أو المناطق التي تقع خارج المنطقة الحضرية يذهبون إلى المدينة بل إلى مناطق الأطراف وبذلك تعتبر مناطق الأطراف مناطق جذب سواء لسكان الريف ممن اتجهوا للعمل بمواقع الصناعة في المدن أو لسكان المدينة فمن يفضلون العيش بعيداً عنها، ويرى الباحثين أن تقدم وسائل المواصلات والنقل والكهرباء عوامل أساسية لظهور مناطق الأطراف أيضاً هناك تقسيمات أخرى ظهرت للمدينة يستند بعضها إلى متغير واحد ومن هذه التقسيمات:

أولاً: تقسيم المدن من حيث الحجم

ويعتبر تصنيف المدن من حيث الحجم أبسط هذه التصنيفات وغالباً لا يستخدم هذا المعيار إلا عندما يفرق بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري ومن تلك التقسيمات التي تضع معيار الحجم أساساً للتقسيم هو تقسيم المدن إلى:

المدينة الصغيرة Town

وهي بلدة صغيرة تتميز عن الوحدات الصغرى (قرية) وعن الوحدات الكبرى (مدينة) وهي تتمتع بموقع حضري يسيطر على المنطقة الريفية التي تقع على بعد كبير منه كما تتمتع بأهمية ثقافية كبيرة، فهي مقر الحكومة وهي المركز الديني للبلاد وتمارس المدينة الصغيرة نوعاً من التجارة البسيطة الداخلية إلا أنها تفتقد إلى التقسيم الواضح للعمل على المستوى الإقليمي.

المدينة الصناعية City

وتتميز بتقسيم العمل وتتمتع بموقف حضري يسيطر على الإقليم.

المدينة العظمى Metropolitan

ويتميز بخصائص المدينة الصناعية وفيها يحل استخدام الآلة والكهرباء محل استخدام الآلة بالبخر.

ثانياً: تقسيم المدن من حيث عدد السكان

من أسهل التقسيمات وقد طبقته الدول في تقسيماتها الإدارية ففي فرنسا مثلاً كل مجموعة من السكان تعيش في مركز واحد يبلغ عددها أو يزيد عن ٢٠٠٠ نسمة مجموعة حضرية وكل مركز يقل عدد سكانه عن هذا الرقم يعتبر ريف.

ثالثاً: تقسيم المدن من حيث تطورها التاريخي

وهذا التقسيم له أهمية في تتبع الحضارات التي أثرت في كل مدينة.

رابعاً: تقسيم المدن من حيث العوامل الاجتماعية والثقافية

خامساً: تصنيف المدن حسب المتغيرات الاقتصادية

فيوجد المدن الصناعية والمدن التجارية والإدارية ولاشك أن نمو المدن يرتبط بمعدل النمو الاقتصادي.

سادساً: تقسيم المدن من حيث درجة تقدمها

وتقسيم المدن من حيث كمية ونوع الخدمات التي تؤديها لسكانها الصحة والتعليم والترويج والاقتصاد ولاشك أن هناك علاقة قوية بين التقدم والتأخر في المدن ونوع الخدمات التي تقدم للسكان.

سابعاً: تقسيم المدن من حيث الأعمال التي تؤديها

فهناك المدن الصناعية والتجارية والسياسية والثقافية والصحية^(١).

ثامناً: نظريات النمو الحضري

كان من نتيجة الدراسات الأيكولوجية للحياة الحضرية ظهور

مجموعة من النظريات الوصفية هذه النظريات تعددت وكان من أبرزها:

١ - نظرية الدائرة المركزية

أشار كلاً من بارك Park وبيرجس إلى أن المدينة تنمو في شكل دائري

أو في شكل دوائر مركزية تدور حول قلب المدينة في وسط المدينة توجد البنوك

والأسواق والمسارح والمحاكم.. الخ، ثم تأتي الحلقة التالية والتي تقع خارج نطاق

من الحلقة الأولى ويطلق عليها منطقة التحول Transition وهي منطقة ذو كثافة

سكانية عالية وانخفاض في مستوى معيشة الأفراد نتيجة انخفاض الدخل تظهر

مشكلات من أهميتها مشكلة التفكك الاجتماعي، أما الحلقة الثالثة فتضم منطقة

سكنية للعمال الذي يعملون في المصانع أما الحلقة الرابعة فهي تتكون من منازل

(فيلات) يعيش فيها السكان بشكل أرقى وأفضل بينما تتألف الحلقة الخامسة والتي

تقع خارج حدود المدينة (الضواحي) من مساكن لذوي الدخل المرتفع.

(١) عبد الهادي الجوهري، حسين عبد الحميد رشوان، دراسات في علم الاجتماع الحضري

مفاهيم وقضايا، ٢٠٠٢م، ص ١٠٣.

٢- نظرية القطاع

قدم Hoyt (هويت) نموذج نظري يحاول فيه تحديد النمط الأيكولوجي للمدينة في ضوء فكرة القطاع ويخلص فكرته في أن انتشار المناطق السكنية بأنواعها المختلفة تخضع أساساً للدخول ولذلك نجده يقسم المناطق إلى ثلاث قطاعات رئيسية:

- **القطاع الأول:** ويضم العمال ذوي الدخل البسيطة- والإيجارات المنخفضة.

- **القطاع الثاني:** ويضم الأغنياء ذوي الدخل الكبيرة والإيجارات المرتفعة.

- **القطاع الثالث:** ويضم مناطق الأنشطة التجارية في مركز المدينة ويشير هويت إلى أن النمو الحضري يتم بأقصى سرعة على طول خطوط النقل الرئيسية كذلك ينظر إلى المدينة كدائرة وإلى المناطق المختلفة كقطاعات تخرج من المركز.

٣- نظريات النوايا المتعددة

وقدمها هاريس Harris وأولمان Ullman وأشار أن نمو المدينة لا يعتمد على نواة واحدة وإنما على نوايا متعددة تبعاً لنوع الأنشطة فهناك النواة الرئيسية وبالقرب منها توجد نواة تجار الجملة والصناعات الخفيفة وفي أطراف المدينة توجد نوايا الصناعات الثقيلة وحول هذه النوايا تتوزع

مناطق سكنية متنوعة بعضها للدخل المحدود والبعض الآخر للدخل المتوسط والبعض للدخل المرتفع، أما مناطق الضواحي فتمثل نظاماً انتقالياً بين البيئة الحضرية والبيئة الريفية^(١).

ونؤكد أنه بالرغم من هذه النظريات قد لاقت قبول إلا أنها في نفس الوقت تعرضت للنقد على أساس أن هذه النظريات تعتمد على نموذج مثالي لا يتفق مع الواقع الذي يفرضه التوزيع الجغرافي.

(١) حسن همام، علم الاجتماع الريفي والحضري، ص ٣٦٠ انظر أيضاً: السيد الحسيني، دراسة في علم الاجتماع الحضري، القاهرة، دار الكتاب للتوزيع، ١٩٧٩م، ص ١٣٩.

الفصل الثاني

الفروق الريفية

الحضرية

تمهيد

يركز علم الاجتماع الريفي كفرع متخصص في علم المجتمع العام على دراسة المجتمع القروي وتفهم مشكلاته وقضاياها عملاً على تقديم حلول مرضية لها ومع أن موضوع تلك الفروع الجديدة وأهدافها قد أصبحت واضحة عند الكثيرين من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية إلا أن هناك ضرورة لإيضاح مفهوم المجتمع القروي ذاته والفروق القائمة بينه وبين المجتمع الحضري أو البدوي من ناحية أخرى، أن تلك المفاهيم رغم شيوعها إلا أنها تحمل في بعض الأحيان عند الكثيرين معان وتصورات مختلفة حيث لعبت الظروف المحيطة والثقافة السائدة والمحددات الاجتماعية المختلفة دوراً كبيراً في إرساء قواعدها ومن هنا أصبحت الضرورة ماسة لتحديد المقصود بكل منها على حدة حتى يتقدم العلم سواء من ناحية موضوعاته وقضاياها أو أهدافه ومنهجه على أسس وتصورات محددة خاصة بعد أن أصبح للريف والحضر علوم فرعية خاصة بك منها.

وثمة حقيقة تشير إلى أن علماء الاجتماع وضعوا تصوراً لخصائص المجتمعات القروية وتحليل قضاياها على أساس علمي إلا أن تحليل المجتمعات القروية ومشكلاتها لا تؤدي ثمارها دون المقارنة المستمدة بما يقابله من مجتمعات أخرى ويعني ذلك المجتمع الحضري، ولأن تلك القضية سيطرت وما زالت على اهتمام الباحثين في مجال الريف والحضر رأينا ضرورة تسجيل بعض الملاحظات جديرة بالذكر.

أنه رغم إدراك علماء الفلسفة والاجتماع في الحقب التاريخية البائدة، الفروق الهامة بين مجتمع القرية ومجتمع المدينة فيما يتعلق بأوجه النشاط الإنساني المختلفة كالنشاط الاقتصادي وأنماط الحياة الاجتماعية وما تنطوي عليه من نماذج للعلاقات الاجتماعية المتنوعة، إلا أن غالبية تحليلات ورؤى هؤلاء تباينت بين السطحية والتعمق وبين التسرع وبعد النظر^(١).

أنه من غير المنطقي أن تقبل صفات عامة تنطبق على كل المجتمعات الريفية في شتى أحقاب المعمورة أي أن الرؤى والاتجاهات تلك التي تحاول أن تميز المجتمعات القروية عن غيرها من المجتمعات لا يمكن الجزم بصدق تعميمها عالمياً ذلك لأن الأبنية الريفية أو الحضرية تتأثر في كل مجتمع بالمناخ العام السائد به، وباختلاف البناءات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في تلك المجتمعات تختلف تبعاً لها الأبنية الريفية والحضرية ذاتها ذلك لأن لكل مجتمع شروطاً ومحددات سوسيو اقتصادية وتاريخية تحكم نمو وتطور تلك المجتمعات، ومعنى ذلك أن ريف مصر يختلف عن ريف لبنان وباكستان والهند والولايات المتحدة الأمريكية وإذا كان ذلك ناتجاً من الأنساق الثقافية العامة فإنه ينسحب أيضاً على اختلاف الأبنية الريفية والحضرية من ثقافة لأخرى بل وداخل الثقافة ذاتها وفقاً لمكونات الثقافات الفرعية Sub-Culture.

(١) قارن: محمود عودة: الفروق الحضرية في سيد الحسيني ومحمود عودة، علم الاجتماع الحضري، ١٩٩٧م.

السياق العام للاعتبارات السابقة ينسحب بالضرورة على المناطق الريفية في أي مجتمع عام بمعنى التسليم بوجود تمايزات متعددة بين المناطق الريفية في المجتمع الواحد فريف الوجه البحري يختلف عن ريف الوجه القبلي بجمهورية مصر العربية وفي غيرها من الدول وذلك من حيث بناء الملكية العامة وعلاقات الملكية الزراعية والمستوى التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي والنسق الثقافي وأنماط العلاقات الاجتماعية.

ورغم ذلك فإنه يمكن التسليم بوجود أرضية عامة مشتركة بين المناطق الريفية داخل المجتمع الواحد وبنفس المنطق يمكن الاعتراف بوجود سمات مشتركة بين المناطق الريفية على المستوى العالمي وذلك في أمور غالباً ما تتعلق بالتراث مثل الدين والكرم والشجاعة والإقدام وقوة التحمل ومنها ما يتعلق بالمسائل الاجتماعية مثل تدني مستوى الخدمات المختلفة وثنائية البناء الاجتماعي والثقافي تلك السمات المشتركة بين المناطق الريفية في المجتمع الواحد أو بين المجتمعات المختلفة هي التي تجعل تعريف المناطق الريفية على كافة المستويات ممكناً أو تضع تمييزاً واضحاً بين المناطق الريفية الحضرية^(١).

ومع قبول التمييز بين الريف والحضر لا يمكن قبول الفصل التام بينهما حيث أن الواقع يمدنا بالدلائل والمؤشرات على وجود تداخل بين ما هو ريفي وما هو حضري وما آلت إليه واقع المناطق الهامشية Marginal Areas مؤشراً على امتزاج الأنماط الريفية بالحضرية وكذا التأثير المتبادل بين النماذج الاجتماعية الريفية والحضرية.

(١) عبد المنعم بدر: مقدمة في علم الاجتماع الحضري، دار السعيد للطباعة، القاهرة، ١٩٩٢م.

التفسير السوسولوجي للفروق الريفية الحضرية

ومن أسبق المحاولات الفكرية لوضع حدود ونماذج لتمييز الريف والحضر كانت رؤية المفكر العربي عبد الرحمن بن خلدون في القرن الرابع عشر وذلك في مقدمته الشهيرة تحت عنوان في العمران البدوي والأمم الوحشية والقبائل ولقد ذهب ابن خلدون مؤكداً أن البادية أقدم من الحضر عمران البادية ناقص من عمران الحضر، وذلك لغيات المقومات الأساسية للحضر من كثافة سكانية وعمران ومؤسسات خدمية.... وغيرها.

وقد أرجع ابن خلدون الفروق بين البدو والحضر إلى الاختلاف في مصادر الإنتاج والمهنة أساساً حيث صنف أشكال الاستيطان البشري إلى نموذجين وفقاً لوجوه الكسب والمعاش^(١).

وفي المراحل التالية لتطور الدراسات الريفية في علم الاجتماع اهتم كثير من علماء الاجتماع بقضايا التناقض الريفي الحضري وظهر المتخصصون في الدراسات الريفية الحضرية داخل منظومة علم الاجتماع أولئك الذين اهتموا بمحاولة بناء تصورات نظرية تشير إلى أنماط مختلفة من الحياة الاجتماعية حيث أصبح التمحور منصباً على شكل التفاعل بين الإنسان والمكان وكذلك بين كيفية انتقال الإنسان من مكان إقامته الأولى إلى مكان جديد والتفاعل المستمر مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

(١) عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، الباب الثاني، المكتبة التجارية الكبرى نقلاً عن محمود عودة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

والثقافية لجماعة من الجماعات ذلك لأن طبيعة الوحدة العمرانية تتوقف على طريقة تحقيق هذه الأهداف في ظروف سكانية وتكنولوجية واقتصادية.

وتأتي محاولة أميل دور كايم EmileDurkeim (١٨٥٨ - ١٩١٧)

في تحليل الفروق الريفية الحضرية في ثنائيه الشهريه أكثر وضوحاً وتماسكاً تلك التي تتمحور حول شكل ومضمون العلاقات الاجتماعية وبين المجتمعات من ناحية أخرى وفقاً لرؤية أميل دور كايم تنقسم المجتمعات حسب شكل التضامن الاجتماعي حيث تقوم على فكرة التضامن الآلي بينما يتأسس في الثاني على فكرة التضامن العضوي، وفي هذا الشأن يذهب أميل دوركايم إلى أن المجتمع الريفي عبارة عن جماعة أو تجمع تتسم بعلاقة تماسك تلقائية وأفرادها مستجيبين لبعضهم البعض بشكل ميكانيكي بعكس المجتمع الآخر التي تقوم العلاقات فيه على أساس تبادل المنافع بالدرجة الأولى.

كما يكمن مفهوم تقسيم العمل في محور اهتمام إميل دوركايم بتلك القضية حيث يحقق التضامن الآلي أو الميكانيكي في المرحلة الأولى لتقسيم العمل تلك التي يسود فيها التشابه بين أعضاء المجتمع والتقارب العقلي والخلقي، أما في المرحلة المتقدمة من تقسيم العمل يكون التضامن عضوي ووفقاً لتلك الرؤية يقوم التنظيم الاقتصادي في المرحلة الأولى على الملكية الجماعية عكس المرحلة الثانية المتقدمة التي يقوم التنظيم

الاقتصادي فيها على الملكية الفردية ويذهب إميل دور كايم إلى أبعد من ذلك حيث تتضمن رؤيته النفسية إلى أن تقسيم العمل هو المسبب الرئيسي لظاهرة التباين والاختلاف فهو يرى أن تقسيم العمل إذا ما كان ضعيفاً وغير منتشر يؤدي إلى بعض المتغيرات تلك التي تتمثل في تشابه أعضاء المجتمع في النواحي الخلقية والنفسية والاجتماعية بمعنى سيادة التماثل في العقائد والآراء وأنماط السلوك الاجتماعي بعكس الحال إذا تزايد مستوى تقسيم العمل تزايد تبعاً له الاختلافات الفردية مع ما يصاحب ذلك من تباين في الأذواق والمعتقدات وأنماط السلوك الاجتماعي المتنوعة.

وفي ضوء ما سبق ووفقاً لرؤية إميل دوركايم يتزايد الوضع الاجتماعي للجريمة أو الخروج عن المألوف داخل المجتمعات ذات النطاق الضيق لتقسيم العمل ومعنى ذلك ان مرتكب الجريمة وجماعته الأسرية يتحملون مسؤولية تلك الانحرافات وقد يتعرضوا للجزاء أيضاً.

وثمة حقيقة واضحة أن وجهة نظر إميل دوركايم في التمييز بين المجتمعات تتلخص في أن المراحل الأولى لتقسيم العمل تشترك الجماعة في معالجة أمورها أما في ظل تقسيم العمل يظهر لنا التخصص في الممارسة وعلى ذلك تكون زيادة حجم المجتمع مقترنة بالرقى والتقدم في مستواه الحضاري والانتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي ومن الشكل الاجتماعي البسيط إلى الشكل الاجتماعي المعقد.

أما هيربرت سبنسر H.Spencer (١٨٣٠ - ١٩٠٣)

فيرى أن القانون العام للتقدم سواء في النظم العضوية أو غير العضوية أو فوق العضوية (الاجتماعية) هو التحول من التجانس إلى اللاتجانس حيث يرى أن التقدم سواء في مجال الكائنات العضوية أو المجتمع إنما هو تطور من ظروف تؤدي فيها الأجزاء المتشابهة وظائف متشابهة إلى ظروف تؤدي فيها الأعضاء أو الأجزاء غير المتشابهة وظائف غير متشابهة أي من الشكل الموحد إلى الأشكال المتعددة أو من التجانس إلى اللاتجانس^(١).

هنري مين Sir Henry Maine

وتعتبر محاولة هنري مين لدراسة قضية الفروق الريفية الحضرية من المحاولات الجديرة بالتأمل تلك التي ركزت فيها على المكانة الاجتماعية والتعاقد الاجتماعي حيث ميز بين النظام الذي يقوم على أساس القرابة Kinship والذي يرتبط بالمكانة الاجتماعية Social Status في المجتمعات الريفية وبين النظام الذي يقوم على التعاقد الاجتماعي Social Contract في المجتمعات الحضرية والمدينة.

(١) قارن: نيقولا تيماشيف: ترجمة محمود عودة وآخرين، دار المعارف، ط٨، ١٩٨٣م.

فردناند توينز F.Toennies (١٨٥٥ - ١٩٣٦)

يعتبر تصنيف فردناند توينز عالم الاجتماع الألماني التصنيف الكلاسيكي الأشهر في إطار ميز توينز بين نمطين من المجتمعات المجتمع المحلي الأولى ذو الطابع العائلي الذي تسرده العلاقات الأولية والقرباة *Gemeinschaft* ويقابله المجتمع الريفي ثم المجتمع الكبير ذو الطابع الرسمي أو العقدي الذي يشيع فيه العلاقات القانونية والتعاقدية *Gesellschaft*، فهو يشير إلى أن المجتمع الأولى يقسم بالتماسك القرابي والتماسك بالدين والثقافة والعادات والتقاليد، بينما يأتي المجتمع الكبير ذو الطابع الرسمي الذي تؤسس فيه أنماط العلاقات الاجتماعية على التعاقد الميكانيكي دون تفاعل بين أفرادها، كما تسيطر التنافسات والصراعات على الكثير من جوانب الحياة المختلفة^(١).

ماكس فيبر Max Weber

وعلى ذكر أهمية الاتجاهات الألمانية في التمييز بين الريف والحضر يفرق ماكس فيبر بين النماذج التقليدية *Traditional types* في المجتمعات البسيطة وبين المجتمعات التقليدية الرشيدة *Rational Types*^(٢). واهتم فيبر في تلك الرؤي بإبراز أهمية الترشيح المتزايد في الحياة الاجتماعية الحديثة.

(١) قارن: عبد المنعم بدر: علم الاجتماع الحضري، مرجع سبق ذكره.

(٢) قارن: محمود عودة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

لويس ويرث Jouis Writh

وإذا ما اتجهنا نحو الدراسات الأمريكية لوجدنا محاولة لويس ويرث الشهيرة نحو الأحياء المنعزلة سمات المجتمع الحضري وما يميزه عن المجتمع الريفي حيث يذهب إلى أن زيادة عدد السكان وارتفاع الكثافة السكانية تؤدي إلى زيادة التباين وارتفاع معدلات حدته في المجتمع وارتفاع المستوى الحضري وأضعاف علاقات القرابة والجيرة، وفي المقابل تنمو وتطور فيه أنماط المنافسة وآليات الضبط الرسمي بدلاً من روابط التضامن في المجتمعات الريفية.

تشارلز كولي Charles Colley (١٨٦٤ - ١٩٣٩)

ومن الرؤى الفكرية الأمريكية في قضية الفروق الريفية الحضرية تأتي محاولة تشارلز كولي المميزة حيث قدم مقارنة واضحة بين الجماعات الأولية والثانوية فقد أشار إلى أن الجماعات الأولية Primary Group تتسم بسيادة علاقات الوجه للوجه مملا يزداد تبعاً لذلك درجة التضامن والتعاون الاجتماعي، وفي المقابل ترتفع قوة الرقابة الاجتماعية وهي تلك الصفات التي يمكن أن تنطبق على المجتمع الريفي بعكس الجماعات الثانوية Secondary Group تلك التي تتميز بالعلاقات الرسمية المعقدة وهي في العادة سطحية وليست متعمقة ومستمرة.

هوارد بيكر Howard Becker (١٩٦٠ - ١٨٩٩)

ومن نفس المنطقة الفكرية وفي الإطار ذاته يميز هوارد بيكر بين نمطين من المجتمعات فيشير إلى وجود النمط المقدس Sa Cred Type في مقابل النمط العلماني Secular في هذا النموذج الفكري يطلق بيكر مصطلح المجتمع المقدس على المجتمع الريفي ونظيرتها تلك المجتمعات التي يلعب الدين دوراً بارزاً وحيوياً وتتصف بالانعزال والبطيء في التغيير، في المقابل يطلق مصطلح النمط العلماني على المجتمعات الحضرية تلك المجتمعات المتحررة وتتصف بالاعتماد على العقل وسرعة التغيير الثقافي.

روبرت رد فيلد Robert Red Field (١٨٩٧ - ١٩٥٨)

يقدم روبرت رد فيلد تمييزاً بين المجتمع الشعبي Folk Society والمجتمع الحضاري Civilization حيث يركز مفهوم المجتمع الأول على المشاعر الجمعية الأولية التي تميز الثقافة الشعبية في مقابل المشاعر الفردية تلك التي يتسم بها المجتمع الحضاري أو المدينة^(١)، ووفقاً للإطار الفكري لروبرت رد فيلد فالمجتمع الشعبي يتسم بصغره وانعزاله وتجانس وتضامن وتكامل أعضائه مع انتشار السلوك التقليدي والتلقائي بالإضافة إلى طغيان كل ما هو مقدس وذلك مقابل المجتمع الحضاري متسع العمران كثيف السكان ويتضح التباين بين سكانه وغالباً ما يقل التضامن والتكامل فيما بينهم وتتحكم العقول في سلوكهم.

(١) محمود عودة: مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

بيترم سروكين

من النماذج الشهيرة حول تلك القضية يبرز نموذج بيترم سروكين ذلك الذي يتضمن مقابلة بين العائلية Familistic والتعاقدية Contractual بالإضافة إلى صياغة مركب السمات الذي اعتمد فيه على مجموعة من الخصائص الفارقة بين المجتمع الريفي والحضري مركزاً على حجم وكثافة السكان وتجانسهم أو تباينهم مع إضافة أبعاد جديدة مثل المهنة والحركة السكانية والحراك الاجتماعي Social Mobility.

ويشير بيترم سروكين إلى أن مهنة المجتمع الريفي غالباً تكون أعمال ومهمة تتعلق بالزراعة في مقابل انتشار الأعمال التي تتركز على الصناعة والتجارة والخدمات في المجتمع الحضري.

كما يعتبر المجتمعات الريفية مناطق طاردة Push Areas حيث تتوفر فيها عوامل الطرد إلى المجتمعات الحضرية حيث تشكل مناطق جذب Push Areas، كما يرى أن المجتمعات الريفية لا تسمح كثيراً بالحراك الاجتماعي الرأسي وإن سمحت إلى حد ما بالحراك الأفقي بعكس الحال في مجتمع المدينة حيث تسهل فيه عمليات الحراك الأفقي والرأسي.

كنجزي دافيز Kingsley Davis

من النماذج الفريدة التي تعتمد على الجوانب الكيفية للتفاعل نرصد هذا النموذج لکنجزي دافيز تلك التي يحدد فيها خمس سمات يمكن الاعتماد عليها للتمييز بين العلاقات الأولية على العلاقات الثانوية بين المجتمعات الصغيرة والجماعات الكبيرة.

كنجزلي دافيز يرسم تصور للعلاقات الأولية^(١) فهي وفقاً لرؤيته من حيث الظروف المادية تتسم بالتجاوز المكاني والعدد الصغير واعتماد الطويل وفي السمات الاجتماعية تتميز بتمائل الغايات والتقويم الداخلي للعلاقة والتقويم الداخلي للأشخاص الآخرين ومن أمثلة تلك العلاقة بين الصديق والصديق والزوج بزوجته، الأب بابنه، المدرس بتلميذه وتوجد تلك الجماعات في نماذج جماعة اللعب، الأسرة، القرية، جماعة الجوار، فريق العمل.

أما العلاقات الثانوية فظروفها المادية تتسم بالاتساع المكاني والعدد الكبير والاستمداد القصير وتتصف اجتماعياً بتباين الغايات والتقويم الخارجي للأشخاص الآخرين وكذلك المعرفة الخاصة والمحدودة بالآخرين والشعور بالقيود الخارجية ويظهر تأثير وسائل الضبط الرسمية واضحاً على تلك العلاقة، ومن أمثلة تلك العلاقة البائع والعميل، المذيع والمستمع، الممثل والمتفرج، الضابط وجنوده، المؤلف والقارئ، وتوجد تلك الأنماط من العلاقات الاجتماعية في جماعات كبيرة كالأمة والاتحاد المهني، الشركات.

التمييز بين الريف والحضر بين المحكات العلمية وإمكانية التطبيق

في ضوء العرض السابق لأعمال علماء من السابقين المهتمين بقضية الفروق الريفية الحضرية وبغض النظر عن المشكلات اللفظية في

(١) محمد الجوهري، علياء شكري: علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩م.

محاولات إيجاد معايير للتمايز الريفي والحضري فإن هناك صعوبات تتعلق بتعريف الريف والحضر حيث أن التعريفات في أغلبها غامضة ترتبط بحكم قيمي إيجابي متميز وقوي في الوقت ذاته وغالباً ما تصور الدراسات الاجتماعية الريفية شكل الحياة الحضرية تبعاً لدرجة اختلافه عن شكل الحياة الريفية انحرافاً إلى حد ما عن المعيار السليم^(١).

إلا أنه يمكن القول بأن الدراسة السوسولوجية للريف والحضر تركز على بعض الظواهر مثل شكل التفاعل بين الإنسان والمكان وكيفية انتقال هذا الإنسان من مكان إقامته الأولى إلى مكان جديد تلك الأمور التي تتفاعل مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجماعة من الجماعات، حيث نجد أن طبيعة الوحدة العمرانية تتوقف على طريقة تحقيق هذه الأهداف في ظروف سكانية وتكنولوجية واقتصادية معينة.

وغالباً ما تستند هذه الدراسات إلى مركبات يمكن إرجاعها إلى فروق مهنية أيكولوجية وأخرى بالبناء الاجتماعي وإن كانت تلك المحكات تتمحور حول السمات التالية:

أن تتميز المنطقة الريفية بصغر حجم الجماعة وقلّة عدد السكان وسيطرة العمل الزراعي والبيئة الطبيعية وتجانس السكان وقلّة التدرج

(١) قارن: بتمور: تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وزملائه، دار المعارف بالقاهرة، ط٣، ص١٤، ١٩٧٨م.

الاجتماعي وضعف الحراك الاجتماعي وسيادة العلاقات الشخصية والعلاقات غير الرسمية.

بينما تتميز المنطقة الحضرية بضخامة حجم الوحدة العمرانية وارتفاع الكثافة السكانية وسيادة المهن غير الزراعية والبعد عن البيئة الطبيعية واختلاف السكان وعدم تجانسهم وشدة الحراك الاجتماعي وكذلك سيطرة العلاقات الاجتماعية الرسمية الثانوية.

ومع أن تلك القضية شغلت الرواد الأوائل لعلم الاجتماع فلم تعد حالياً على نفس الأهمية حيث أثر التقدم الحضاري والصناعي على القطاع الريفي في الولايات المتحدة الأمريكية ولذلك انحصر اهتمام العلماء حول كيفية تحقيق الناس لأهدافهم وتطلعاتهم في ظل النظام الاجتماعي الجديد وبذا تحولت بؤرة الاهتمام السوسولوجي من خصائص الحياة الريفية والحضرية وطبيعة التناقض القائم بينهما إلى دراسة الفروق بين النظم المعيارية لمثالية والنظم الواقعية^(١).

ورغم التحولات الكبيرة في اهتمامات الباحثين الأمريكيين في هذا المجال إلا أن علماء الاجتماع في الدول النامية ظلوا في انشغالهم بالقضايا الكبرى مثل التحول من نظام اجتماعي تقليدي يسيطر عليه

(١) قارن: محمود عودة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.

الطابع الريفي وأسلوب الحياة القروية إلى نظام صناعي يسيطر عليه أسلوب الحياة الحضرية.

وإذا ما تجاوزنا الجدل النظري في التراث السوسيولوجي حول قضية الفروق الريفية الحضرية فسنجد أن جهود الباحثين تكشف عن اتجاهين في هذا المجال.

- أولهما: محاولة التمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية بسمة أو صفة أو اتجاه واحد.

- ثانيهما: يحاول التمييز وفقاً لمركب السمات.

أولاً: التمييز بين الريف والحضر باستخدام المحك الواحد

يعتمد هذا الاتجاه في تحديد سمات الملامح الرئيسية بين المجتمعات الريفية والحضرية على محط واحد ولأنه شائع الاستخدام لبساطته وسهولته تأخذ به معظم الدول وبعض الهيئات الرسمية مثل هيئة الأمم المتحدة.

ومن المحكات الشائعة الاستخدام في هذا الاتجاه توجد التمييز باستخدام التقسيم الإداري أو الإحصاء العددي أو نوع المهنة كما توجد ثلاث محكات فرعية أخرى تتمثل في التفرقة أو التمييز بالعلاقات الاجتماعية أو البعد التاريخي أو العين المجردة.

وفي حالة التقسيم الإداري يعتمد التمييز بين الريف والحضر على ما تصدره الجهات الإدارية المعنية من قرارات إدارية بمقتضاها وضع المنطقة من الحضر أو الريف ويمكن تحديد درجة تحضر المنطقة أو تريفها طبقاً لكم وكيف تواجد مؤسسات خدمية متعددة وكلما افتقرت المنطقة لتلك المؤسسات وتضاءل حجمها قلت درجة تحضر المنطقة وهذا المحك من أكثر الطرق استخداماً في دول العالم وتستخدمه جمهورية مصر العربية، ومن هذا المنطلق وفي إطار القرارات الإدارية المنظمة للتقسيم الإداري المصري جاءت عدد محافظات مصر ٢٦، محافظة ومدنها الكبرى ١٠٨ مركز، ١٣٣ مدينة كبيرة ومتوسطة ٤٠٣٣ قرية.

ويعتمد الاتجاه أو المحك الثاني الإحصاء العييد على حجم المجتمع حيث يستند أساساً إلى عدد سكان المنطقة لكي يجعل منها منطقة حضرية أو ريفية، فالولايات المتحدة والمكسيك تعتبر ٢٥٠٠ نسمة في الميل المربع = (١.٦ كيلو متر مربعاً) هو المعيار بحيث إذا زاد عدد السكان عن هذا الرقم كانت المنطقة حضرية وإذا قل كانت ريفية، كما أن المملكة المتحدة جعلت رقم ١٠.٠٠٠ لكل فدان أما ألمانيا وتركيا قد حددتا الرقم ٢٠٠٠ نسمة في كل كيلو متر مربع وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة رقم ٢٠.٠٠٠ نسمة/كم^٢ معياراً للتمييز بين الريف والحضر^(١).

(١) عبد المنعم بدر: علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره.

ويعتبر نوع المهنة الاتجاه الثالث شائع الاستخدام حيث تحاول هذه الطريقة الحكم على وضع المنطقة طبقاً للمهنة أو المهن السائدة فيها أو تتخذ من نوع النشاط الاقتصادي في منطقة من المناطق محكاً لدرجة تحضرها أو تريفها ووفقاً لهذا الاتجاه فإنه إذا كانت غالبية سكان منطقة من المناطق أو ما يزيد عن ٥٠٪ منهم يعملون بالزراعة (أي فلاحية الأرض أساساً وما يتعلق بها من أعمال تربية الحيوان والرعي والزراعة والصيد) اعتبرت المنطقة ريفية إما إذا قل عدد العاملين بالزراعة كانت المنطقة حضرية وعليه يمكن التسليم وفقاً لهذا الاتجاه بأن المجتمع الريفي (القروي) هو الذي يعيش غالبية سكانه على الزراعة بكل مشتملاتها ومتعلقاتها بينما المجتمع الحضري أو المدني هو الذي يعمل معظم أفراداه بمهن غير زراعية أي يشتغلون بالصناعة والتجارة والخدمات أساساً.

وقد تكون هذه المحاولة من أكثر المحكات صلاحية للاستخدام في التمييز بين الريف والحضر وذلك لأنه لا ينظر إلى المهنة والنشاط الاقتصادي نظرة مجردة وإنما توضع في الاعتبار الآثار الاجتماعية تلك التي ينتج عنها تغييرات ملموسة في البناء الاجتماعي.

كما يعتبر البعد التاريخي أحد المحاولات التي تضع حد فاصل بين ما هو حضري وما هو ريفي حيث يميز بين القرية والمدينة عن طريق التاريخ الطويل والعراقة والآثار المتوفرة إلا أن التاريخ كثيراً ما يعطي شهرة لبعض مناطق وأماكن لم تكن لترقي إلى مصاف المدن أو المناطق

الحضرية مثل أبو قير ورشيد في مصر وذلك منذ وقت طويل لم تكن فيه حضرية على الإطلاق.

ثانياً: التمييز بين الريف والحضر باستخدام المحكات المتعددة

لقد قامت محاولات عديدة للتمييز بين الريف والحضر باستخدام أبعاد ومحكات متعددة أو ما يمكن أن نطلق عليه مركب السمات وهي اتجاهات كما اتضح من رؤى وأفكار ما عرضنا لهم في الفقرة السابقة يغلب عليها الطابع النظري في مقابل اتجاه التمييز بالبعد الواحد الأكثر عملياً وتطبيقياً ولقد عرضنا لتلك النماذج ولعل أبرزها محاولات سوروكين وزيرمان وردفيلك وورث.

خصائص المجتمع الريفي: وإذا كان ما سبق عرضه إشارة للجدل القائم حول قضية الفروق الريفية الحضرية والاختلافات التي تتزايد أو تقل حول أهمية المحكات الفارقة بين الريف والحضر فإنه من المفيد أن تعرض لبعض السمات المتفق عليها تلك التي تفصح عن أهم سمات المجتمع الريفي وقد تكون محاولة لين سميث Lgenn Smith هي الأشهر في ذلك ويمكن هنا عرض أهم ملامح المجتمع الريفي وفقاً لرؤيته^(١).

(١) قارن: محمد الجوهري، علياء شكري: علم الاجتماع الريفي والحضري، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٩.

١- **المهنة:** يعتمد المجتمع الريفي على الاقتصاد الزراعي في أساسه وهذا ما يميزه بصفة رئيسية عن المجتمع الحضري كما أن تلك المجتمعات التي تعيش على الاقتصاد الزراعي لها من الخصائص العامة سواء كانت اجتماعية وثقافية ونفسية وما يميزها عن المجتمعات لتلك التي تنتج اقتصاده الزراعي ومرتبطة به.

٢- **حجم المجتمع:** غالباً ما يرتبط الاقتصاد الزراعي بالمجتمعات الريفية الصغيرة منخفضة الكثافة السكانية نظراً لظروف الزراعة الخاصة ومن هنا كانت المجتمعات الريفية ترادف المجتمعات صغيرة الحجم قليلة العدد في مقابل المجتمعات الحضرية التي ترادف المجتمعات كبيرة الحجم وفيرة العدد.

٣- **كثافة السكان:** حيث تنخفض الكثافة السكانية في المجتمع الريفي انخفاضاً كبيراً عن مثيلتها في المجتمع الحضري وذلك راجع لمتطلبات العمل الزراعي وعموم النشاط الاقتصادي في الريف.

٤- **البيئة:** تتضح البيئة الطبيعية في الريف بعكس الحال في المدن الكبيرة حيث تنتشر عوامل التحكم في البيئة الطبيعية فالخلاف بين البيئتين جوهري ويؤثر بالتالي على طبع كل من يعيش في البيئتين بخصائص وطباع خاصة.

٥- **التفاوت الاجتماعي:** ويقصد به التفاوت والتباين في الأوساط والبيئات الاجتماعية والذي تتضح معالمه وتشتد في المدن أكثر من الريف حيث تضم المدينة مجموعات مختلفة من ثقافات متعددة وبرغم ذلك التفاوت والتنوع فإن أهل المدينة أكثر تكاملاً وتفاعلاً من أهل الريف

ويعود ذلك لوجود التخصص وتقسيم العمل الذي جعل كل الأفراد والأجهزة بينهم ارتباط عضوي وفي المقابل نجد أن المجتمع الريفي أقل في درجة التفاوت إلا أن التفاعل والاندماج لا يصل إلى مستوى المجتمع الحضري أما التشابه بين وحدات المجتمع الريفي فيعود إلى التماثل الشديد بين أفراد من حيث التربية واللغة والدين... الخ.

٦- **التقسيم الطبقي الاجتماعي:** وتظهر الدراسات الاجتماعية للمجتمعات الريفية والحضرية أن هناك اختلاف أساسي في البناء الطبقي الاجتماعي لواقع الريف عن نظيره في المدن أو المناطق الحضرية وذلك لوجود تباين في مختلف الأنشطة الإنسانية والسمات الاجتماعية الأخرى التي أشرنا إليها في البنود السابقة ولكن هناك فروقاً قد تبدو أساسية بين البناء الطبقي الاجتماعي في كل من الريف والحضر ننجزها في الآتي:

بداية يقل عدد الطبقات الاجتماعية في المجتمع الريفي عن نظيرتها في المجتمع الحضري بالإضافة إلى أن المسافة بين قمة الهرم الطبقي وقاعدته أضيق كثيراً من الوضع نظيره في المجتمع الحضري.

كما أن الطبقات الريفية تميل نحو الوسط حيث لا تتجه إلى التركيز عند قمة الهرم الطبقي أو قاعدته مثل ما يحدث في الحضر وهذا لا يلغي أو ينكر وجود التفاوت الشديد في المكانات الاجتماعية في الريف

إلا أن الثراء الفاحش والفقير المدقع جنباً إلى جنب لا توجد بكثرة مثلما يتواجد في المجتمع الحضري.

ومع ذلك فإن الحركة الاجتماعية بين الطبقات الاجتماعية أقل كثيراً في المجتمع الريفي وذلك لمعرفة أفراد المجتمع الريفي للأصول الاجتماعية لكل فرد في مقابل المجتمع الحضري ذي البناء الطبقي الاجتماعي المرن.

٧- **الحراك الاجتماعي:** ثمة وجود شبه اتفاق بين الدراسات الاجتماعية حول قضية الفروق الريفية الحضرية على أن المجتمعات الريفية تتسم بالسكون وبطئ التغيير في أنماط النظم والعلاقات الاجتماعية المختلفة في مقابل المناطق الحضرية التي تشهد فيها عمليات الحراك والتغير المستمر.

والحراك الأفقي والذي يتمثل في الانتقال من جماعة اجتماعية لجماعة أخرى يستدل عليه من محكات مختلفة كعملية تغيير المهنة ونسب الطلاق في المجتمع وكذلك تغيير الديانة أو العقيدة وهي كما تؤكد الدراسة أقل كثيراً في الريف عنها في الحضر بالإضافة إلى أن الهجرة وتغيير محل الإقامة كمحك رئيسي للحرام المكاني يتسم بها المجتمع الحضري وتكثر بين سكان المدن في مقابل المناطق الريفية التي يتصف سكانها بالاستقرار.

مقارنة بين الريف - الحضر - مدخل كمي

تعرضنا في الصفحات السابقة للجوانب الكيفية والنوعية للاختلافات بين الريف والحضر وهنا سوف نشير لكيفية الاستقادة من المعلومات الكيفية في التمييز بين الريف والحضر وعموماً ليست هذه بعملية سهلة لأي دولة أن تضع تميز كمي بين الريف والحضر فهذا يتطلب ضرورة وجود قاعدة بيانات اجتماعية عالية الدقة ومن خلال إجراء الإحصاءات والمسوح الرسمية ويتضح من خلال المتابعة الدقيقة لتلك الإحصاءات أن مفهوم الريف، الحضر يختلف من وقت لآخر كذلك فثمة مشكلة أخرى تواجهنا وهي التحديد الدقيق لمفهوم الريف والحضر.

خلاف ذلك يتضح أن التمييز بينهما من خلال الأوراق أو الخرائط الرسمية الحكومية والمناطق الحضرية هي ما تؤكد عليه تلك الأوراق، يمكن الرجوع إلى إحصاءات ١٩٥٠ لتحديد أن المناطق الحضرية هي ما يزيد عدد سكانها على ١٠٠٠٠٠٠٠ نسمة والمشكلة التي تجابهنا هنا هي في تحديد التناقضات بين الريف والحضر فالرجوع إلى الأدبيات البريطانية والأمريكية في هذا الشأن أنها تناولت تناقضات شتى مثل: ما زالت مؤلفات ماكس فيبر عن تطور ونمو المدن في القرن التاسع عشر تلك التي ورد بعضها في مقالات علمية وكتب حديثة العهد يمكن استخلاص قائمة من الفروض للاسترشاد بها في دراسة الفوارق الريفية الحضرية، وفي الإطار ذاته يمكن الرجوع لإعمال دوتكان رايس في أمريكا الذين اعتمدوا في دراستهما على البيانات والإحصاءات التي تهتم بتلك القضية.

في الصفحات التالية سوف نتعامل مع التناقضات الفرضية بين

الريف، الحضر وسوف نعتمد في ذلك على تصنيفات أربعة:

- بنية سكانية
- إحصاءات حيوية
- إحصاءات صحية
- إحصاءات اجتماعية

١- البنية السكانية

الجنس

حيث من المفترض زيادة نسبة الإناث في الحضر عن الريف

وزيادة النساء بزيادة مساحة المدينة.

السن

تبين الإحصاءات أن التركيب العمري للسكان في المناطق

الحضرية يتميز بشيوع الأعمار المتوسطة بسبب زيادة هجرات الشباب إليها

من المناطق الريفية في أعمار تتأخر العشرين في العمر لذلك تعاني تلك

المناطق الحضرية افتقارها للنشء، كبار السن، إذا كان ذلك الفرض

صحيحاً فإن التركيب العمري في الحضر سوف ينحصر ما بين سن ٢٥-٦٤ بينما يزيد ذلك المتوسط في الريف ما بين ١٣-٩٦ سنة.

التوظيف

الافتراض هنا أن المناطق الريفية تزيد بها مساحة الأراضي الزراعية مقارنة بالمناطق الحضرية والأخير تنتشر بها الحرف والصناعات وأعمال التجارة والخلاف بين الريف والحضر أن الأولى تهتم بصفة خاصة بالأراض الزراعية بينما تهتم الأخيرة بالصناعة والتجارة وتبين الإحصاءات أن ٨٦ رجلاً من بين ١٠٠٠ في إنجلترا وويلز يعملون في زراعة الأرض، تزيد تلك الأعداد إلى ١٥٩ في غرب إنجلترا و١٣٧ في الجنوب الغربي لإنجلترا وتنتشر في المدن البريطانية الصناعات والأنشطة الهندسية وأعمال التجارة، التشييد والإنشاء وتتركز في جنوب ويلز، المناطق الحضرية التابعة لها وفيها أعمال التعدين والمناجم.

نخلص من ذلك أن الزراعة هي المؤشر الجيد الحيوي للحكم على أن منطقة ما ريفية من عدمه بينما في المناطق الحضرية فهناك مؤشرات عديدة صناعة، تشييد، مناجم، طرق، مواصلات.

الجنسية

الافتراض هنا أن المناطق الحضرية خاصة المدن الموانئ
وعواصم الدول الكبرى تضم خليط غير متجانس من الجنسيات الأجنبية
خلاف المناطق الريفية.

ومع ذلك فإن إحصاء ١٩٥٠ في بريطانيا لا يعطي مؤشر حول
دور الجنسية ومع ذلك ينبغي التوسع في استخدام ذلك المعيار للفرقة بين
المناطق الحضرية، الريفية حيث تتميز بريطانيا بأنها مرفأ ضخم لاستقبال
أبناء دول الكومنولث وتشير الإحصاءات أن النساء المهاجرات في مدينة
لندن في حدود ٠.٠٠٠٠٠٠ نسمة ويتركز المهاجرون من أبناء المستعمرات
ودول الكومنولث في جنوب إنجلترا وفي المناطق الريفية، ولوحظ كذلك أن
أبناء إيرلندا يشكلون الأغلبية العظمى من بين المهاجرين ويتركز هؤلاء
الاييرلنديون في الجنوب غالباً وحيث أن محل الميلاد لم يكن ضمن إحصاء
١٩٥٠ لذا يفضل أن يضاف كبيان مستحدث بعد ذلك في الإحصاءات
القادمة وبالنسبة لأولئك المهاجرون الوافدون من دول الكومنولث،
المستعمرات البريطانية فلا تفرقة تذكر بين الرجال والنساء.

٢ - إحصاءات حيوية

المواليد

الافتراض بأن معدل المواليد في الريف أعلى من الحضر وتعزز
الإحصاءات المتواليية في بريطانيا هذه الفرضية كأساس للمقارنة بين الريف
والحضر في بريطانيا وذلك بالرغم من أن معدل المواليد متدني أساساً في بريطانيا.

معدل وفيات الرضع

الافتراض أن معدل وفيات الرضع في بريطانيا أعلى في الحضر عن الريف وبدراسة الإحصاءات المتاحة لدينا يتضح لنا أن معدل وفيات الرضع في بريطانيا متدني للغاية ولا تشكل أي فروق بين الحضر والريف.

الوفيات (بوجه عام)

الافتراض أن الوفيات تزيد في الحضر عن الريف وتزيد بمساحة المدينة وتعزز الإحصاءات اليومية المتتالية هذه الفرضيات فنسبة الوفيات على مستوى الدولة ككل متدنية وهي تزيد زيادة ملحوظة في الحضر عن الريف كذلك أظهرت الإحصاءات أن المدن خاصة كبيرة الحجم تزداد فيها عوامل التلوث، الازدحام والأمراض مما يؤدي إلى زيادة نسبة الوفيات خلاف الريف.

وفيما يتعلق بالوفيات من الصعوبة بمكان أن نخرج بتعليمات محددة حول وجود اختلاف بين الريف والحضر فليس معنى أن الحضر مزدحمة أن نسبة الوفيات به تكون أعلى في الواقع يؤكد أن الوفيات تنخفض بوجه عام في بريطانيا وفي غيرها من الدول الصناعية المتقدمة ربما يعزى ذلك أن المدن تزيد بها متوسطات الأعمار وكبار السن، وبطبيعة الحال فإن ذلك يزيد من نسبة الوفيات لهؤلاء المسنون في أي وقت من الأوقات، ومن ناحية أخرى فإن الإحصاءات أكدت أن هناك ارتفاعاً طفيفاً في الوفيات في جنوب إنجلترا وويلز مقارنة بالشمال وبالنسبة

للمقارنة بين الحضر والريف، فبدراسة خمسة مناطق ريفية وجد أن ثلاثة منها دون النسبة القومية للوفيات واثنان منها فوق ذلك المؤشر وبهذا فإننا نتقبل تلك المؤشرات دون تحفظ.

الوفيات الناجمة عن العنف

الفرض المتداول هنا في تلك الجزئية أن الوفيات الناتجة عن العنف في الحضر أعلى بكثير من الريف وخاصة وفيات الحوادث الانتحار وتكثر تلك الوفيات بين الرجال أكثر بكثير دون النساء وتؤكد الدراسات والإحصاءات أن الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق تزيد بين النساء دون الرجال بدرجة كبيرة وفيما يتعلق بالمناطق الحضرية، فليس ثمة اختلاف بين لندن والمناطق الأخرى فكلها سواء تزيد بها نسبة حوادث الطرق ومع ذلك فإن الإحصاءات تؤكد أن المناطق الريفية تعاني من ارتفاع ملحوظ أيضاً في نسبة وفيات الحوادث أما بالنسبة لحالات الانتحار فإن الإحصاءات تؤكد تدني وفيات الرجال والنساء في الريف الناجمة عن حالات الانتحار مقارنة بمثلتها في الحضر.

٣- الإحصاءات الصحية

الأمراض والأوبئة

الفرض أن الأوبئة والأمراض تزيد في الحضر عن الريف ترتبط تلك المعدلات بمعدلات الوفيات من ناحية أخرى خاصة الناجمة عن

الطفيليات والدوسنتريا، الدرن الرئوي، الحمى الشوكية وتؤكد الدراسات أن المناطق الحضرية تزيد فيها الملوثات والأوبئة وتساهم هذه العوامل بدورها في زيادة المرض والوفيات وتؤكد الإحصاءات كذلك أن الأورام السرطانية تنتشر في المدن الحضرية كما لوحظ أيضاً ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض القلبية والسكتات المخية في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية.

الأمراض النفسية والعقلية

الافتراض أن الأمراض النفسية تزداد نسبتها في الحضر مقارنة بدول الجنوب باستثناء حالات الجنوب حيث يزداد في الريف ومع ذلك فإن الإحصاءات العامة لا تعطينا مؤشرات واضحة الدلالة حول الأمراض النفسية وتوزيعها بين الريف والحضر وأوجه التناقض بينهما وإنما يمكن الاستناد إلى معدلات الالتحاق أو دخول مستشفيات العلاج النفسي أو المستشفيات العقلية في الريف والحضر للحكم أو إجراء المقارنة بينهما وقد وجد بالدراسات حالات الأمراض النفسية تزداد في الحضر مقارنة بالريف وتزداد خاصة بين الرجال بدرجة أعلى بين النساء في جنوب إنجلترا حيث وجدت ٣ حالات في مقابل حالة واحدة بين الرجال.

الخدمات الطبية

الافتراض أن المستشفيات والأطباء يتواجدون في الحضر مقارنة بالريف من الصعوبة بمكان أن تختبر مصداقية هذا الفرض خاصة وأنه لا توجد أي

إحصاءات رسمية توضح الفروق بين الريف والحضر في هذا المضمار، خلاف ذلك فقد قسمت في بريطانيا المستشفيات على جملة عدد السكان في مختلف المناطق من ريف وحضر لبيان عدد الأفراد لكل مستشفى ويتضح من الدراسات أن ثمة مناطق حضرية أكثر استفادة من الخدمات الطبية مقارنة بمناطق ريفية أخرى ومع ذلك يزيد عدد الأطباء في الحضر عن الريف خاصة وأن المواطن له حق في تسجيل اسمه لدى أحد الممارسين العموميين، وتؤكد الدراسات كذلك أن لندن وويلز وما حولهما من مناطق تزيد فيها نسبة المرضى المسجلين لدى أطباء حيث تشير الإحصاءات أن هناك مسجل ٢٥٠٠ ريفي لكل طبيب مقارنة بالمناطق الريفية مما يعزز جدوى ومصداقية الفروض السابقة وفي الدراسات الخاصة ببلدان العالم الثالث نجد أن التعاون بين الريف والحضر في الخدمات الصحية أوضح ما يكون حيث تعاني المناطق الريفية من عجز كبير في الخدمات الصحية بمختلف صورها.

٤- الإحصاءات الاجتماعية

الزواج، الطلاق

الافتراض أن هناك نسبة عالية من الناس المتزوجين والمطلقين في المناطق الحضرية أكثر بكثير من المناطق الريفية واستناداً لإحصاءات متوفرة لدينا يمكن عرض لبعض النتائج بهذا الخصوص منها على سبيل المثال:

الطلاق

الإحصاءات المتداولة بهذا الشأن تفصح لنا أن نسبة النساء المطلقات أو الأرملة في الريف أقل كثيراً من الحضر كذلك فالمدن الحضرية التي يقل سكانها عن ٥٠.٠٠٠ نسمة تختلف بها عن المدن الكبرى مع ملاحظة أن الإحصاءات تتناول الأوضاع الاجتماعية للناس وقت إجراء الإحصاء وبما أن الظروف تختلف ومن ثم يصعب قياسها مثال ذلك حالات الطلاق.

التعليم

الافتراض هنا أن التسهيلات التعليمية أفضل في الحضر من الريف يرتبط هذا الفرض بالفرض السابق الخاص بالخدمات الصحية وعلى المستوى العام فإن الفرص التعليمية لا ترتبط بمكان الإقامة للفرد عكس الخدمات الصحية فإن الخدمات التعليمية تحت رعاية المناطق والمقاطعات البريطانية (التعليم العام) مقابل التعليم الخاص بمصروفات ويمكن الرجوع للإحصاءات لعرض النسبة المئوية الخاصة بالفرص التعليمية، فعلى المستوى العمري ليس ثمة اختلاف بين النساء والرجال من أعمار ١٥-١٦ إلا أنه عدد يصل الفرد إلى ١٨ سنة يحدث التسرب من التعليم لكلا الجنسين وبالتالي لا توجد فروق جوهرية لاختلاف الفرص التعليمية بين الذكور والإناث سواء على مستوى التعليم العام والتعليم الجامعي ومع ذلك فثمة تصنيفات أخرى حول الفرص التعليمية منها أن التسرب من التعليم الجامعي يزيد في الجنوب مقارنة بالمناطق الشمالية ولا يعكس ذلك

انتشار استئثار الشمال بالتعليم الجامعي على حساب الجنوب ولكن يعكس رغبة المتعلمين الجامعيين للهجرة أو الانتقال للشمال، وفي الإطار ذاته تعكس الإحصاءات الدولية عن دول العالم الثالث مقارنة بدول أوروبا الصناعية السالف الإشارة إليها أن هناك فروض ذات دلالة واضحة في فرص التعليم ونسب التسرب بين الريف والحضر في تلك البلدان مما يعرض الفرضية السابقة بهذا الخصوص.

السلوك الانتخابي

الافتراض أن الحقوق السياسية، التصويت يمارس أكثر في الحضر عن الريف وتؤكد الدراسات والإحصاءات هذه الفرضية من أن الحق التصويتي يتزايد في لندن الكبرى والمناطق الحضرية المجاورة لها بدرجة كبيرة تفوق المناطق الريفية ويرى البعض أن ذلك يرجع إلى رغبة سكان الريف في عدم معارضة المرشحين للانتخابات المحلية مما يعدم فرص التنافس إلا أن ذلك لا يثبت له دلالة في الريف المصري، حيث تشير إحصاءات السلوك الانتخابي أن ممارسة حقوق التصويت والانتخابات بصفة خاصة في الريف أعلى بكثير عن مثيلتها في الحضر وإن كانت الأسباب هنا مختلفة تماماً حيث تنتشر العصبية العائلية وعصبية المكان والتحالفات الشخصية... الخ من أسباب ودوافع التصويت في الريف المصري والتالي لا يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر للترقية بين الريف والحضر في المجتمع المصري.

اقتراحات أخرى

بسبب القصور في البيانات التي تخص الظاهرة الاجتماعية فمن الصعوبة بمكان أن تختبر مصداقية أي فرض تطرح هنا ومع ذلك فثمة افتراضات إضافية يمكن أن تؤثر على طبيعة الاختلافات بين الريف والحضر منها:

الدين

بمعنى التمسك بالطقوس والمعتقدات الدينية في الحياة اليومية حيث نجد أن من يذهبون لدور العبادة في الريف أكثر بكثير من نظرائهم في الحضر من حيث العدد وكذلك من حيث طبيعة التطبيق وينطبق ذلك المؤشر أيضاً على بعض دول العالم الثالث حيث ما زالت القيم والمعايير الدينية هي الغالبة على سلوك الريفيين خاصة في المجتمعات النامية.

الجريمة

تشير الإحصاءات المتداولة أن مؤشر وقوع الجريمة على المال والنفس تزداد في الحضر عن الريف وإن كان ذلك واضحاً في الدول الصناعية الغربية إلا أنه أكثر وضوحاً في دول العالم الثالث أيضاً وذلك لارتباط هذا المؤشر بالمؤشرات السابقة وخاصة التمسك بالقيم والمعايير الدينية.

السكان

تذهب الفرضيات الخاصة بالسكان إلى شيوع بعض الصفات التي تميز الحضر تلك التي يمكن الكشف عنها من خلال الإحصاءات وهي تنحصر في الآتي:

- أن المناطق الحضرية يكثر بها ملكية العقارات خلاف الريف.
- أن المناطق الحضرية أكثر ازدحاماً من الريف.

٤- دافعي الضرائب

في الغالب ترتبط الضرائب بالأنشطة الاقتصادية وتنوعها ولأنها تتوفر في الحضر يمكن الاستدلال على أن المناطق الحضرية يكثر بها دافعوا الضرائب عن الريف.

٥- المساكن العامة

المناطق الحضرية يزداد بها المساكن العامة مقارنة بالمناطق الريفية وبلاشك يمكن للقارئ أن يضيف لتلك القائمة عناصر أخرى إلا أن المشكلة هنا تتمثل في ان التحليلات الحالية للتمييز بين الريف والحضر تتبع من توجهات أو جهات نظر رسمية بحتة في التفرقة بين الريف والحضر.

خاتمة

من الأهمية بمكان أن نلخص المستجدات التي وردت في هذا الفصل حيث أننا قد رأينا أن بعض الفروض التي وردت هنا ثبتت من خلال البيانات والإحصاءات الموجودة وبعضها الآخر إحصاءات إثبات صحته ويرجع البعض أن الاختلاف بين الفروض والنتائج إلى سببين:

- بعض تلك الفروض مستقاة من مصادر أمريكية ولاشك أن ثمة اختلافات ثقافية وجغرافية بين أمريكا وبريطانيا وكذلك الدول النامية.
- أن بعض تلك الفروض لا ترتبط بالضرورة بالوقت الراهن فهناك مثلاً دراسة ماكس فيبر تلك التي أنجزها في أواخر القرن الـ ١٩ ودراسة سمر مان منذ ما يقرب من ٥٠ سنة ماضية لذلك فمن الأهمية بمكان أن نؤكد على الوضع الخاص لبريطانيا في الوقت الحالي أو أي مجتمع آخر تجري فيه هذه الدراسات فمن سوء الحظ أن البيانات والإحصاءات التي بين أيدينا تعود لعشرات السنوات الماضية كذلك فثمة تباين بين الدول من حيث السمات الثقافية والأيكولوجية الجغرافية، فأمريكا مساحتها حوالي ٣.٥ مليون ميل لذلك فعند دراسة التباين بين الحضر والريف في أمريكا فلاشك أننا سوف نلاحظ وجود اختلافات وحسب قول Wibberley فإنه من بين ٥٠ مليون نسمة يعيشون على الأرض البريطانية هناك ٣ مليون نسمة يعيشون في الريف حيث تصل

الكثافة السكانية لهؤلاء إلى حوالي ١٠٠٠ نسمة/ ١٠٠ فدان مقارنة بـ ٢٠/١٠٠٠ فدان قلب لندن وإن حوالي نصف سكان بريطانيا يعيشون في ما يقرب من ١٤ منطقة حضرية، ومع ذلك فحالياً ٨٠.٦٪ من مساحة بريطانيا عبارة عن أراضي زراعية ٦.٤٪ منها غابات وأن التطور أو النمو الحضري لها لا يتعدى حدود ٩.٧٪ من جملة المساحة.

والصورة العامة أن السكان يتمركزون في أوروبا بالقرب من مناطق حضرية وباقي مساحة البلد أراضي زراعية وغابات ومع ملاحظة أخرى وهي أن المناطق الحضرية في بريطانيا قريبة من بعضها البعض لا تبعد ليفربول سوى ٣٥ ميلاً عن مانشستر ٣٨ ميلاً عن شيفلد وبالنسبة للتركيب أو الهيكل السكاني فثمة اختلاف بين أمريكا وإنجلترا خاصة وأن نسبة كبيرة من سكان الولايات المتحدة هم مهاجرون في الأساس.

وإذا ما تطرفنا للتحضر في الدول النامية فسنجد أن هناك ظروف مختلفة تحكم هذا التطور فثمة حقائق تؤكد أنت العلاقة غير المتكافئة بين الدول النامية والدول المتقدمة في المنظومة الاقتصادية العالمية تؤدي بلاشك إلى تنمية تابعة لدول المركز وذلك في إطار علاقة أحد طرفيها مسيطر والطرف الآخر يخضع لتلك القوى مما ينتج عنه نمو حضري غير متوازن وغير منظم وتشهد مشكلات الإسكان العشوائي وانتشار أحياء العشش العشوائية.

وفي هذا الإطار يمكن التأكيد على مشكلات وقضايا التمييز بين الريف والحضر في الدول النامية ويجب أن تخضع لمعايير مختلفة لاختلاف السياق الثقافي والاجتماعي لتلك البلاد عن مثيلتها في الدول المتقدمة.

مراجع الفصل الثاني

- ١- السيد الحسيني، محمود عودة: علم الاجتماع الحضري ١٩٩٧م.
- ٢- عبد المنعم بدر: مقدمة في علم الاجتماع الحضري، القاهرة، دار السعيد للطباعة، ١٩٩٢م.
- ٣- عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
- ٤- محمد الجوهري، علياء شكري: علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- ٥- تومس بوتومور، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وزملاءه، دار المعارف، القاهرة، الطبعة (٣)، ١٩٧٨.
- ٦- علي عبد الرازق جليبي: علم اجتماع الصناعة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣م.
- ٧- محمد الجوهري وآخرون: دراسة علم الاجتماع، دار المعارف، الطبعة الرابعة، ١٩٨٢م.
- ٨- نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة د. محمود عودة وآخرون، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.
- ٩- محمد الجوهري وآخرون: ميادين علم الاجتماع، دار المعارف، الطبعة السادسة، ١٩٨٤م.
- ١٠- كمال التبعي: دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعارف، ١٩٩٣م.

- 11–Rene König Herbert Kotter: Massen Kommunikation stadt-
Land- Beziehungn. Band no (11) Ferdinand Enkeverlag
stedtgart 1997.
- 12–Gabor Kiss: Einführung in Die sozialgischen Theorien 13
Auffage, Westdeutscher verlag, 1997.
- 13–Wolf Lepenies: Geschichte der Soziologie Band(1) Bis(III)
Suhrkamp Taschenbuch Wissenschaft, 1981.

الفصل الثالث

علم الاجتماع الريفي

المفهوم والنشأة

نشأة علم الاجتماع الريفي

ثمة حقيقة راسخة في أذهان المهتمين بالمجتمعات الريفية وهي أن علم الاجتماع الريفي نشأ لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية كفرع لعلم الاجتماع حيث اهتم بدراسة وتحليل البيئة الاجتماعية الريفية وعلاقتها بالبيئات الأخرى وكذلك المشكلات التي تفرزها هذه البيئة.

ويعتبر علم الاجتماع الريفي مثل كثير من العلوم الاجتماعية حديث النشأة حيث ترجع نشأته إلى أواخر القرن التاسع عشر كما أن ذلك ارتبط إلى حد كبير بالتطور والازدهار الذي حدث للمدن في الولايات المتحدة الأمريكية حيث اقترن النمو والتطور بالتوسع الأفقي في المساحة والتزايد الرهيب في عدد السكان وتنوع المنظمات والمؤسسات وتحسين الخدمات والمرافق على حساب القرية أو المجتمع الريفي الأمريكي.

مما اضطر كثير من سكان الريف للهجرة بالإضافة إلى تعثر منظماته ومؤسساته كما واجهه الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وزادت أحواله سوءاً واضطراباً الأمر الذي أثار اهتمام العلماء والسياسيين والمصلحين الاجتماعيين ورجال الدين ووضحت أهمية بل ضرورة العمل للنهوض بمستوى الحياة الريفية وكانت نقطة البداية جمع الحقائق والمعلومات والمعارف حول مختلف نواحي الحياة بالمناطق الريفية الأمريكية.

وقد ظلت المعارف والحقائق العلمية التي جمعت عن المجتمع الريفي حتى بداية القرن العشرين تدخل ضمن نطاق المعارف والحقائق التي تشملها علوم اجتماعية أخرى حيث أن هناك علوم أساسية مختلفة تأخذ من المجتمع الريفي موضوعاً ومحوراً لاهتماماتها وأن كان الاهتمام من زاوية مهنية مختلفة.

وإن كان القرن التاسع عشر قد شهد ميلاد علم الاجتماع فإن القرن العشرين شهد اضطراب نموه وتوسيع مجالاته وتعدد اتجاهاته وتشعب مداخله وتبلورت علوماً كثيرة يركز كل منها على بعض جوانب السلوك الإنساني وأفردت حوله مجالات خاصة للبحوث والدراسات.

ويؤكد هذه الحقيقة بيترم سوركين Pitirm Sorohin حين يبين أن علم الاجتماع الآن يسير في اتجاهين اتجاه عام حين يعالج قضايا المجتمع ككل واتجاه خاص عندما يركز بحثه ودراسته على بعض الخصائص والظواهر والعلاقات الاجتماعية الخاصة، وهنا يبين أن علم الاجتماع العام مهمته دراسة الخصائص المشتركة بين الظواهر الاجتماعية والثقافية، بينما علم الاجتماع الخاص يهتم بدراسة هذه الخصائص في اتجاه بعينه كالاتجاه الاقتصادي أو السياسي أو القانوني أو الديني أو الحضري أو الريفي.... الخ.

وعلم الاجتماع أحد هذه الفروع التي تشعبت عن علم الاجتماع العام ذلك الفرع الذي بدأ يرسى قواعده مع مطلع القرن العشرين ليجعل من الريف ودراسته موضوعاً أساسياً له وفي الحقيقة بدأ لاهتمام بالمجتمع الريفي كما أشرنا سابقاً نتيجة للانكماش الذي بدأ يصيب المناطق الريفية وما نتج عنها من أخطار اقتصادية واجتماعية وسياسية لفتت الأنظار لضرورة الاهتمام بها ودراستها وكذلك اكتشاف أهمية المجتمع الريفي في تشكيل حياة المجتمع كله.

أن القول بأن علم الاجتماع الريفي ظهر حديثاً في أوائل القرن الحالي لا ينفى الجذور العميقة والدراسات المبكرة التي حاولت رسم المجتمع الريفي وتوضيح خصائصه وسماته وهي قدم المجتمع الريفي نفسه.

فقد حاول المفكرون الاجتماعيون في الماضي تقديم حلول للمشكلات والقضايا التي ظهرت في الحقب التاريخية المختلفة وبطبيعة الحال كان أيضاً لعلماء الاجتماع الأمريكيان جهودات لا تنكر وتمثلت في البحوث والمسوح الاجتماعية التي استهدفت التعرف على ملامح الحياة الاجتماعية الريفية ومشكلاتها والتغيرات التي طرأت على المجتمع الأمريكي.

فمثلاً يطلق على فترة الاستقلال exploiter period للمجتمع الأمريكي من ١٨٩٠ - ١٩٢٠ تلك الفترة كان يعاني منها المجتمع الريفي الأمريكي من فساد واضح ظهر تراث هام يصف ويحلل المشكلات التي

تبين تلك الأزمة المتزايدة ومع أن هذا التراث لم يكشف أو يحدد أو يصوغ تلك القوانين الجوهرية التي تحكم تنمية المجتمع الريفي فقد عمل في هذا الوقت نفسه على خلق الظروف التي ساهمت في ميلاد علم الاجتماع الريفي وبهذا يمكن تحدد بدايات علم الاجتماع الريفي.

إلا أن تقرير ثيودور روزفلت Theodore Roosevelt في عام ١٩٠٧ عن الحياة الزراعية يعد أول عمل له قيمته في هذا الموضوع، كما لاحت في الأفق مجموعة من الأعمال العملية التي أعطت لدراسة المجتمع المحلي الريفي أهميتها وخاصة مشكلات الحياة الريفية واهتم عدد من الباحثين كأفراد ببحث سوء التكيف في الحياة الريفية وكان هذا التراث بمثابة قاعدة قيام علم الاجتماع الريفي في الولايات المتحدة الأمريكية كما أوضحنا سابقاً.

وفي هذا الصدد قامت لجنة بحث الحياة الريفية في المجتمع الأمريكي بإشراف وين بايلي باستيفاء ٥٠٠.٠٠٠ استمارة استبيان من الزراعيين وقادة الحياة الريفية وصل منها في حدود ١٠٠.٠٠٠ استمارة وفي ضوء هذا البحث قامت اللجنة بنشر نتائجها في تقرير حاولت في إطاره تحليل ومناقشة عيوب المجتمع الريفي ومشاكله ويعتبر هذا التقرير البداية الحقيقية للدراسة في علم الاجتماع الريفي.

وفي نفس الإطار وإضافة للجهود السابقة قام كل من ميشيل وليافر Fames Michel Williams ووارن ويلسن Warrentl Wilson

ونويل سمز Newll Sims بمجموعة من الدراسات عن المجتمع المحلي الريفي الأمريكي والتي اعتمدت في دراستها على المعطيات الإحصائية والتاريخية واستخدمت المقابلة والتي تعتبر في النهاية بمثابة وثائق بحثية هامة لجامعة كولومبيا فيما بين ١٩٠٦، ١٩١٢ وبمرور الوقت حددت تقدم هائل في علم الاجتماع الريفي في الولايات المتحدة عن طريق مفكرين وعلماء اجتماعيين أمثال سوروكين Sorokin وزيمرمان Zimmeman وجالين Galpin تايلور Taylor وكولب Kolb وبرونر Brunner وساندرسون Sandarson ولانديس Landis وريديفد Redfield وسميث Smith.

وكان لقيام جريدة علم الاجتماع الريفي عام ١٩٢٥ وتأسيس الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع الريفي في عام ١٩٢٧م أكبر الأثر في نمو هذا العلم والاهتمام به كأحد فروع علم الاجتماع العام بالإضافة لوجود المنظمات الدولية التي تقوم بدراسة المجتمع الريفي والتي كان لها أكبر الأثر في نمو علم الاجتماع الريفي.

إلا أن المنتبغ لدراسة المجتمع الريفي الأمريكي في الحقبة الماضية يلاحظ أن التنظيم الاجتماعي Social Organization بمعناه الواسع الذي يتضمن الجماعات والنظم وجوانب البناء الاجتماعي الأخرى يحتل المرتبة الأولى وليس فقط في فترة الثلاثين عاماً فقط وإنما ظل يحافظ على مكانته هذه خلال العقود الثلاثة إلا أن هناك مجالاً آخر احتل مكانة

مرموقة في الفترة الأولى ونعني به مجال الرفاهية الاجتماعية والتخطيط أو السياسة الاجتماعية حيث حظى هذا المجال في تلك الفترة بقدر من الاهتمام يفوق الاهتمام الذي ناله موضوع التنظيم الاجتماعي.

والقارئ لأعمال سيمويل يلاحظ أنه صنف دراسة علم الاجتماع الريفي في أمريكا خلال ثلاثين عاماً وفقاً لنسق تصنيفي أسسه وفقاً لنقاط التركيز الكبرى وما تتطوي عليه هذه المحاولات الكبرى من موضوعات متخصصة وقد قام بتقسيم هذه البحوث إلى ثلاث مراحل تمثل كل فترة أو كل مرحلة عقد من الزمان مع توضيح الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية وحدوث كالاتي:

١- في المرحلة الأولى ما بين عامي ١٩٣٦، ١٩٤٥ والتي تعتبر فترة الأزمات والكساد والاقتصادي والحرب العالمية الثانية وترتب عليها مشكلات عديدة تلك المشكلات التي عانى منها مجتمع الريفي الأمريكي والتي أثرت بدورها على اهتمامات المتخصصين في دراسته كما أن تلك المرحلة شهدت اهتمام النظام الفيدرالي بنظم برامج البحوث الريفية ومشروعات العمل في الريف.

٢- المرحلة الثانية وتقع فيما بين عامي ١٩٤٦، ١٩٥٥ وهي مرحلة نقاهة النظام الاقتصادي العام والتغيرات الكبرى في الاتصال ووسائل الانتقال والميكنة والتحضر وهي وسائل أثرت تأثير واضح في الحياة الريفية وكذلك في اهتمامات المتخصصين في الاجتماع الريفي هناك.

٣- المرحلة الثالثة وتقع فيما بين ١٩٥٦، ١٩٦٥ تلك المرحلة التي شهدت الرخاء الاقتصادي والتي أثرت على المجتمع الأمريكي ككل وما شملته من زراعة مصنعة والزراعة لبعض الوقت ونمو الضواحي وارتفاع مستوى المعيشة كما تقلصت إعداد سكان المزارع.

وفي الوقت الراهن يبذل الكثير من الباحثين جهوداً فوق العادة لتجميع النتائج المتراكمة والخاصة بعدد من مجالات البحث في المجتمع الريفي وبخاصة مجالات التنمية الريفية والتغير الاجتماعي والأنساق الاجتماعية الريفية هذا الاتجاه يتيح فرصاً لعقد المقارنات مما يعد إسهاماً حقيقياً في بناء النظرية السوسولوجية العامة.

ومن الواضح أن اهتمامات العلماء في علم الاجتماع الريفي في فترات نشأته وتطوره تأثرت بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مر بها المجتمع الأمريكي بصفة خاصة والمجتمع العالمي بصفة عامة ولقد تغيرت هذه الاهتمامات خلال القرن العشرين إلا أنها في الغالب تمحورت حول أربعة نماذج:

- ١- دراسة وفهم المجتمع الريفي في حالة الاستقرار والتغير.
- ٢- وضع نظريات ومفاهيم تتعلق بالمجتمع الريفي.
- ٣- المساهمة في وضع السياسات العامة للمجتمع الريفي.
- ٤- تصميم وسائل جديدة للبحث العلمي تناسب المجتمع الريفي.

وبخلاف ما سبق عرضه حول اهتمامات الباحثين في علم الاجتماع الريفي يمكن القول أن هناك مجالات وموضوعات جديدة للفت انظار المهتمين بهذا العلم مثل الجماعات الريفية والمشاركة الاجتماعية، مستويات المعيشة، برامج المساعدات العامة، القوى العاملة، المجتمع المحلي، الصحة، الضمان الاجتماعي، والبناء السياسي، والسلوك الانتخابي.

مفهوم علم الاجتماع الريفي وأهدافه

علم الاجتماع الريفي هو أحد فروع علم الاجتماع العام الذي يتعلق بدراسة الحقائق الاجتماعية والنظم الاجتماعية والعمليات الاجتماعية والتفاعلات الاجتماعية التي تحدث في إطار البيئة الريفية وتدرس تلك الحقائق والظواهر دراسة علمية بهدف الوصول إلى القوانين التي تتحكم فيها بجانب الاهتمام بدراسة الحقائق العامة المميزة لكل من الثقافة الريفية والمجتمع الريفي.

كما يعرف بأنه فرع من فروع علم الاجتماع حيث يهتم بدراسة الريف وحياة الفلاحين باعتبار أن المجتمع القروي مجتمعاً جزئياً محافظاً نمطياً وهو بوجهه عام يهتم بدراسة المجتمع القروي بما فيه من ظواهر وعلاقات وعمليات اجتماعية، دراسة علمية تقوم على الموضوعية التجريبية والنظرية.

ويذهب كمال التابعي في تعريف للعلم بأن علم الاجتماع الريفي Rural Sociology فرع من فروع علم الاجتماع يتناول بالدراسة والتحليل الظواهر والنظم والعلاقات والمشكلات الاجتماعية الريفية بقصد فهمها وتفسيرها مستخدماً في ذلك مناهج البحث في علم الاجتماع التي تتفق وطبيعة هذه الظواهر.

كما يعرف بأنه العلم الذي يهتم أساساً بدراسة ووصف وتحليل العلاقات القائمة بين الجماعات الإنسانية والتي تعيش في الريف شأنه في ذلك شأن أي فرع آخر من فروع علم الاجتماع العام كعلم الاجتماع العائلي والسياسي والديني.

كما عرفه البعض بأنه فرع من فروع علم الاجتماع يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية الناشئة عن تجمع الأفراد في البيئات الريفية وعن اتصال سكان الريف بالحضر على أن تقوم هذه الدراسة حسب القواعد العالمية التي تستمدّها من علم الاجتماع العام.

لماذا ندرس المجتمع الريفي؟

ما يزال حجم المقيمين في المجتمعات الريفية كبيراً على مستوى العالم وخاصة في الدول النامية إذ يبلغ عددهم من ٦٠-٧٠٪ من مجموع السكان.

وهو يكونون القوة العاملة في الإنتاج الزراعي الذي لا بديل عنه لإطعام ملايين الأفراد الذين يتكاثرون بسرعات متضاعفة إلى الحد الذي أصبح فيه القمح الآن من السلع الاستراتيجية التي يتدخل القرار السياسي في توزيعها من الدول المنتجة له إلى الدول المستهلكة، وبالتالي يصبح من الضروري لعلم الاجتماع الريفي أن يدرس أمانى ومطالب واحتياجات أهل الريف لتميتهم وحثهم على الإنتاج والاستمرار فيه، كما أنه من المهم دراسة ثبات بعض القيم والمعايير الريفية والتعرف على التغيير الثقافي والاجتماعي وسرعته واتجاهه حتى يمكن التنبؤ بمسار كل من التغيير الثقافي والاجتماعي في المجتمعات الريفية والتعرف على العوامل المؤثرة في التغيير حتى يمكن التحكم فيها وضبطها بما يحقق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية كما نرجع أهمية دراسة المجتمع الريفي إلى محاولة الوصول إلى تعميمات تتعلق بخصائص الثقافة الريفية في العالم أو خصائص المجتمع الريفي أو تجديد الخصائص المشتركة التي يتميز بها الريفيون بغض النظر عن إقامتهم والتي تتكون بسبب عملهم بالإنتاج الزراعي وإقامتهم في المجتمع والبيئة الريفية.

ومن القضايا التي يهتم بها علم الاجتماع الريفي وما يتصل بدراسة نظم الملكية وتطورها وتوريثها وتقسيمها والطرق المختلفة لحيازة الأرض مالكاً أو مستأجراً أو أجيراً خاصة وأن هذه الأنماط تختلف من مجتمع إلى آخر بل تختلف أيضاً في نفس المجتمع خلال المراحل التاريخية المتعاقبة.

ويدرس علم الاجتماع الريفي منظومة العمل الزراعي الذي تتحكم فيه العوامل البيئية والجوية تحكماً يكاد يكون كاملاً فالفلاح لا يستطيع إن يتحكم في الفيضان سواء كان مرتفعاً أو منخفضاً أو في كمية الأمطار أو الحشرات والآفات الضارة وغيرها من العوامل التي تؤثر في المحصول وفي الإنتاجية.

ويقوم الفلاحون في مجتمعات محلية صغيرة ويرتبطون مع بعضهم البعض بروابط القرابة والمصاهرة ويعيشون منعزلين جغرافياً عن بعضهم البعض وبالإضافة إلى العزلة الجغرافية بسبب الطرق والمواصلات أو الموانع الطبيعية فإنه يعاني أيضاً من العزلة الثقافية التي تعزله عن الاتصال بالمجتمع الكبير، فالمجتمع الريفي يعتبر جزء من كل ولكن الحواجز الثقافية تمنعه من التفاعل نسبياً وبدرجات متفاوتة مع المجتمع الكبير والثقافة السائدة.

ويحاول الريفيون إن يشبعوا احتياجاتهم الحياتية بما ينتجوه محققين اكتفاء ذاتياً نسبياً ويبادلون بفائض الإنتاج ما يلزمهم من سلع وخدمات لا يستطيعون إنتاجها ويصبح النظام الأسري والنظام الاقتصادي من النظم الرئيسية في المجتمع الريفي وتؤثر تلك النظم على شخصية الفرد الريفي وتميزه بسمات محددة عن غيره من الأفراد المقيمين في مجتمعات مغايرة كما تؤثر الثقافة الريفية الناتجة من تفاعل الريفيين مع بعضهم البعض على طريقتهم في الحياة الريفية وعلى نظرتهم وتفهيمهم للعالم من حولهم.

ومن منطلق ذلك يمكن أن نحدد أهداف دراسة علم الاجتماع الريفي في التالي:

يهدف علم الاجتماع الريفي بصفة أساسية إلى دراسة الحالة الاجتماعية لهؤلاء الناس المرتبطين بزراعة الأرض وعلى توجيههم للحياة عندما يستوعبون مشكلاتهم وأساليب الحياة لديهم وعالم الاجتماع الريفي فضلاً عن أنه يصف الحقيقة الاجتماعية علمياً فإنه يهتم أيضاً بالطرق والوسائل التي يمكن بها تحسين أحوال المجتمع الريفي فإنه يهتم أيضاً بالطرق والوسائل التي يمكن بها تحسين أحوال المجتمع الريفي فلا يقتصر عالم الاجتماع على علم الاجتماع الريفي كعلم وإنما يهتم أيضاً بأحوال المجتمع الريفي والنهوض بمستواه أي أنه يستخدم الحقائق الاجتماعية الريفية التي يكتشفها بالأسلوب العلمي في النهوض بالمجتمع الريفي، فمن حقائق الاجتماع الريفي مثلاً وضوح هجرة سكان الريف إلى المدينة مما يورث الريف الركود بترك العناصر الذكية له وانصرافه إلى المدن، فهذه إذن حقيقة علمية يبحث فيها عالم الاجتماع الريفي ويحاول جاهداً في تخطيطه لإصلاح الريف على التعرف على الطرق والوسائل التي يمكن بها الحد ومنع هجرة أهل الريف إلى المدينة، يجعل الحياة أكثر راحة وبهجة في الريف أو إعطاء راتب إضافي للعاملين في الريف يختلف عنه بالنسبة للذين يعملون في المدن وهكذا.

ومن الوجهتين العلمية والتطبيقية يمكن النظر إلى الأهداف العامة لدراسة علم الاجتماع الريفي من خمسة زوايا وهي الزاوية الاجتماعية والزاوية القومية والزاوية الإنسانية والاقتصادية والزاوية التنقيفية وفيما يلي تحديد لأهم النقاط بالنسبة لكل مجموعة من هذه الأهداف.

١- الأهداف الاجتماعية

تحدد هذه الأهداف فيما يلي:

- فهم الدارس وإحاطته بكل ظروف المجتمع الريفي البيئية وتقاليد ومشكلاته.
- إحساسه وتقديره للواجبات الملقاة على عاتقه كفرد في مجتمع يحتاج إلى مساهمة أبنائه للأخذ بيده.
- تفهم الوضع الاجتماعي الذي يعيشه الفرد في الريف وتحقيق الرضى لهؤلاء الأفراد في غير ذلة أو اضطراب مع السعي الدائب لتحسين هذا الوضع في حدود القوانين والأحوال المرعية في المجتمع.
- احترام الفرد لمبادئ مجتمعه الريفي الصالحة وسعيه الدائب عن طريق التفاهم السلمي من أجل تعديل أو إلغاء المبادئ والعقائد الفاسدة.

٢- الأهداف القومية

يمكن بلورة هذه الأهداف في المحاور الآتية:

- الشعور الداخلي بالاعتزاز والزهور والتقدير نتيجة شعور الفرد بالانتماء إلى هذا المجتمع الريفي الذي يشكل أفراد الغالبية العظمى من الوطن ويضفى على المجتمع عامة صورته الغالبة.
- إتاحة زيادة فرص تطوير الخدمات التي يقدمها المجتمع الريفي لأفراده بما يدفعهم إلى الشخصية التلقائية في حينها من أجل هذه المجموعات الأخرى في المجتمع.

- الشعور بالفخر والإجلال لأجيال هذا المجتمع الريفي السالفة ولمبادئهم وإيمانهم وكفاحهم من أجل إسعاد الأجيال التالية.
- الإيمان بالوحدة والتماسك من أجل تحقيق الأمانى والنفور من الفرقة ودعاة التحزب.

٣- الأهداف الإنسانية

يمكن تحديد الأبعاد الأساسية لهذه الأهداف فيما يلي:

- الإيمان بأن الحروب ولغة القوة لا تزيد المشكلات إلا تعقيداً ولأن التقاهم الودي خير لجميع الناس.
- مناصرة المجتمعات الريفية المغلوبة على أمرها من أجل تحريرها فالعدل لا يتجزأ والحق لا يتعدد.
- الإحساس بأن جميع بلاد العالم هي الوطن الثاني للفرد فالأخوة الإنسانية هي دستور العلاقات بين الشعوب.
- كراهية كل نظام يقوم على الطغيان والتتكر لإرادة أفراد المجتمع والإيمان الكامل بالديمقراطية والحرية الفردية الأمانة البصيرة المدركة لما لها وما عليها.

٤- الأهداف الاقتصادية

يمكن تحديد هذه الأهداف في الجوانب التالية:

- الإيمان بحق الطبقات الريفية الفقيرة في الحياة الحرة الكريمة اعتقاداً بأنه عصب الحياة الاقتصادية للمجتمع.
- نشر الوعي الاجتماعي المستنير نحو خدمة كافة الطبقات والتقريب بينها.
- إتاحة الفرصة الكاملة أمام أبناء جميع الطبقات في التعليم لاستغلال مواهب الأفراد في رفع مستويات المجتمعات الريفية اقتصادياً.
- الفهم الدقيق والإحاطة الشاملة بمنابع الثروة في الريف والإنتاج الزراعي والخبرة بطرق استغلالها.
- الإلمام بطرق إقامة الصناعات الزراعية والريفية.

٥- الأهداف التثقيفية

تحدد هذه الأهداف في النقاط التالية:

- كسب الخبرات والمعارف النافعة التي يقدمها هذا العلم.
- تنمية القدرة على الملاحظة والتجريب والمقارنة والنقد... الخ
- التدريب على التحصيل المثمر.
- تكوين العادات والمهارات كالدقة والسرعة والنظافة والمثابرة والصبر والإيثار.

أهم موضوعات علم الاجتماع الريفي

في ضوء ما سبق عرضه لنشأة علم الاجتماع الريفي تباين المحاولات لتحديد المفهوم يلاحظ أن موضوعات العلم أو التساؤلات التي تتمحور حولها اهتمامات الباحثين والدارسين في هذا المجال قد تباينت هي الأخرى ويمكن رصد مجموعة من الملاحظات حول الاتجاهات المختلفة في هذا الإطار:

- ١- أن عدم وجود اتفاق حول موضوع علم الاجتماع العام في مراحله الأولى قد انعكس على تحديد ملامح مفهوم علم الاجتماع الريفي وبالتالي أنت موضوعاته متباينة داخل المجتمع الواحد.
- ٢- نلاحظ أيضاً أن الاهتمام الأمريكي بالعلم أكثر نمواً وأكثر نضجاً نسبياً عنه في الدول والمجتمعات الأخرى، كما أن نشأة العلم وتطوره في كل مجتمع ارتبط وتأثر بالحاجات المجتمعية الرسمية التي تحددها الدولة.
- ٣- بالإضافة إلى أن المواجهات النظرية للدراسات الريفية تمثل المداخل والاتجاهات السائدة في علم الاجتماع العام وبالتالي يمكن القول بأن علم الاجتماع الريفي ليس له نظرية محددة وليس له أيضاً منهجاً خاصاً حيث أن تطور الدراسات في مجال علم الاجتماع الريفي يتمخض عنه تقدم ملموس في مجال النظرية العامة في العلم ومن هنا يحلو للبعض أن يطلق عليه بالدراسات السوسولوجية للمجتمع الريفي.

٤- تتباين اهتمامات الباحثين في مجال علم الاجتماع الريفي في دول العالم الثالث عن الدول المتقدمة حيث تتباين الحاجات المجتمعية والقضايا والمشكلات التي تلفت أنظار الباحثين وتلك التي تتطلب حلولاً ملحة.

وبالرغم من إقرارنا بالتباين وعدم الاتفاق حول موضوعات محددة تشكل محوراً لاهتمام الباحثين في علم الاجتماع الريفي إلا أن هناك مجموعة من المحاور الرئيسية تلك التي تمثل غالباً نقطة الالتقاء بين المهتمين بهذا الفرع يمكن تقديم عرض لأهمها:

١- دراسة البناء الاجتماعي

البناء الاجتماعي بمعناه المتعارف عليه لازمة من لوازم البحث العلمي يجب دراسته وفهمه ومحاولة تفسيره علمياً والبناء الاجتماعي باختصار يعني النمط المقرر لأي نظام داخلي لجماعة ما ويتضمن مجموعة العلاقات الموجودة بين أعضاء الجماعة وبعضهم البعض وبين الجماعة نفسها وفي المجتمعات الحديثة يعتبر الحزب السياسي ونقابات العمال وما شابهها هي التي تؤلف بناءها الاجتماعي.

والمجتمع المصري ينتظم في أشكال محددة هي الشكل الحضري، الشكل البدوي والشكل الريفي ولكل من هذه الأشكال بناءه الاجتماعي أي شبكة علاقاته الاجتماعية التي تتميز بخصوصيتها وطابعها المميز وهذا يعني أيضاً أن المجتمع الريفي يتكون من مجموعة

من الأنساق الاجتماعية مثل النسق الاقتصادي والنسق الأيكولوجي ولكل من هذه الأنساق وظيفة يؤديها إلا أننا لا نستطيع فهم أي من هذه الأنساق منفردة ولكن في شكلها العام وسياقاتها مع الأنساق الأخرى، ومن هنا يقوم علم الاجتماع الريفي بدراسة البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي والعلاقات القائمة بين وحداته البنائية التي يتشكل منها.

٢- دراسة الفروق الريفية الحضرية

يهتم علماء الاجتماع بدراسة الفروق القائمة بين الريف والحضر ولقد بذلوا جهوداً علمية مختلفة بمرور الزمان لوضع تفسيرات علمية ونظريات عامة لفهم تلك الفروق بالإضافة لإمكان اعتبارها أسس يمكن الاعتماد عليها في التفرقة بين الريف والحضر، ومن هذه الجهود ما قام به كل من أميل دور كايم، هريبرت سبنسر وشارلز كولبي، وزيميل Simmel، وتونيز Tonnie، وزيمرمان Zimmerman... الخ، تلك التي تركت لنا تراث نظرية هام كنظرية الثنائيات ونظرية المتصل الريفي الحضري واتجاه ذات البعد الواحد ونظرية جوبرج.

٣- دراسة الهجرة الريفية الحضرية

تعتبر الهجرة الريفية الحضرية نتيجة لتختلف المجتمعات الريفية وإهمال خطط التنمية لتلك المجتمعات مما يسفر عنه أن تكون المجتمعات الريفية طاردة تدفع القرويين للهجرة بحثاً عن فرص أفضل للحياة إلا أن لكل العمليات تؤثر

بلاشك على البناء الاجتماعي والثقافة الحضرية كما أنها تؤدي لحدوث مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية كظاهرة النمو الحضري المشوه، ولهذه الأسباب يضع الباحثين لعلم الاجتماع الريفي تلك المشكلة في لب اهتماماتهم لبحث أسبابها وتأثيرها على المجتمع في صورته المختلفة.

٤ - دراسة تنمية المجتمع المحلي الريفي

لقد أصبحت التنمية الشاملة هدف كل المجتمعات سواء كانت متقدمة أو نامية على اعتبار أن الهدف الرئيسي لها هو رفع مستوى معيشة سكان المجتمع إلا أن هؤلاء السكان هم أنفسهم وسيلة المجتمع لتحقيق معدلات أعلى من التقدم والرفاهية ولكن أصبح مؤكداً أن هناك معوقات بنائية وتخطيطية وإدارية تقف عثرة أمام إتمام برامج التنمية بوجه عام وتنمية الريف بوجه خاص فإذا أضفنا أن تنمية الريف أصبحت ضرورة ولها ما يبررها لتضييق الفوارق بين الريف والحضر وتحسين صورة الريف لوقف نظيف الهجرة نجد أن دراسة عمليات التنمية الريفية سواء معوقاتها أو القوى الدافعة للتغيير والتنمية ضرورة ملحة للتوصل للأسباب الحقيقية التي تحول دون تحقيق الأهداف التنموية في المجتمعات الريفية.

٥ - دراسة البناء الطبقي في المجتمع الريفي

تشكل دراسة البناء الطبقي محوراً رئيسياً في علم الاجتماع الريفي وهو بذلك يحاول تقديم فهم وتفسير تأثير السياسات الاقتصادية والتوجيهات

السياسية المختلفة على التشكيلة الطبقيّة في الريف ومواقف مكونات هذا البناء الطبقي من مشروعات التنمية المختلفة وهل حدثت بعض التعديلات نتيجة لمشروعات التنمية هذه، وما هي طبيعة العلاقة بين تلك الطبقات والجماعات المختلفة في الريف المصري.

٦- دراسة طبيعة أدوار المرأة الريفية

حيث تشكل المرأة الريفية أساساً وبعداً هاماً في مشروعات التنمية الريفية وتؤدي أدوار عديدة سواء في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فهي تشارك في إنتاج الطعام وتقوم على شؤون المنزل وتعمل في الحقل مع الزوج والأولاد وترعى الماشية وتؤدي الأعمال المأجورة لدى الغير والكثير من الأعمال، ومن هنا كانت أهمية تناول علم الاجتماع الريفي لطبيعة أدوار المرأة الريفية في لب الخريطة البحثية للمتهمين به.

٧- دراسة التغير الاجتماعي وثقافة الريف

من الأهمية لعلم الاجتماع الريفي أن يتناول ثقافة الريف بالدراسة حيث تعتبر مدخلاً رئيسي للتعرف على طبيعة المجتمع الريفي حيث أن لكل مجتمع من المجتمعات البشرية ثقافته الخاصة به والتي تختلف بطبيعة الحال عن المجتمع الريفي أو المجتمع البدوي أو الحضري كما أن ظاهرة التغير الاجتماعي في المجتمع الريفي جديرة بالاهتمام بقصد تحديد مسار هذا التغير والكشف عن أهم العوامل التي تفرزه وآثاره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على كافة مكونات البناء الاجتماعي.

الخصائص العامة للمجتمع الريفي

حاول الكثير من العلماء التمييز بين الريف والحضر من بينهم العالمات سوروكين وزميرمان الذين ذهبوا إلى أن المعيار الأساسي للتمييز بين هذين النمطين من المجتمعات هو المهنة ومن هذا المعيار يمكن الوصول في عدد آخر من الاختلافات كلها ترتبط بهذا المعيار الأساسي ويمكن تلخيص هذه المعايير فيما يلي:

- المهنة
- البيئة
- حجم المجتمع المحلي
- كثافة السكان
- تباين السكان وتجانسهم
- التدرج الاجتماعية
- الحراك الاجتماعي
- التفاعل الاجتماعي

وتأسيساً على ذلك فإننا نعرض بإيجاز لبعض المحددات المرتبطة بهذه المعايير:

١- معيار المهنة

يعمل أغلب السكان الريفيين بالزراعة ولا يوجد سوى عدد قليل منهم يعمل في المهن غير الزراعية ولكن سكان المدينة يعملون بالصناعة والحرف والتجارة والمهن العامية إلى جانب العمل الحكومي وغير ذلك من المهن غير الزراعية وحيث أن الزراعة بمعناها الواسع تشمل على زراعة المحاصيل الغذائية إلى جانب تربية الحيوانات، لذلك نجد أن العمل الزراعي من الضروري وأن يتم في الخلاء ويتطلب مساحات كبيرة من الأرض، ويترتب على ذلك كله أن الريفيين قريبين من الأرض الزراعية من الحيوانات وأن المجتمعات الريفية تضم عدداً صغيراً من السكان.

ومن ناحية أخرى يمارس الفلاح عدداً متنوعاً من الأعمال له فيها خبرة ولكن سكان المدينة لا يعمل إلا في مهنة واحدة أو عمل واحد واكتسب الخبرة بهذا العمل في التعليم وفي المدرسة إلى جانب التدرج داخل المصنع.

وإذا قارنا بين الأسرة الريفية والحضرية نجد أن الأسرة الأولى تشترك بجميع أفرادها في العمل الزراعي أي أن الزوج والزوجة والأبناء هم الذين يعملون في الحقل ويكونون جماعة عمل وإذا أرادت هذه الأسرة الاستعانة بعدد آخر من العمال فهي لا تستعين إلا بعدد صغير للغاية ونظراً لصغر جماعة العمل هذه والتي تتكون من أفراد الأسرة الواحدة

وبعض الأفراد الآخرين تتكون بين أعضائها علاقات شخصية ولكن المصنع يضم عدداً كبيراً من العمال تسود بينهم علاقات لا شخصية تتسم بالبرود والجفاف.

وإذا نظرنا إلى المدينة نلاحظ أن البيت ليس له علاقة بالمهنة التي يعمل بها عائل الأسرى وحتى إذا كانت المهنة يرثها جيل مثل بعض المهن العليا كالمحاماة والطب إلا أن الأسرة ليست مركزاً للتدريب على هذه المهنة كما لا تشابه العلاقات داخل الأسرة بالعلاقات داخل جماعة العمل وطفل المدينة يتمتع بالكثير من الامتيازات من بينها وجود عدد من المهن يختار منها ما يتفق معه ومع ميوله وبعكس طفل القرية فليس أمامه إلا أن يعمل بالزراعة وإذا قارنا بين العامل الزراعي والعامل في المصنع نرى أن العامل الأول يعرف كل شيء عن جميع العمليات الزراعية بينما العامل الثاني لا يعرف سوى الجزء الصغير من العمل الذي يقوم به أي أنه يجهل تماماً الأعمال الأخرى التي يقوم بها المصنع ويترتب على جهل العامل الصناعي بعمليات المصنع عدم وجود علاقات اجتماعية أولية وبين العمال الآخرين إلى جانب ذلك نلاحظ أن تقسيم العمل والتخصص سار شوطاً بعيداً بالنسبة للأعمال والمهن الحضرية فإذا عمل الإنسان في عمل معين فمن النادر أن يتركه ليزاول عملاً آخر وليس معنى ذلك أن العامل إذا انتقل إلى مكان معين لا يتركه أبداً، فقد يترك المكان الذي يعمل فيه بحثاً عن أجر أعلى أو شروط عمل أفضل أما العامل غير الماهر فهو يفضل البقاء في المكان الذي يعمل به حيث لا يوجد طلب على العمل الذي يزاوله.

٢- معيار البيئة

في المجتمع الريفي تسود البيئة الطبيعية على البيئة التي هي من صنع الإنسان ويترتب على ذلك أن الفلاح يكون على اتصال قوى بالطبيعة أما الحضريون فهم منعزلون عن الطبيعة والبيئة التي هي من صنع الإنسان هي التي تسود البيئة الطبيعية ويمكن القول أن البيئة في المدينة تتكون من هواء غير نقي وملوثات عديدة وتنشأ المشاكل الحضرية من الخصائص التي تتميز بها المدينة من ازدحام وتلوث وغير ذلك ولذلك نجد أن بعض المصلحين والمفكرين يرون فرص الإنسان في استنشاق الهواء النقي محدودة.

غير أن المهن الزراعية لا يمكن أن تؤدي داخل المدينة فلا يناسبها إلا البيئة الريفية وحتى إذا أنشئت الحدائق المنتزهات في المدينة فلا يمكن اعتبار هذه البيئة بيئة ريفية لأن المجتمع الريفي له سماته التي تميزه عن غيره.

٣- معيار حجم المجتمع المحلي

في المجتمع الريفي توجد المزارع والمجتمعات المحلية الصغيرة أما في الحضر فالمجتمع المحلي أكبر حجماً وعلى ذلك يمكن القول أن العلاقة بين الحضرية وحجم المجتمع المحلي علاقة إيجابية، إن حجم المجتمع المحلي كعامل للتمييز بين المجتمع الريفي والحضري يجب استخدامه بحرص وحذر لأن المجتمع المحلي يشير إلى مساحة من الأرض كما تشير إلى جماعة من الأفراد.

أن استخدام حجم المجتمع المحلي كمعيار في الأغراض الرسمية للمقارنة بين المجتمعات قد يؤدي إلى بعض الأخطاء بسبب اختلاف المقاييس المستخدمة في الدول إذا كان عدد السكان أقل من ٢٥٠٠ نسمة ولهذا قد يوجد السكان الريفيون في الولايات المتحدة في تجمعات تقل عن ٢٥٠٠ نسمة بينما قد يوجد السكان الحضريون والمهنة الحضرية في مكان معين مهما كان نافعاً لكثير من الأغراض إلا أنه لا يدل على وجود أو عدم وجود أسلوب الحياة الريفية.

وإذا انتقلنا إلى جهات أخرى مثل فرنسا نجد أن المكان الريفي هو الذي يقل عدد سكانه عن ٢٠٠٠ نسمة وفي مصر يعتبر المكان قرية إذا قل عدد سكانه عن ١٠٠٠ نسمة.

وهذه الأرقام وضعت بطريقة ليس لها أي معنى فالتعدد من الأمثلة يوضح وجود مجتمعات ريفية كبيرة لها خصائص المجتمعات الريفية تزيد عدد سكانه عن عدد سكان المجتمعات الحضرية وقد لاحظ عالم الاجتماع ويرث أن المدينة لا بد وأن تضم عدد كبير من الأفراد ويعيشون في مساحة صغيرة من الأرض ويترتب على ذلك أن تكون كثافة السكان عالية في المدينة.

وقد عرف ويرث المدينة بأنه مكان أكبر نسبياً يتميز بكثافة سكانية عالية وهو مكان دائم يضم عدداً من الأفراد المتغايين اجتماعياً وهذا التعريف يشمل ثلاثة معايير من تلك المعايير التي وضعها سوركين وزميرمان للكثير من مزايا

ومساوى الحياة الحضرية فتنتشر الجرائم مثلاً عندما يزداد عدد السكان غير أنه من ناحية أخرى لا يتاح للقربة أن يكون فيها فريقاً للمسرح ولا البالية فمثل هذه الأشياء تحتاج إلى مجتمعات كبيرة نسبياً.

٤ - معيار كثافة السكان

كثافة السكان في المجتمع الريفي أقل من كثافة السكان في المجتمع الحضري وعلى ذلك فالعلاقة بين الكثافة والحياة الريفية هي علاقة سلبية بينما العلاقة بين الكثافة والحياة الحضرية هي علاقة إيجابية.

٥ - تغاير وتجانس السكان

إن المجتمع الريفي أكثر تجانساً من سكان المجتمع الحضري من ناحية السلوك والسمات النفسية والاجتماعية وفي الوقت نفسه سكان المجتمع الحضري أكثر تغايراً من سكان المجتمع الريفي في سمات أخرى عديدة.

والعلاقة بين التغاير والحياة الريفية هي علاقة سلبية بينما العلاقة بين التغاير والحياة الحضرية هي علاقة إيجابية.

ويشير العالمان سوروكين وزيمرمان إلى الخصائص الاجتماعية والنفسية المكتسبة على أنها العادات والمعتقدات والآراء وقواعد العرف وأنماط السلوك وغير ذلك.

٦- معيار التدرج الاجتماعي

التفاضل والتدرج الاجتماعي في المجتمع الريفي أقل منه في المجتمع الحضري وعلى ذلك وجد علاقة إيجابية بين التفاضل والتدرج وبين الحضرية، النظام الطبقي يعتمد أساساً على العلاقات الاجتماعية الثانوية لكن البيئة الريفية تعتمد على العلاقات الاجتماعية الشخصية وفي القرية لا توجد الأحياء السكنية المختلفة كما لا توجد تجمعات كبيرة من أصحاب المهن ورجال الأعمال والكتبة وعمال الصناعة وغير ذلك وإلى جانب ذلك فالتفضيل الاجتماعي قائم على أساس ملكية السلع المادية ويحكم على الفرد على أساس ما اكتسبه بنفسه لا على أساس ما ورثه وعلى ذلك فإن المركز الاجتماعي في القرية متوارث بينما المركز الاجتماعي في المدينة مكتسب والمهنة في المدينة هي العامل الأساسي الذي يحدد المركز الاجتماعي.

ونظراً لكثرة عدد الأفراد في المدينة يتم التفاعل بينهم على أساس الرموز ومن بين هذه الرموز المهنة والدخل والتعليم ومكان السكن والملبس واللهجة وغير ذلك.

٧- معيار الحراك الاجتماعي

في المجتمع الريفي لا يعرف الحراك الاجتماعي إلا نادراً سواء أكان هذا الحراك على أساس الانتقال من مكان إلى مكان أو كان هذا الحراك على أساس المهنة ولكن يحدث الحراك الاجتماعي بصورة أكبر في

المناطق الحضرية فهناك علاقة إيجابية بين الحراك الاجتماعي والحياة الحضرية غير أنه في أوقات الكساد تحدث الهجرة من الحضر إلى الريف ويشير سوروكين وزيرمان إلى الحراك الاجتماعي على أنه يتضمن عدداً من النواحي ومن بينها الهجرة والانتقال من مهنة إلى مهنة ومن عمل إلى عمل بشرط أن يتميز كل هذا بارتفاع أو انخفاض المركز الاجتماعي.

وفي بعض الأحيان تزدهم المدينة بالسكان وتبني بعض المساكن في المناطق الريفية بها ثم يقوم بعض سكان المدينة بالإقامة في هذه الضواحي وليس معنى هذا الانتقال هو هجرة من الحضر إلى الريف ولكن معناه تحضر المناطق الريفية فإن أصحاب الأعمال وأصحاب المهن الذين يختارون القرى الريفية للإقامة فيها فإن هذا الانتقال يؤدي إلى تحضر هذه المناطق الريفية لأن هؤلاء الأفراد سواء استخدموا السيارة أو القطار في الانتقال يومياً من الريف إلى الحضر والعكس هؤلاء الأفراد لم يغيروا مهنتهم وكل ما تغير هو الطريقة التي تقضى بها الأسرة احتياجاتها، وهذا الوقت موزعاً بين الريف والحضر لأن وسائل المواصلات جعلت المسافات قريبة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وهناك فئة أخرى من الناس يقيمون في المساكن التي تبينها السلطات المحلية وهي تعرف باسم المساكن الشعبية أو الاقتصادية وهؤلاء الناس أيضاً قد يقيمون في منطقة ريفية بينما يعلمون في منطقة حضرية وبذلك يمكن القول أن الهجرة تحدث من الحضر إلى الريف ولكن من الناحية الاجتماعية لا يمكن الحكم على

هؤلاء الناس بانهم ريفيون ولا يمكن أن يسمى هذا الانتقال الجغرافي بأنه الحراك الاجتماعي لأن الحراك الاجتماعي يتضمن تغير كل من المهنة ومحل السكن بالانتقال من بيئة إلى أخرى ويكون الفرد في هذه الحالة معتمداً على البيئة الجديدة في معيشتة واتصالاته الاجتماعية.

وقد يحصل الإنسان الريفي على تعليم عالي ولا يجد الوظيفة التي تناسبه إلا في المدينة وهؤلاء الريفيون المتعلمون مكسب للمدينة ومن ناحية أخرى هؤلاء الذين يفشلون في التكيف مع القرية يهاجرون إلى المدينة حيث لا يعرفهم أحد وحيث كل إنسان يهتم بنفسه ومصالحه وتصبح المدينة مكاناً مناسباً لهم وبذلك تضم المناطق الحضرية فئات متباينة من الناس كل فئة تواجه مشكلة مختلفة تماماً عن المشكلة التي تواجهها الفئة الأولى.

وانتقال الفرد من منزل إلى آخر داخل القرية لا يعتبر حراكاً اجتماعياً ولا يترتب عليه مسائل هامة ولكن انتقال الفرد من مسكن إلى آخر في المدينة قد يجعله ينتقل من مكان إلى مكان يبعد مئات من الأميال فيجعله يجهر كل جيرانه ويحاول تكوين علاقات اجتماعية جديدة مع جيرانه الجدد ويعتبر هذا حراكاً اجتماعياً إذا كان هذا الانتقال يتضمن تغير في المنزلة الاجتماعية للفرد وأن التنظيم المادي أو الأيكولوجي يتأثر ويؤثر في التنظيم المهني والثقافي وبذلك نجد المدينة في النهاية تتكون من عدد من المناطق الطبيعية تختلف كل منطقة عن الأخرى من ناحية

الأخلاق ومستوى المعيشة والنظرة العامة للحياة وهكذا يؤكد أهمية محل الإقامة كمؤشر لقياس ووصف وتفسير الظواهر الاجتماعية وعلى ذلك يكون الحراك الاجتماعي من خصائص ومن طبيعة البيئة الحضرية.

٨- معيار التفاعل الاجتماعي

يلاحظ أن القروي يكون عدداً أقل من اتصالات من التي يكونها سكان المدينة فالقروي ليس أمامه إلا مجال ضيق من العلاقات لأنه لا يوجد إلا جماعة صغيرة من الناس يمكنه الاتصال والتفاعل معها أما المدينة فهي مكتظة بالسكان وتضم عدداً كبيراً من الجماعات وأمام سكان المدينة مجال واسع للقيام بالاتصالات الاجتماعية ولذلك في المدينة تكثر العلاقات الاجتماعية الثانوية وتتسم هذه العلاقات بأنها لا شخصية وسببية أو مؤقتة وفي الريف تكثر العلاقات الشخصية الدائمة نسبياً بينما العلاقات في المدينة لو أنها كثيرة ومتعددة إلا أنها سطحية وتتسم أيضاً العلاقات الريفية بالبساطة والإخلاص وفي الريف أيضاً يتفاعل الإنسان كشخص وإنسان بينما سكان المدينة يتفاعلون.

ويختلف ذلك عن إذا ما عاش في مدينة كبيرة فإن أي فرد يعيش في مجتمع صغير فإنه لن يعرف سوى عدد الأفراد الذين يعرفهم ويختلف ذلك إذا ما عاش في مدينة كبيرة ولكنه معرفته بهؤلاء الأفراد في المجتمع الصغير ستكون معرفة كاملة وقوية تستمر فترة طويلة من الزمن ولكن الفرد في المدينة ولو أنه يعرف عدداً كبيراً من الأفراد إلا أن معرفته بهم ستكون سطحية وجزئية إذ أنه لا

يعرفهم إلا من خلال دور واحد من الأدوار التي يؤديونها في الحياة ولكن نوضح ذلك نقارن بين عامل البريد في المدينة وعامل البريد في القرية، ففي المدينة عامل البريد هو رجل مجهول بالنسبة لسكان المدينة ولا يعرفون اسمه ولا عنوان منزله ولا شيئاً عن حياته الزوجية والهوايات التي يمارسها في وقت فراغه فهو بالنسبة لسكان المدينة كتاب مغلق لم يفتح ولم يقرأ صفحاته ولكنهم في القرية يعرفون اسم عامل البريد ويعرفون كل شيء عن حياته الزوجية وعن أولاده وبناته وأسمائهم كما يعرفون الكثير عن أخواته وباقي أقاربه وإلى جانب ذلك يعرفون الهوايات التي يمارسها في أوقات فراغه أي أنهم يعرفون كل شيء عن شخصيته.

ومن المفيد أن نعرض لبعض السمات المتفق عليها تلك التي تقصح عن أهم سمات المجتمع الريفي من وجهة نظر سميث والذي يحدد أهم ملامح المجتمع الريفي وفقاً لرؤيته كالاتي:

١- **المهنة:** يعتمد المجتمع الريفي على الاقتصاد الزراعي في أساسه وهذا ما يميزه بصفة رئيسية عن المجتمع الحضري كما أن تلك المجتمعات التي تعيش على الاقتصاد الزراعي لها من الخصائص العامة سواء كانت اجتماعية وثقافية ونفسية ما يميزها عن المجتمعات.

٢- **حجم المجتمع:** غالباً ما يرتبط الاقتصاد الزراعي بالمجتمعات الريفية الصغيرة منخفضة الكثافة السكانية نظراً لظروف الزراعة الخاصة ومن هنا كانت المجتمعات الريفية ترادف المجتمعات صغيرة الحجم قليلة العدد في مقابل المجتمعات الحضرية التي ترادف المجتمعات كبيرة الحجم وفيرة العدد.

٣- **كثافة السكان:** حيث تنخفض الكثافة السكانية في المجتمع الريفي انخفاضاً كبيراً عن مثيلتها في المجتمع الحضري وذلك راجع لمتطلبات العمل الزراعي وعموم النشاط الاقتصادي في الريف.

٤- **البيئة:** تتضح البيئة الطبيعية في الريف بعكس الحال في المدن الكبيرة حيث تنتشر عوامل التحكم في البيئة الطبيعية فالخلاف بين البيئتين جوهري ويؤثر بالتالي على طبع كل من يعيش في البيئتين بخصائص وطباع خاصة.

٥- **التفاوت الاجتماعي:** ويقصد به التفاوت والتباين في الأوساط والبيئات الاجتماعية والذي تتضح معالمه وتشتد في المدن أكثر من الريف حيث تضم المدينة مجموعات مختلفة من ثقافات متعددة وبرغم ذلك التفاوت والتنوع فإن اهل المدينة أكثر تكاملاً وتفاعلاً من أهل الريف ويعود ذلك لوجود التخصص وتقسيم العمل الذي يجعل كل الأفراد والاجهزة بينهم ارتباط عضوي وفي المقابل نجد أن المجتمع الريفي أقل في درجة التفاوت إلا أن التفاعل والاندماج لا يصل إلى مستوى المجتمع الحضري أما التشابه بين وحدات المجتمع الريفي فيعود إلى التماثل الشديد بين أفراد من حيث التربية واللغة والدين.... الخ.

٦- **التقسيم الطبقي الاجتماعي:** وتظهر الدراسات الاجتماعية للمجتمعات الريفية والحضرية أن هناك اختلاف أساسي في البقاء الطبقي الاجتماعي لواقع الريف عن نظيره في المدن أو المناطق الحضرية

وذلك لوجود تباين في مختلف الأنشطة الإنسانية والسمات الاجتماعية الأخرى التي أشرنا إليها في البنود السابقة ولكن هناك فروقاً قد تبدوا أساسية بين البناء الطبقي الاجتماعي في كل من الريف والحضر نوجزها في الآتي:

- بداية يقل عدد الطبقات الاجتماعية في المجتمع الريفي عن نظيراتها في المجتمع الحضري بالإضافة إلى أن المسافة بين قمة الهرم الطبقي وقاعدته أضيق كثيراً من نظيره في المجتمع الحضري.

- كما أن الطبقات الريفية تميل نحو الوسط حيث لا تتجه إلى التركيز عند قمة الهرم الطبقي أو قاعدته مثل ما يحدث في الحضر وهذا لا يلغي أو ينكر وجود التفاوت الشديد في المكانات الاجتماعية في الريف إلا أن الثراء الفاحش والفقير المدقع جنباً إلى جنب لا يوجد بكثرة مثلما يتواجد في المجتمع الحضري ومع ذلك فإن الحركة الاجتماعية بين الطبقات الاجتماعية أقل كثيراً في المجتمع الريفي وذلك لمعرفة أفراد المجتمع الريفي للأصول الاجتماعية لكل فرد في مقابل المجتمع الحضري ذي البناء الطبقي الاجتماعي المرن.

٧- **الحراك الاجتماعي:** ثمة وجود شبه اتفاق بين الدراسات الاجتماعية حول قضية الفروق الريفية الحضرية على أن المجتمعات الريفية تتسم بالسكون وببطء التغيير في أنماط النظم والعلاقات الاجتماعية المختلفة في مقابل المناطق الحضرية التي تشتد فيها عمليات الحراك والتغيير المستمر.

والحراك الأفقي والذي يتمثل في الانتقال من جماعة اجتماعية لجماعة أخرى يستدل عليه من محكات مختلفة كعملية تغيير المهنة ونسب الطلاق في المجتمع وكذلك تغيير الديانة أو العقيدة وهي كما تؤكد الدراسة أقل كثيراً في الريف عنها في الحضر بالإضافة إلى أن الهجرة وتغيير محل الإقامة كمحك رئيس للحراك المكاني يتسم بها المجتمع الحضري وتكثر بين سكان المدن في مقابل المناطق الريفية التي تصف سكانها بالاستقرار .

علاقة علم الاجتماع الريفي بالعلوم الاجتماعية الأخرى

فبالرغم من أن علم الاجتماع العام استقل عن الفلسفة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية الأخرى مكوناً منهجاً وموضوعاً وهدفاً مستقلاً وأصبحت له رؤية مختلفة ومميزة لمشكلات وقضايا الإنسان والمجتمع بالإضافة إلى أنه كما سبق الإشارة إليه تأسست فروعاً مختلفة لعلم الاجتماع أخذت على عاتقها دراسة جوانب مختلفة لسلوك الإنسان وعلاقاته وتفاعلاته مع البيئة كعلم الاجتماعي الحضري والريفي والعائلي، الاقتصادي والسياسي.... الخ.

إلا أن هناك صلات قوية وثمة ترابط متبادل بين العلوم الاجتماعية المختلفة وهنا يمكن رصد بعض الملاحظات قبل الدخول في سرد أمثلة لعلاقة علم الاجتماع الريفي بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

في الحقيقة أنه لا يقصد من استقلال العلم الفصل المطلق بين العلوم الاجتماعية حيث أن الارتباط قوى ذلك لأن العلوم الاجتماعية ذات أصل مشترك وذلك الذي يظهر في الفلسفة الاجتماعية التي عكست تطور الفكر الاجتماعي للإنسانية أي تفاعل الإنسان مع بيئته وأقرانه وطرق تفكيره مع معضلات ومشكلات عصره بالإضافة إلى أن العلوم الاجتماعية لها أيضا هدف مشترك وهو الاهتمام بالإنسان وإن اختلف الجوانب التي يهتم بها كل عام.

وإذا ما تجاوزنا الخلاف حول الأهمية النسبية للعلوم الاجتماعية وتطرقنا لموضوعها سنجد أن هناك تداخل بين الموضوعات التي ندرسها لدرجة أن تأسست علوم بيئية كثيرة لدراسة هذه الموضوعات المشتركة مثل علم الاجتماع السياسي الذي يقوم بدراسة موضوعات مشتركة بين علم السياسة وعلم الاجتماع وكذلك علم الاجتماع الاقتصادي.... الخ.

إضافة إلى الأصل والهدف المشترك للعلوم الاجتماعية يمكن إيجاد العلاقة بينها بما في ذلك أوجه الشبه والاختلاف عن طريق ثلاثة ركائز أساسية تميز أي علم من العلوم الاجتماعية وهي الموضوع، والهدف والمنهج.

١ - علم الاجتماع الريفي وعلم الاجتماع العام

العلاقة هنا لا تحتاج لبيان فعلم الاجتماع الريفي أحد فروع علم الاجتماع العام يستخدم نظرياته وتراثه العلمي في فهم وتفسير الظواهر

الاجتماعية والسلوك الإنساني في القرية وينتقى من منهجه الأدوات والأساليب المناسبة للموضوعات التي يقوم بدراستها كما أن النتائج التي يتوصل إليها الباحثين في علم الاجتماع الريفي تفيد التراث النظري من حيث تعديل اتجاهاته النظرية والتحقيق من هدفها أو إضافة نظريات جديدة لكي تحقق التراكم المعرفي للعلم نفسه.

٢- علم الاجتماع الريفي والتاريخ

المؤرخ يسعى لإقامة تتابع الأحداث التي تمت بالفعل حيث أن محور اهتمامه هو الظاهرة التاريخية والتي لا تخرج عن كونها سلسلة من الأحداث لها بداية ونهاية وفي سبيل ذلك يهتم بتسجيل الأحداث الماضية وظروفها ومبرراتها وتداخل التطورات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل إطار اهتمامات علم التاريخ.

إذا كان التاريخ يحاول رسم صورة الماضي وأن يجعلها متفقة مع ما كان عليها الواقع كلما أمكن فهو في كل الحالات يراعي الظروف السياسية في كل مجتمع من المجتمعات في ضوء المحددات الاجتماعية والثقافية في المجتمع.

وعلم الاجتماع الريفي ينطلق في دراسته للظواهر الاجتماعية من الماضي الذي شكل حاضرها ومن هنا تكون المعطيات التاريخية لها أهمية بالغة في دراسة المجتمعات الريفية حتى يمكننا أن نقف على أهم التغيرات والتحويلات التي طرأت على البناء الاجتماعي الريفي وبناء عليه لا يمكننا تجاهل الدراسة التاريخية ونحن بصدد دراسة ظواهر المجتمع الريفي.

٣- علم الاجتماع الريفي والاقتصاد

يهتم على الاقتصاد بصفة أساسية بدراسة توزيع السلع والخدمات ويتناول العلاقات المتبادلة بين متغيرات اقتصادية خاصة كالعلاقات بين الأسعار والعرض والطلب... الخ.

ويعتبر علم الاقتصاد من العلوم الوثيقة الصلة بعلم الاجتماع بصفة عامة وعلم الاجتماع الريفي بصفة خاصة حيث أن علم الاجتماع الريفي يهتم إلى جانب قضاياها الرئيسية بدراسة الظواهر والنظم الاقتصادية الريفية وأنه عندما يتناول هذه الظواهر فإنه يستعين بعلم الاقتصاد ومفاهيمه وتفسيراته في المقابل يستعين عالم الاقتصاد بمفاهيم علم الاجتماع الريفي وتفسيراته المتعددة للظواهر والنظم الاجتماعية الريفية وبالتالي يمكن فهم الظواهر والنظم الاقتصادية في هذا الإطار بصيغة أفضل من تحليلها أو صياغتها في إطار ذات بعد واحد.

٤- علم الاجتماع الريفي وعلم السياسة

السياسة سواء بمفهومها الدراج أو بمفهومها العلمي هي موضوع يشغل بال كل الناس في كل المجتمعات للدرجة التي جعلت كثير من المفكرين يصفون عالم اليوم بأنه عالم سياسي تستقطب خلاله مختلف المشكلات المحلية والإقليمية والعالمية اهتمام رجل الشارع قبل المتخصصين.

وإذا كنا نستطيع تجنب السياسة فلا يمكننا في العصر الحديث تجنب النتائج المترتبة عليها وبالتالي فهي لازمة من لوازم الحيا سواء رضينا وسلمنا بها أم رفضناها.

وإن كان علم السياسة يهتم بدراسة الدولة وأشكال الحكومات والديمقراطية والنظام السياسي بصفة عامة إلا أنه يهتم أيضا بالبناء السياسي في الريف والسلوك السياسي ونظم المشاركة والانتخابات وبناءات القوى.... الخ.

فالباحث في علم الاجتماع الريفي يستفيد من تحليلات ونظريات علم السياسية في فهم البناء السياسي في الريف وأثر تلك السياسات على الظواهر الاجتماعية المختلفة في الريف.

كما أن الظواهر السياسية تعتبر أحد اهتمامان علم الاجتماع بل أن يوفر الحقائق المتصلة بتطور النظم السياسية والسلطة والتنظيم الاجتماعي السياسي، كما أن موضوعات مثل البيروقراطية والسلطة التشريعية والصفة السياسية والثورة والحزب السياسي والسلوك الانتخابي وجماعات المصالح هي موضوعات علم الاجتماع السياسي وقام بدراستها دراسة مستفيضة استفاد منها علم السياسة، والواقع أن تأثير علم الاجتماع في مجال الدراسات السياسية شديدة الوضوح حيث بدأ الدارسون تحويل اهتماماتهم من الجوانب الرسمية والقانونية للأنساق السياسية إلى دراسة السلوك السياسي الذي يمكن استخلاص تعميمات تصدق عليه ويبدو ذلك واضحاً في الدراسات السياسية الحديثة التي تتناول الأحزاب والجماعات الصناعية والانتخابات والسلوك الإداري.

٥- علم الاجتماع الريفي والجغرافيا

من بديهيات العلوم الاجتماعية أن البيئة وسواء كانت بشرية أو جغرافية تعتبر أحد موضوعات هذه العلوم وعلم الاجتماع الريفي يدرس البيئة التي فيها الإنسان فهي التي تمده بالغذاء وعليها يعتمد نظامه الاقتصادي ونوع الإنتاج وحجم التبادلات الاقتصادية وتؤثر على البناء الاجتماعي وثقافة الإنسان نفسه.

ويهتم عالم الاجتماع الريفي أيضاً بدراسة البيئة الأيكولوجية وتأثيرها على البيئة الاجتماعية كما أنه يستعين بدراسات علم الجغرافيا بما توصل إليه علم الاجتماع الريفي من نتائج علمية عند تناوله للمجتمع القروي ولا سيما في مجال الجغرافيا البشرية والتخطيط العمراني.

٦- علم الاجتماع الريفي والقانون

القانون هو مجموعة القواعد السلوكية الاجتماعية التي يلتزم بها جميع أفراد المجتمع إذ تحدد الروابط بينهم وحقوق كل منهم قبل الآخر وترصد الجزاء للمخالف منهم، فالقانون ظاهرة اجتماعية وهو وسيلة هامة من وسائل الضبط الاجتماعي ويمثل القانون قمة التنظيم الاجتماعي للسلوك الإنساني حيث تحدد صراحة ما يجب على الفرد عمله وما يجب عليه الامتناع عنه بالإضافة إلى تحديد العقوبة والتي تنزل بمن يخالف ما جاء به.

وعالم الاجتماع الريفي يضع نصب عينه القوانين المنظمة لسلوك المجتمع أثناء دراسته للظواهر الاجتماعية في الريف وتستبعد الدراسات القانونية في تفسير كثير من الحقائق والظواهر التي نعرضها ورجل القانون يستفيد من الدراسات الاجتماعية في تعديل النظام القانوني وخاصة ما ينظم عمليات الضبط الاجتماعي الرسمي في ضوء ثقافة المجتمع وما يرتضيه المجتمع من نماذج للسلوك وفي إطار النسق القيمي وموجهات السلوك الاجتماعي.

٧- علم الاجتماع الريفي والأنثروبولوجيا

والأنثروبولوجيا هي علم الإنسان من حيث كائن فيزيقي واجتماعي ويتفرع من هذا العلم مجموعة من العلوم المتخصصة تلك التي تقوم بدراسة الأنساق مثل الأنثروبولوجيا الفيزيكية، فالأنثروبولوجيا الاجتماعية فالأنثروبولوجيا الثقافية تدرس الإنسان ككائن حضاري يعيش في ثقافة معينة حيث يدرس مختلف ثقافات الإنسان البنائي وعاداته وتقاليده.

كما أن الأنثروبولوجيا الاجتماعية تقوم بدراسة النظم الاجتماعية للمجتمعات المختلفة والأدوار التي تقوم بين مختلف النظم والأنساق في علاقتها بالبناء الكلي وذلك للتعرف على مدى التشابك القائم بين النظم والإنسان تلك التي تعمل على تماسك البناء الاجتماعي واستخدام وحدة كيانه بالإضافة إلى أن الأنثروبولوجيا الاجتماعية تهتم بدراسة المجتمعات الإنسانية البسيطة في المراحل البدائية من تطورها الذي يظهر فيها بوضوح تكامل وحدة البناء.

ولاشك في أن عالم الاجتماع الريفي عندما يكون بصدد دراسة المجتمع الريفي فإنه يستعين بما توصلت إليه الدراسات الأنثروبولوجية من نتائج أو تراث نظري، كما أن الدراسات والبحوث الأنثروبولوجية تستفيد من نتائج بحوث علم الاجتماع الريفي وهنا تظهر العلاقة القوية حيث يستفيد كل منهما بالآخر.

الفصل الرابع

النظم الاجتماعية في المجتمع الريفي

النظام الاجتماعي في الريف

يمكن تعريف النظام الاجتماعي Social Institution على أنه نسق من المعايير التي تساعد على إنجاز بعض الأهداف التي يشعر الناس بأهميتها وتؤسس على الثقافة أو الطرق الشعبية التي يتضمنها النشاط الإنساني.

كما يشير مفهوم النظم الاجتماعية في علم الاجتماع إلى الشيء المنشأ أو المؤسس في المجتمع حيث ذهب هربرت سبنسر إلى أن النظام الاجتماعي أو النظام هي الأصول التي تؤدي إلى وظائف المجتمع ومن هنا فإن البناء ينشأ ويؤسس ومن ثم يكتمل النظام الاجتماعي إذا هو نوع من العادات الشعبية السامية أو العليا.

والنظم هي أشكال متنوعة تميز الأنشطة الاجتماعية والجماعة التي تؤدي هذه الأفعال المقننة يطلق عليها رابطة أما الخدمات التي تقدمها أي مؤسسة فهي نظاما.

غير أن كولي Cooley في كتاب التنظيم الاجتماعي Social Organizatopn وديفيز Davies 1910 في كتابه المجتمع الإنساني Human Society ١٩٤٨ يعتبران النظام الاجتماعي مركب ضخم من المعايير يوجددها المجتمع بطريقة معينة منتظمة لكي يشبع حاجاته الأساسية.

وهناك تعريف آخر يقول بأن النظم الاجتماعية عبارة عن أساليب مقننة من السلوك الاجتماعية تدور حول مجموعة من القيم وتعمل على إشباع مختلف الحاجات الإنسانية.

ومن وجهة نظرنا أن النظم الاجتماعية ما هي إلا تنظيم لمجموعة من العرف والقوانين في وحدة واحدة تحقق عدداً من الوظائف الاجتماعية والأنظمة الأساسية في كل ثقة وهي على سبيل المثال الزواج والأسرة والدين والتعليم والاقتصاد والسياسة وهي جزء هام من التكوين الاجتماعي لأي مجتمع وتعبر عن القيم التي تسود فيه.

وإذا كان ما سبق هو مفهومنا للنظام الاجتماعي فإن أهم عناصر النظم الاجتماعية وحسبما ذكر مالفينسكي أن وجوده أي النظام الاجتماعي يقتضي اتفاق عام في المجتمع على فئة معينة من القيم والعادات التقليدية والمعايير يطلق عليها مصطلح الميثاق وكذلك هيئة من الأشخاص يسهرون على تنفيذ قواعد النظم بالإضافة إلى الأنشطة التي يقوم بها كل نظام والتي تميزه عن غيره من النظم الأخرى كذلك الجهاز المادي الذي يعمل على تحقيق وظيفة النظام والتي يرتبط بقاءه بوجودها.

ومن الأمور الثابتة أن هناك تداخل وتشابك وتساند بين النظم الاجتماعية في المجتمع الواحد ولذلك فإن التغيير الذي يطرأ على أحد أنظمة المجتمع ينعكس أثره على بقية الأنظمة في المجتمع الواحد والمجتمع باعتباره نسقاً اجتماعياً شاملاً يتكون من أجزاء ووحدات مترابطة فيما بينها ترابطاً وظيفياً وأن كل جزء أو كل وحدة تقوم بعملها في إطار النسق الاجتماعي الشامل.

ولنضرب لذلك مثلاً إذا اعتبرنا أن النظام الأسري، النظام الاقتصادي والنظام الديني والنظام السياسي في مصر يسير وفق قيم ومبادئ المجتمع الاشتراكي فإن أي تغير في فلسفة النظام السياسي وتحوله إلى النظام الرأسمالي لا بد وأن يستتبعه تغير في بقية النظم الأخرى للساند ولتتكامل مع النظام الجديد وإلا حدث التضارب والسراع والتمزق في أرجاء المجتمع إذا ما اختلفت أو تضاربت فلسفتها ومبادئها.

هذا وتتعدد وتتووع النظم الاجتماعية إلا أن هناك مجموعة منها لا يخلو أي مجتمع منها ولا يمكن أن يستغنى عنها مهما كانت درجة تقدمه أو نموه أو حتى تخلفه وانحداره وهذه النظم هي النظام الأسري والنظام الاقتصادي والسياسي والتعليمي والديني ونظام الضبط الاجتماعي ويضاف إلى هذه النظم نظام يمكن أن نطلق عليه النظام الترويحي وسوف نتناول بالحديث في السطور القادمة بعضاً من هذه النظم.

النظام الأسري في الريف

تعرف الأسرة بأنها أبسط نموذج عالمي لمجتمع يحتوي على أغلب خصائصه الرئيسية كلما تعرف بأنها جماعة من الأشخاص يتحدون بروابط معينة (الزواج- الدم- التبني) مكونين أفراد عائلة واحدة يتفاعلون ويتصلون ببعض وفق أدوارهم الاجتماعية الخاصة بكل منهم ويخلقون ويحتفظون بثقافة خاصة فيما بينهم.

هذا ولقد عرف أجبرن Ojburn الأسرة منذ الأربعينات من القرن السابق بأنها رابطة اجتماعية من زوج وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال أو من زوجة بمفرده مع أطفاله أو زوجة بمفردها مع أطفالها ويضيف إلى هذا أن الأسرة قد تكون أكبر من ذلك فتشمل أفراداً آخرين كالأجداد والأحفاد وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال.

كما يمكن تعريف الأسرة بأنها جماعة قرابية ذات مسئولية أساسية نحو تنشئة أطفالها وكذلك تحقيق احتياجات أخرى معينة فهي تتكون من مجموعة من الأفراد تربطهم ببعضهم صلة الدم أو الزواج أو التبني ويعيشون معاً لفترة زمنية غير محدودة وللأسرة وظائف كثيرة منها:

- التناسل وتنظيم السلوك الجنسي

- الرعاية والحماية

- التنشئة الاجتماعية

- تحديد الوضع الاجتماعي والمكانة الاجتماعية

- توفير الأمن الاقتصادي

وبغض النظر عن تنوع وتعدد التعريفات التي قدمت لمفهوم الأسرة وكذلك التصنيفات العديدة التي قدمت لأنماط الأسرة (أموية وأبوية) (صغيرة وكبيرة) (نووية وممتدة) وغيرها ما يهنا هنا هو أن نشير إلى عدة

موضوعات وهي الملامح العامة للأسرة وظائف الأسرة الريفية على وجه الخصوص وكذلك أثار التغير الاجتماعي على الأسرة الريفية وفيما يتعلق بالموضوع الأول فقد أجمعت العديد من الكتابات السوسولوجية على أن الملامح العامة للأسرة أنها:

١- الأسرة وحدة اقتصادية متضامنة يقوم فيها الأب بإعالة زوجته وأبنائه وتقوم الأم بأعمال المنزل وقد تعمل الزوجة أو بعض الأبناء فيزيدون بذلك من دخل الأسرة.

٢- الوظيفة البيولوجية للزواج كوسيلة اجتماعية لتنظيم السلوك الإيجابي حيث تأتي هذه الوظيفة عادة كوظيفة أساسية للأسرة.

٣- الأسرة هي المكان الطبيعي لنشأة العقائد الدينية واستمرارها.

٤- الأسرة هي المدرسة الأولى التي يتعلم فيها الطفل لغته القومية كما أنها لا تزال مسئولية إلى حد كبير عن التنشئة والتوعية تشاركها هذه المسئولية النظم التعليمية المرجوة في المجتمع.

٥- الأسرة هي المدرسة الأولى التي يتعلم الطفل مبادئ التربية الاجتماعية والسلوك وآداب المحافظة على الحقوق والقيام بالواجبات.

٦- تعكس الأسرة على المجتمع صفاتها فهي التي تكون الطفل وتصوغه وتحدد ميوله وتسدد حاجته هذا علاوة على أنها ذات عادات وتقاليد خاصة تربط أفراد الأسرة بعضهم ببعض ثم تربطهم بالتالي بالمجتمع الذي يعيشون فيه.

النمط الأسري السائد

تعتبر الأسرة الممتدة هي الخاصة التقليدية المميزة للبناء الأسري الريفي في غالبية المجتمعات الريفية التقليدية في شتى أنحاء العالم والعائلة الممتدة تمثل وحدة اجتماعية اقتصادية تشمل مجموعة من الأفراد يرتبطون برباط الزواج والدم ويكونون وحدة معيشية ويتفاعلون مع بعضهم البعض بالرجوع إلى أدوارهم الاجتماعية كأزواج وزوجات أب وابن بنت وأخت ومن خلال ذلك يتم المحافظة على الثقافة العامة وهذا النمط الأسري يتكون من الأجداد وأبنائهم المتزوجين وأحفادهم وقد يشمل الجيل الرابع.

بمعنى آخر فإن العائلة الممتدة تتكون من مجموعة من الأسر النووية تربطهم علاقات من عدة أجيال ويعملون معاً كوحدة متكاملة اقتصادياً واجتماعياً أما عن الخصائص العامة لهذا النمط الأسري فلقد أوضحتها كتابات أرسنت بورجي E.nest W. Burges في عام ١٩٦٤ حيث اعتبر الأسرة الريفية مرادفة لمصطلح الأسرية Families وهي تتميز بالخصائص الآتية:

- ١- شعور أفراد هذا النمط بالوحدة Unity
- ٢- تكامل تام بين الأفراد في العمل والذي يتصف بخاصية الجمعية
- ٣- إن الإنتاج من كل العمل هو ملك الأسرة
- ٤- استعداد أفراد الأسرة أن يدعم كل منهم الآخر ضد الآخرين أي أن هناك تكاملاً اجتماعياً.

ولقد أوضح سعد الدين إبراهيم ١٩٧٧م الخصائص الاجتماعية التقليدية لهذا النمط الأسري كالاتي:

- ١- الأسرة الممتدة هي مؤسسة تأمين اجتماعي واقتصادي
 - ٢- السلطة داخل هذا النمط توزع بين الذكور والإناث حسب النوع
 - ٣- سلطة كبار السن تتفوق على سلطة صغار السن
 - ٤- سلطة الذكور تفوق سلطة الإناث
 - ٥- انتشار ظاهرة الزواج المبكر لكل من الذكور والإناث
 - ٦- الزواج من داخل النسق القرابي والذكور عندما يتزوجون فإنهم يعيشون مع والديهم
 - ٧- التعليم من خلال الأسرة وهو ثابت ويمجد الماضي
- كما أن البعض يرى ان من ضمن خصائص هذا النمط الأسري:
- ١- قوة الروابط الأسرية
 - ٢- خضوع الأبناء والزوجات لسلطة رب الأسرة خضوعاً مطلقاً.
 - ٣- الأسرة وليس الفرد هو الوحدة الاقتصادية
 - ٤- إنجاب أكبر قدر من الأبناء حيث أن من أهم الوظائف الأساسية للأسرة الريفية إنجاب الأطفال.

ويمكن القول أن أسباب وجود هذا النمط الأسري:

١- إن المشاركة الكلية في حيازة الأرض الزراعية تساعد على نشأة الأسرة الممتدة

٢- الإقامة المشتركة والأنشطة المشتركة

حجم الأسرة

يتميز حجم الأسرة الريفية بالكبر النسبي إذا ما قورنت بالأسرة الحضرية ويرتبط ذلك بالآتي:

١- أن كثرة عدد الأفراد داخل الأسرة الممتدة يعمل على توفير الأيدي

العاملة اللازمة للأرض من داخل الأسرة وهذا يحقق الاكتفاء الذاتي

٢- إن كبر حجم الأسرة في المجتمع الريفي يرتبط بالمكانة حيث إن مكانة

الفرد في المجتمعات الريفية هي مكانة نسبية ترتبط بأسرته.

٣- أن الأسرة كبيرة الحجم توفر الأمن والأمان لأفرادها في المجتمعات

الريفية حيث أنها توفر الحماية لأعضائها.

الزواج

إن الخصائص التقليدية المرتبطة بالزواج في المجتمعات الريفية

تعكس أحد الخصائص الرئيسية للريفية كمدرية للحياة وهي الاعتمادية

والخضوع للسلطة التقليدية وعدم توافر فرص الاختيار وأهم الخصائص

التقليدية المرتبطة بالزواج هي:

١- الزواج واجب اجتماعي ديني له هدف اقتصادي فهو من الناحية الاجتماعية الطريق السوي لتكوين أسرة وهو جواز المرور من مرحلة اللامسئولية الكاملة كما أن استمرارية الأسرة وأجيالها يتم من خلال الزواج حيث أن الممارسة الجنسية قبل الزواج ممنوعة أو نادرة الحدوث ولقد أوضح يانج أن الشخص المتزوج من الناحية الاقتصادية هو السبيل الوحيد لإنجاب اليد العاملة التي تحتاجها الأسرة في الزراعة.

٢- الزواج من داخل النسق القرابي في اتجاه الأدب: حيث أجمعت الدراسات على أن النمط العام للزواج في المجتمعات الريفية في منطقة الشرق الأوسط هو الزواج من داخل النسق القرابي في اتجاه الأب والزواج المفضل هو بنت العم وهذا هو ما أوضحه هاني فاخوري Fakhori 1972 في دراسته بقرية كفر العلو بمحافظة الجيزة حيث أن الخاصية الأساسية هي الزواج من بنت العم لأن اختيار الطرف الآخر في الزواج من داخل النسق القرابي في المجتمع الريفي يؤدي أغراضاً اجتماعية واقتصادية.

٣- الزواج في سن مبكر للذكور والإناث: يعتبر الزواج في سن مبكرة من الأسباب الأساسية لكبر حجم الأسرة الريفية وذلك لإنتاج الأيدي العاملة في الزراعة ذلك إلى جانب كون الأبناء يشكلون دعاً اجتماعياً للأسرة.

٤- اختيار الطرف الآخر في الزواج هو شأن العائلة: ويرجع ذلك إلى أن السلطة في ظل الريف التقليدية تتركز في يد كبار السن من الذكور ولما كانت مسألة

الزواج هي من شأن الأسرة فإن من شأن اختيار الطرف الآخر في الزواج سواء بالنسبة للولد أو البنت هي شيء من اختصاص الأسرة ككل ولقد أوضح سروكين أن عملية الزواج لا بد وأن تتشكل وفقاً لاهتمامات الأسرة تفرض واجبات الزواج على أفرادها كما أنها تحدد الطرف الآخر في الزواج كما أنها تحدد الظروف التي سيتم فيها الزواج وقد نتج عن ذلك أن الفرد عند الزواج لا يراعي اهتماماته ولكن عليه أن يضع في الاعتبار اهتمامات الأسرة أما سيميك فلقد أوضح أن عدم نمو الفردية والاستقلالية في المجتمعات الريفية كانت وراء هذه الخاصية.

العلاقات العائلية

تتميز الأسرة الريفية بتركيز السلطة في الذكور من كبار السن ولما كانت طبيعة الحياة الأسرية تتميز بالجمعية الاعتيادية فإن العديد من الأمور التي تخص الأفراد هي من سلطة رب الأسرة إذ أن الاعتماد على الآباء يبدأ منذ الولادة وحتى بعد الزواج.

وظيفة الأسرة في المجتمع الريفي

الأسرة في المجتمع الريفي لها من الوظائف المميزة من أهمها:

١- تقوم الأسرة بوظيفة هامة وهي الوظيفة الإنتاجية حيث يتعاون أفرادها تعاوناً وثيقاً في العمل والإنتاج الزراعي وتقسيم العمل بينهم بشكل يتكامل من خلاله الإنتاج.

٢- الإعداد والتدريب المهني لأفراده وخاصة في الزراعة التي يتلقونها عن طريق التلمذة على أيدي الآباء بالممارسة واكتساب الخبرات.

٣- حماية أفرادها والتماسك الشديد بينهم وخاصة في مقابلة المجتمعات الأخرى.

٤- تحديد المكانة الاجتماعية لأفرادها حيث تقدر الفرد بقدر ما تتمتع به الأسرة من جاه ونقود ومال ولا زالت مكانات الأسر لها دور واضح في مجتمعنا الريفي رغم ما طرأ عليها من تغيرات.

هذا وتتنوع الأسرة القروية تنوعاً كبيراً ومع ذلك فإن كل أسرة تقوم بأداء هذه الوظائف على نطاق واسع وتقوم الأسرة الريفية بممارسة نوع من النشاط الاقتصادي العائلي الذي يعتبر في بعض الأحيان مشروعاً تجارياً ومن ثم فإنه يحقق وظيفة إنتاجية هامة ولنفس الأسباب نجد أن لوظائف الأسرة الثقافية قدر أعظم من الأهمية وذلك على أساس أن نمط الترويج الثقافي يكون من النوع المتميز الذي تختص به الأسرة الريفية كما تؤدي الأسرة الريفية أيضاً وظيفة تعليمية شاملة من خلال تدريب الأطفال على العمل بالزراعة وهذا أمر يختلف عما يجري في غيره الأسرة الريفية.

ومن جهة أخرى فإن السعادة الشخصية لأفراد الأسرة الريفية أمر لا يمثل أهمية كبرى بالنسبة لهم وذلك نظراً لتوحدهم مع مصالح الأسرة إلى درجة كبيرة، ويمكن القول بعد الاستعراض السريع لأهم وظائف الأسرة الريفية أن الشكل العام لهذه الأسرة يشير إلى أن الأسرة الريفية تمثل دور

جماعة متماسكة شديدة الترابط، كما أنها تحدد وإلى حد كبير لأفرادها أدوارهم وأنماط سلوكهم في عدد من المواقف يفوق ما تقوم به أي أنماط أسرية أخرى كما يتضح كذلك أن الأسرة الريفية تؤدي بطريقة وينسب تختلف تمام الاختلاف عن سائر الأنماط الأخرى من الأسر.

أهم خصائص الأسرة الريفية

١ - السلطة

الأسرة الريفية سلطة أبوية فالأب هو صاحب السلطة العليا على أفرادها وله مكانته كأب وزوج وكأكبر الأفراد سناً وخبرة وهو مصدر التوجيه لجميع أحوال الأسرة وأفرادها وإن كان للأُم في الواقع نفوذ كبير وتأثير في شؤون الأسرة ولكن ذلك يتم بطريقة غير ظاهرة أو غير مباشرة حتى تبقى للرجل مكانته وتحفظ للأسرة بتماسكها ووحدتها داخل المجتمع.

٢ - الحجم

فالأسرة الريفية كبيرة الحجم حيث يهتم الريفيون بتزويج أبنائهم في سن مبكرة وتهتم الأسرة بزيادة عدد أبنائها تدعياً لعزوتها وقوتها ولأن الأسرة ما زالت تنظر إلى أبنائها كقوة اقتصادية وكمصدر للدخل أكثر من أنهم باب للكلفة ولاستغلالهم في المساعدة في العمل الزراعي في سن مبكرة إلى جانب عدم إمام الفلاحين بوسائل تنظيم النسل.

٣- التركيب

حيث تعتبر الأسرة الريفية أسرة مركبة تضم جيلين أو أكثر داخل منزل واحد ويشتركون في معيشة واحدة تشمل الجد والأب والأبناء إلا أنها لا تستمر طويلاً على هذا الحال فبعد وفاة الجد يتدخل عامل ميراث الأرض وهي سلعة نادرة حيث يتكالب الفلاحون على ملكيتها وسرعان ما تبدأ عملية تقسيم الميراث وانفصال الأسر المركبة إلى أسر بسيطة تتكون من الزوج والزوجة والأولاد الصغار.

٤- اختيار الزوج

تلعب الأرض وحياتها دوراً بارزاً في تكوين أسرة الريفية فملكية الأرض أو احتمال ملكيتها على طريق الميراث يعتبر أحد الأسس الهامة التي يقوم عليها اختيار الزوج أو الزوجة في الريف ورغم اهتمام الريفيين الواضح بالنسب والأخلاق والسمعة عند تكوين أسرهم إلا أن ملكية الأرض حالياً أو أحلاً تفوق هذه الصفات في هذا المجال.

٥- الاستقرار

وتمتاز الأسرة الريفية بالاستقرار في موطنها حيث تتوافر الروابط المتعددة بالناس والأرض مما يدفع إلى عدم الميل للانتقال والهجرة غالباً كما يخشى أفرادها بحكم طبيعة تربيتهم وتنشئتهم المجهول وما قد يصادفهم من متابع خارج موطنهم.

٦ - التعاون

حيث يشترك جميع الأفراد في العمل والإنتاج الزراعي من الأرض التي يحوزونها ويقوك كل فرد منهم بالدور الذي يناسبه سنأً وقدرأً ونوعأً فهناك أعمال زراعية تحتاج إلى خبرة ومجهود كبير تقوم به الرجال إلى أعمال بسيطة ورعاية ماشية وتصنيع غذائي وأعمال منزلية تقوم بها النساء والأولاد وهم بذلك يمثلون جميعأً وحدة إنتاجية واحدة يعود داخلها للأسرة كلها.

٧ - تعدد الزوجات

حيث يشكل حق الرجل في تعدد الزوجات والذي يعتبره الدين للضرورات وبشرط القدرة والعدل ويتصور الرجل الريفي أنه حقأً مطلقأً يشكل تهديداً لسمة الأسرة ويؤثر على حياتها العائلية تأثيرأً سيئأً فهو يجعل المرأة تهتم اهتماما خاصأً بزيادة عدد أطفالها تدعيماً لمركزها مع زوجها وحماية لأسرتها وبالرغم من أن نسبة من يتزوجن بأكثر من واحدة لا يتجاوز ٧٪ من المتزوجين بالريف كما أن نسبة المتزوجين بأكثر من واحدة إلى المتزوجين عامة لا يزيد عن ٣٦٪ إلا أن حالات الطلاق كثيرة تنجم عند تعدد الزوجات.

٨ - الطلاق

ويمثل مشكلة كبيرة في حياة الأسرة سواء في الريف أو الحضر.

٩ - المرأة

تعتبر المرأة الريفية أقدر مديرات المنازل ويعتبر كفاحها للدفاع عن أسرتها مضرب الأمثال وخاصة أنه يتم في ظروف اجتماعية قاسية وبالرغم من ذلك تظهر كفاءتها في السير بالحياة العالية مستعينة بكل طاقتها وما في تفكيرها من جهد وتدبير.

١٠ - الاستقلال

تعتبر الأسرة الريفية أكثر استقلالاً من غيرها من الأسر فيما يتعلق بإشباع حاجات أفرادها وهذا يرجع إلى طبيعة العمل الزراعي الذي تمارسه.

الأسرة الريفية تستمد من القرية كمجتمع محلي الدعم الذي مكنها من أداء وظائفها المختلفة وهذا يظهر جلياً في إحدى صورته حيث يسود التكافل الاجتماعي بين أسر القرية الواحدة خاصة حينما تتعرض أي أسرة فيه لنكبة أو حادث أليم حتى موقف فرح وسعادة.

الخصائص المؤثرة في البناء الأسري التقليدي في الريف

تحدد هذه الخصائص من خلال:

- ١- **الجمعية:** والمثال على ذلك هو أن الأمور المتعلقة بزواج الأبناء هي مسألة تخص الأسرة بأجمعها كما أن الفرد يستمد مكانته من الأسرة بأجمعها ولذا فإن المكانة نسبية جماعية وليست فردية تحصيلية.

٢- **التبعية:** تتركز السلطة في يد الأسرة كبير العائلة كما أن خضوع الأفراد للسلطة التقليدية يدعم منه وضع قيود على حرية الأفراد ذلك أن رب الأسرة هو الذي يحدد الأمور التي تتعلق بالأفراد في مجال العمل والزواج وأن خروج الأبناء عن هذه السلطة هو مظهر سيء لا يليق القبول.

٣- **الاعتمادية:** تتميز الأسرة الريفية باعتماد الأبناء على الآباء لفترة طويلة تبدأ من الولادة وتستمر حتى بعد الزواج والاعتمادية هنا تأخذ مظهرين الأول هو الاعتمادية الاقتصادية أم الثاني فهو الاعتمادية الاجتماعية ذلك إلى جانب الاعتمادية النفسية التي تتمثل في أن الأسرة توفر لأفرادها الأمن والحماية.

٤- **التجانس:** إن أحد خصائص الأسرة الريفية هي كونها مؤسسة اقتصادية اجتماعية تعليمية وأخلاقية تدرب الأبناء منذ الصغر بحيث يتشابهون مع الآباء بمعنى آخر فإن عملية التنشئة الاجتماعية تعمل على إيجاد نمط ثابت من الشخصية ينتقل من جيل الآباء إلى جيل الأبناء وأن هذا هو الذي أدى إلى انعدام الحراك الاجتماعي.

٥- **تقييد الحرية:** ولقد نتج عن ذلك نتيجة لانتشار الجمعية والخضوع والاعتمادية والتجانس حيث أن هذه الظواهر مجتمعه تقييد من حرية الفرد داخل الأسرة كما أنها تؤدي إلى انعدام الفردية التي تمثل بداية الطريق في مجال اكتساب الأسرة الريفية التقليدية لخصائص حضرية

اجتماعية ومن المتفق عليه أن الاستقلالية تقلل من الخضوع والاعتمادية كما أنها تؤدي إلى عدم التجانس وهذا يعني قدراً من التحرر يدعم من الفردية.

ويمكن في الآتي تناول بعض مظاهر في الأسرة الريفية:

١- حدوث تغيرات أساسية في بناء القوة التقليدية.

٢- إحلال العلاقات الثانوية محل العلاقات الأولية

٣- التحرر من القيود القرابية وإخفاء روابط القرابة

٤- الإقبال على التعليم

٥- زيادة فرص الحراك

٦- ازدهار ونمو الأسرة النووية

٧- اتجاه حجم الأسرة نحو الصغر

٨- استقلالية الفرد بعد الزواج

٩- الفردية واختيار الطرف الآخر عند الزواج

١٠- تأخر سن الزواج الذكور والإناث

أهم آثار التغيير الاجتماعي على الأسرة الريفية

أجمع أغلب الدارسين للأسرة في المجتمعات المختلفة على أن التغيرات

الاجتماعية التي صاحبت التصنيع والتقدم التكنولوجي في الدول النامية فرضت

على نسق الأسرة أن تتكيف بصورة أو بأخرى مع هذه المتغيرات وقد امتد هذا التكيف إلى ضرورة إجراء تعديلات متفاوتة المدى في بناءها ووظائفها في الوقت الذي يعكس فيه هذا التكيف من الناحية الخارجية مقابلة التفاعل مع النظم الاجتماعية الأخرى خارجياً ومواجهة المتطلبات الجديدة لأعضائها داخلياً ومعنى ذلك أن الأسرة في مجتمعات مختلفة الأنماط تستجيب للتغيرات وتكيف بناءها وأدوارها لتستطيع ملاحقة التغيرات حتى لا تتخلف وتدفع الثمن هذا التخلف تصدعاً وتوتراً ومشكلات.

وإذا أردنا أن نعرض لبعض ملامح التغير في الأسرة الريفية والتي حدثت نتيجة التغير في طبيعة البناء الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعات العالم المتطور المتقدم سريع التحول والنمو، نبدأ باستعراض لأهم ملامح التغير في أداء الأسرة لبعض وظائفها ولتكن الوظيفة الاقتصادية حيث كانت الأسرة الريفية تمثل وحدة اقتصادية تعتمد على الزراعة وجلب الطعام بحيث كانت الأسرة تملك وتزرع الأرض أما اليوم فإن إنتاج معظم السلع والخدمات يتم في المصانع أو خارج محيط الأسرة، كما أن أعضاء الأسرة أصبحوا يعلمون كأفراد كوحدة واحدة ولقد كان الطفل يتعلم وظيفته التي سيقوم بها مستقبلاً داخل الأسرة والابن يتبع مسيرة الأب وكل ذلك تغير لم يعد شائعاً اليوم حيث عهدت الأسرة بوظيفة إعداد الأبناء للمستقبل إلى نظام آخر وهو النظام التعليمي والذي يتولى توجيه وإعداد الأطفال للعمل في المستقبل والذي يتفق مع استعداداتهم.

وكذلك أيضا هناك جملة تغيرات ترتبط بخصائص الأسرة الريفية

ولم تكن تميزها من قبل ومن هذه المتغيرات ما يلي:

١- من حيث الحجم

تميز حجم الأسرة الحديثة بالصغر وهذا لا يرجع إلى انخفاض عدد الأجيال التي تعيش سوياً بداخلها فحسب وإنما إلى جانب ذلك يعتبر نتيجة من نتائج تنظيم الأسرة مع تحسن الخدمات الوقائية الصحية كذلك يعود إلى الرغبة في تعليم وتربية الأطفال وليس مجرد الإنجاب فقط كغاية.

٢- الأنماط الحضرية

ظهور بعض الأنماط الحضرية في داخل القرية كأنماط الاتصال والاتصال الجمعي وأساليبه المتعددة والمتطورة كالتلفزيون والسينما والراديو والفيديو وخلافه وأثر هذه النظم الاتصالية الحديثة على تغير قيم وثقافة وعادات وتقاليد الريف.

٣- العلاقات الأسرية

حيث طرأت جملة تغيرات على نمط العلاقات داخل الأسرة الريفية فالأسرة الأبوية البحتة الصارمة أخذه في الاندثار التدريجي حيث بدأت الفردية تميز اتجاهات أعضاء الأسرة وأصبح الأبناء يتصل بالأسرة كما أن الرغبة في التعليم وترك العمل الزراعي بل وأحياناً الامتعاض عنه وكراهيته أصبحت تسود معظم أبناء الأسر الريفية.

٤ - الوظيفة الإنتاجية للأسرة

تعتبر الوظيفة الإنتاجية للأسرة الريفية هي السبب الحاسم في ربط عملية التغيير التي تطرأ على نمط الأسرة فالميل إلى أن تحمل المزرعة باستمرار ملامح المشروع الإنتاجي يتعارض مع الطابع الجديد للأسرة الذي يتجه نحو الفردية بدلاً من التعاونية.

٥ - نمط الأسرة الريفية

نمط الأسرة الريفية إذا اتخذ شكل يتم بالافتقار إلى الانسجام كنتيجة لوجود نزعتين متناقضتين تحدث الواحدة منها بمصاحبة الأخرى وهما: الازدياد الملحوظ والمسيطر في تطلعات الأفراد تلك التطلعات التي تتخذ من نمط الحياة الحضرية نموذجاً لها وفي نفس الوقت أنماط السلوك التي تفرضها طبيعة الحياة الريفية والعمل الزراعي.

النظام الاقتصادي في الريف

يعرف النظام الاقتصادي بأنه ذلك النظام والأسلوب المستخدم في إشباع حاجات الإنسان المادية ورغم تلك الأساليب فإنها تقوم وتتفق في الشكل العام الذي يتمثل في نشاط يجمع بين عناصر ثلاثة هي الموارد والأدوات (الملكية) والعمل وتقسيم العمل والتبادل.

ويمكن القول أن الإنسان عرف النشاط الاقتصادي منذ القدم حيث كانت تسود الأسرة وحدة إنتاجية تبدو فيها ظاهرة الاكتفاء الذاتي لظروف المجتمع حينذاك

ثم ظهر بعد ذلك نظام تبادل الهدايا في المواسم المختلفة بشرط أن يقوم الطرف الآخر برد مثلها في مناسبات أخرى وأن تكون مساوية لها في القيمة، جاء هذا النظام بهدف إيجاد روابط الصلة بين الأفراد.

وقبل أن نستطرد في الحديث عن تطور النظام الاقتصادي نطرح سؤالاً وهو ما هي أهم موضوعات النشاط الاقتصادي؟ ويمكن للإجابة على هذا السؤال أن نقول باختصار شديد أن النشاط الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات لا يخرج عن كونه متضمناً للموضوعات التالية:

١- إنتاج السلع والخدمات اللازمة للمجتمع ويهتم الاقتصاديون أساساً بالوسائل التي يمكن أن تتحول بها المادة الخام إلى أغذية أو أدوات وبالنمط ونماذج التصرفات التي تؤثر في النشاط الإنساني والتفاعل الذي يتم خلال إنتاج السلع والخدمات.

٢- توزيع السلع والخدمات بين أفراد المجتمع ويكون التركيز هنا على أنماط التفاعل التي تحكم عمليات التوزيع وعلى الوسائل المستخدمة في سبيل التوزيع.

٣- استخدام واستهلاك السلع والخدمات وهي أنماط أو نماذج التصرف التي تحكم هذه العمليات فالمجتمعات البسيطة لا تنتج عادة أكثر مما تستهلك وهي لذلك لا تعرف مشكلة الفائض من الإنتاج أما المجتمعات المتحضرة فتنتج عادة فائضاً كبيراً تواجهه معه مشكلة ملكية هذا الفائض والتحكم فيه وهي مشكلة لا تدخل في نطاق النظام الاقتصادي وحده بل تتعداه إلى النظام السياسي نفسه.

وعلى ذلك فإن دور النشاط الاقتصادي يدور في قطاعين رئيسيين هما قطاع الأعمال وهو ذلك القطاع الذي يقوم بالنشاط الاقتصادي الإنتاجي مستخدماً عناصر الإنتاج أو الموارد المتاحة في المجتمع لينتج سلعاً وخدمات تشبع الحاجات المرغوب إشباعها في هذا المجتمع وقطاع الاستهلاك وهو ذلك القطاع الذي يقوم بشراء تلك السلع والخدمات المنتجة بواسطة قطاع الأعمال ليبيع بها الحاجات المختلفة لديه.

ثم نورد لنستطرد فيما يتعلق بتطور النظام الاقتصادي حيث وصلنا إلى مرحلة تبادل الهدايا ثم أعقبها مرحلة تبادل الخدمات في الزراعة مثلاً وهذه الخدمات أيضاً كانت ديناً على الإنسان المقدمة إليه الخدمة حيث كان عليه بالضرورة أن يقوم بردها للطرف الآخر وبعد أن أخذ التبادل شكل التجارة ظهر نظام اقتصادي جديد خصوصاً بعد أن تعارفت الجماعات على قيم معينة لتحديد الأشياء، كأن يقال مثلاً أن البقرة تساوي عدداً من الماعز ويبدو أن تحديد الأسعار القائم في مجتمعاتنا هو من رواسب هذا النظام واتجهت المجتمعات بعد ذلك إلى اتخاذ وحدات معينة مثل الذهب والفضة والنحاس كوسيلة لتخزين الثروة في الشرق القديم.

ثم استخدمت النقود بعد ذلك أساساً لتقدير قيمة الشيء ووسيلة للاستبدال وهو ما يطلق عليه بالنظام النقدي ومع تقدم الزمن عقدت الأسواق لتبادل السلع واتسع نطاقها مع ظهور القرى ثم المدن وارتبط الناس في هذه المرحلة الجديدة بروابط المكان والإقامة وتعددت أنواع السلع وتتنوعت الأعمال وتطورت المبادلات التجارية في هذا التطور بتطور الجماعة الإنسانية.

ثم ظهرت بعد ذلك مرحلة الاقتصادي القومي حيث صر لكل أمة اقتصادها القومي وفق مواردها وإمكانيتها ومن هنا لم تعد الجمارك بين مدن والإقليم الواحد ضرورية وبالتالي اتسعت المواصلات وطرقها ووسائل النقل وتوحيد العملة في البلد الواحد.

وخلال القرن التاسع عشر ظهرت مرحلة الاقتصاد الدولي حينما بدأت الدول تتشابك علاقتها الاقتصادية وتطوير صناعاتها وتسهيل طرق مواصلاتها فظهرت الأسواق العالمية مثل سوق الذهب وسوق القطن ومن البديهي أن يظهر هذا النظام الدولي في الاقتصاد لأن الدول لم تعد تستطيع أن تقي باحتياجات أبنائها فاضطرب إلى التبادل التجاري.

وتتميز الحياة الاقتصادية في الريف بجملة خصائص أبرزها:

١- البساطة: وتبدو بساطة الحياة الاقتصادية في قيامها على واحد من الأعمال وهو العمل الزراعي غالباً ومن المسلم به أن الحياة الاقتصادية لا تتعقد إلا إذا تنوعت الأعمال وتشعبت العلاقات التي تقوم على هذا التنوع مهما بذل القروي من جهد فإن هذا لا يدعوه إلى مناقشة مدى كفاية الوسائل المستخدمة في الزراعة أو مدى إمكان وجود غيرها من الأدوات يؤدي نفس الغرض في كفاية وبأقل مجهود وفي أقصر وقت.

٢- التجانس: حيث تجد في القرية أن غالبية العائلات تعمل بالزراعة وهي أيضاً الركيزة الأولى لمعاملاتهم وطريقة حياتهم ولذلك كان انقسام العائلات إلى وحدات متمازية لا يحمل معنى عدم التجانس وإنما كانت نتيجة لنسق القرابة الذي يميز مجموعات القرية كل عن الأخرى.

٣- **التعاونية:** من أهم مميزات القرية قيام الحياة الاقتصادية على أساس التعاون في دائرة القرابة الأولى أو العائلة ولهذا كانت المكينة بالمعنى التقليدي المعروف غير واضحة تماماً فقد يملك الفرد بعض الحاجات الشخصية كالملابس ولكن الأرض ووسائل الإنتاج كانتا ملكاً للعائلة.

٤- **الحاجة والمركز والسوق:** لم يكن الإنتاج قاصراً على توفير الحاجات الضرورية للمعيشة أي أن حياتهم الاقتصادية لم تكن وفقاً على توفير الحد الأدنى اللازم للمعيشة بل يلاحظ أن العائلة كانت تخطط الإنتاج ليفي بمطالبها العاجلة والبعيدة وليحقق ذلك ما يؤمنون به من قيم ولذلك تقوم العائلة بإنتاج نوعين من المحاصيل الأول محاصيل الحاجة أما الثاني فهو محاصيل السوق ويحقق الأول مطالبها واحتياجاتها المباشرة ويستخدم لأغراض اجتماعية كإظهار الكرم حسن الضيافة والتعاون أما الثاني فهو يحقق ما تخططه العائلة لمستقبلها ويكون إنتاجه لغرض الحصول مباشرة من بيده على النقود ولهذا كانت العمليات التجارية سريعة ومباشرة ولا تؤدي إلى قيام نوع من النشاط التجاري يمكن ان يميز الحياة الاقتصادية بجانب العمل الزراعي، أما من حيث المركز فإن إنتاج الأسرة لمحاصيل الحاجة بما يزيد عن حاجتها بغرض استخدام الفائض في أغراض اجتماعية كحالات التعاون أو إحياء الشعائر الدينية أو إظهار كرم الضيافة كان يعكس مكانة العائلة في القرية.

٥- القناعة: وهي قيمة مرتبطة بطبيعة الحياة الجماعية وترتبط القناعة من حيث الرضا بالأمر الواقع وببساطة الحياة وبساطة المطالب وأيضاً ارتباطها ببعض القيم والعقائد الدينية.

النظام التعليمي في الريف

يبرز دور التعليم في إيجاد وتنمية ما يسمى بالقوة البشرية المنتجة فعن طريقه يمكن تنمية قدرات الأفراد وتزويدهم بالقيم والاتجاهات والمعارف التي تمكنهم من الخلق والتجديد والابتكار وترجمة مفاهيم الحياة العصرية في السلوك يترتب عليه إنتاج أجيال أسعد، أقدر على العمل والإنتاج من الأجيال السابقة.

ويدل مصطلح Education في أكثر استعمالاته شيوعاً على عملية التنشئة خاصة للصغار فكرياً وخلقياً تنمية قدراتهم العقلية داخل المدرسة وغيرها من المنظمات والمؤسسات التعليمية ويمكن أن يمتد المفهوم ليشمل تعليم الكبار وتدريبهم كما أنه يمتد ليشمل كذلك التأثير التربوي لجميع التنظيمات الاجتماعية.

إلا أن دور كايم يقترح استخدام مصطلح التربية على التأثير الذي تمارسه الأجيال الرشدية على تلك الأجيال التي تنتبأ بعد للمشاركة في الحياة الاجتماعية أما جون ديوي فرى أن التربية هي حاصل جميع العمليات التي ينتقل بها مجتمع ما ثقافته المكتسبة وأهدافه بقصد استمرار وجوه ونموه والتربية غذا وثيقة الصلة بالتعليم وقد يحاول البعض التفريق بينهما ولكن التربية الحقبة لابد وأن تستوعب مظاهر الثقافة السائدة في المجتمع.

هذا ولقد كان التعليم في مصر دينياً حتى مطلع القرن التاسع عشر أيام أن كانت مصر تابعة للسيطرة العثمانية وكان يؤدي دور في العبادة وعلى رأسها الجامع الأزهر وكان الغرض منه تخريج فئة من المتفهمين في أمور الدين لتعليم الناس وإرشادهم في أمور دينهم ولم تكن هناك مدارس بالمعنى المعروف للتعليم العام أو الفني سوى نظام الحرفيين الذي كان يقوم فيه التمرس على مهنة أو حرفة بتدريب بعض الصبية ليأخذوا من أصول هذه الحرفة أو تلك وعندما استولى محمد علي على الحكم في مصر في بداية القرن التاسع عشر كان هدفه الأساسي تكوين امبراطورية مركزها مصر، وكان هذا الهدف يحتاج إلى جيش قوي وحديث طبقاً لمستويات ذلك العصر وهذا الجيش يحتاج إلى مهندسين وأطباء وعلماء لهذا أنشأ بعض المدارس المؤقتة لتخريج تلك الفئات.

ولقد مرت على مصر بعد ذلك بعض العهود التي كان حكامها يؤمنون بان الشعوب الجاهلة أسهل قيادة من الشعوب المتعلمة فأغفلوا ما كان قد بقى قائماً من المدارس وبدت من الخديوي إسماعيل أثناء توليه الحكم رغبة في اللحاق بركب الحضارة الغربية فأعاد فتح بعض المدارس بل وابتدع في ذلك الوقت تعليم الفتاة فأنشأ أول مدرسة للفتيات، إلا أن سقوط إسماعيل في هوة الدين والإفلاس والاحتلال الإنجليزي لمصر أدى إلى إغلاق هذه المدارس بحجة الوفر في الميزانية.

ولقد عمد الاحتلال إلى إنشاء بعض المدارس لخدمة أهدافه في إعداد الموظفين اللازمين لأعمال الدنيا وفي دواوين الوزارات والمصالح الحكومية والتفاتيح الزراعية والمنشآت الهندسية وللحد من التعليم وقصره على طبقات معينة كان التعليم في مراحلها المختلفة بمصرفات بحيث لا يستطيع إلا القادرون على دفعها فحرم بذلك عامة الشعب من التعليم وهكذا سار حال التعليم في مصر حتى كان عام ١٩٥٠ حيث فتحت بعض المدارس الابتدائية المجانية ولم تتغير النظرة إلى التعليم كحق أساسي لأفراد الشعب إلا بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لتتجه الدولة إلى التعليم الإلزامي ومجانية التعليم كحق للمواطنين وسهل ذلك تحقيق التنمية بمعدلات سريعة مرتفعة.

هذا ولقد كانت نظرة القروي إلى التعليم تتأثر بعاملين أولهما مجموعة القيم التي توجه حياته ويسعى إلى تحقيقها وثانيهما حاجته الرئيسية على أساس أن الزراعة هي مهنته الأولى والأخيرة، أما من حيث القيم الأساسية في حياة القرويين فكانت تتلخص في قيمتين رئيسيتين المهارة في العمل الزراعي والقدرة على الإنجاب الذكور بخاصة، وهما قيمتان مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً بالمظهر العائلي للحياة الاجتماعية والاقتصادية بالريف وقدرته على إتقان جميع عملياته وفي إنجابه عند زواجه لأكبر عدد من الذكور لأن الأرض والأولاد هما المظهران المميزان لقوة العائلة ونفوذها بين العائلات ولهذا كانت معرفة القراءة والكتابة لا تعتبر هدفاً يسعى إليه الفرد أو تضعفه العائلة في حسابها وفي تنظيماتها

لحياتها العامة ومن حيث حاجيات العائلة فإنها كانت تحتاج إلى اليد العاملة أكثر من حاجتها إلى التعليم لكن ليس معنى ذلك أن التعليم على أية صورة لم يكن له وجود في القرية ولكنه طريقة معيشة القرويين وسيادة المهنة الواحدة على نشاطهم جعلهم يدورون في إطارها أما إذا ارتبط التعليم بحاجة دينية يكون في هذه الحالة مرغوباً وفي أضيق الحدود.

وبالرغم من ذلك وجدنا تغييراً كبيراً في النظرة إلى التعليم في الريف في الوقت الحاضر مع العديد من جوانب النشاط في القرية ويمكن أن ترجع أسباب هذا التغيير إلى الأمور التالية:

- ١- الانتشار الثقافي العام في المجتمع بأسره والذي تكون فيه المدينة مركز الإشعاع بالنسبة للقرية وبالتالي وضوح أهمية إرسال الأبناء إلى المدارس.
- ٢- قوانين التعليم الإلزامي والمجاني التي أصدرتها الدولة جعلت الريفيين يرسلون أبناءهم قسراً إلى التعليم في أول الأمر ثم طوعية بعد ذلك.
- ٣- تغير النظرة إلى قيمة العمل الزراعي وظهور مصادر جديدة للثورة غيره كالتجارة ولهذا كان التعليم ولا يزال ينظر إليه على أنه مصدر ربح للقرويين وأبنائهم على السواء خصوصاً إذا وصل الابن إلى مرحلة من التعليم يمكن معها أن يجد عملاً محترماً من وجهة نظرهم وبحسب خبراتهم في اتصالهم بالمدينة يفضلون أن يذهب أبنائهم إلى كليتي الحقوق والطب لأن المحاماة والطب في رأيهم تدر المبالغ الطائلة على أصحابها.
- ٤- تغير النظرة إلى المركز الاجتماعي ليرتبط أيضاً بالتعليم إلى جانب العائلة.

نظام الضبط الاجتماعي

الضبط الاجتماعي SocialControl هو الأدوات والوسائل التي يحاول بها المجتمع ضبط سلوك أفراده منعاً للانحراف كما أنه هو العمليات والوسائل التي تستخدمها الجماعة لتضييق نطاق الانحراف عن المعايير الاجتماعية.

عوامل الضبط الاجتماعي

وإذا كانت المجتمعات البسيطة الأولية قد اعتمدت على أدوات الضبط الاجتماعي حيث أن الضبط الاجتماعي لم يشكل مشكلة بالنسبة إليهم غالباً على زعيم القبيلة أو شيخها وجعله هو القيم عليها القائم ويحل القانون حالياً يحافظ على الجماعة وعاداتها وتقاليدها وقيمها ومعاييرها بالرغم أن المجتمعات المركبة الحديثة قد استحدثت وسائل إضافية أخرى للضبط الاجتماعي ومع هذا فإنها لم تستطيع ضبط هذا السلوك للدرجة التي وصلت إليها تلك المجتمعات التي ما زلنا نسميها بسيطة وبدائية.

وعلى وجه العموم فقد تعددت وتنوعت وسائل الضبط الاجتماعي الحديثة واختلفت في الدرجة ويمكن تمييز أشكال منها كالاتي:

١- الضمير: والضمير كما هو مفهوم قوة داخلية تمارس سلطتها على الأفراد فتمنعهم من الانحراف عن المتعارف عليه في المجتمع وإذا كانت الجماعات الأولية قد ضبطت سلوكها بعيداً عما نعرفه نحن اليوم الضمير فلاشك أن هذا الضمير هو نتيجة تراكمات دينية ثم ثقافية معينة ربما لم تكن قد توافرت لهؤلاء الأوائل.

٢- الأب والأم ومن في حكمهما: يعتبر الأب والأم قديماً وحديثاً من عوامل الضبط الاجتماعي ولو أنه قوي وضعيف باختلاف الزمان والمكان.

٣- الأسرة: الأسرة بكل تكوينها الذي قد يصل إلى حدود العائلة لها سلطات ضبط سلوك أفرادها ويتضح هذا مثلاً عند تحكم الأخ الأكبر في أخوته الصغار أو تحكم أفراد العائلة الذكور في الإناث.

٤- الجماعة: وتتمثل سلطات ضبطها عندما تحاول فرض قواعد سلوك بعينها على الأفراد فيها وتعاقب من يتعداها ويتضح هذا عند عزل الجماعة لفرد منها والنفور منه والتهكم عليه أو استهجان سلوكه واستنكاره.

٥- الحكومة: وتتمثل الحكومة بطبيعة الحال في المنظمات الحكومية ورجالها كرجال الشرطة وأقسام البوليس ورجال القضاء والمحاكم والأساتذة والمدرسين والعمد والمشايخ في القرية.

٦- الدين ورجاله: وهم يمثلون عاملاً هاماً من عوامل ضبط السلوك وتوجيهه وخاصة في المجتمعات التي ما زالت متمسكة بالعادات والتقاليد والعرف والقيم.

٧- القانون: ويتمثل في قوة الحكومة بكل مؤسساتها التشريعية وتنفيذية وقضائية.

الضبط الاجتماعي بين الريف والحضر

يمكن القول أنه كلما كان المجتمع صغيراً ومحدوداً وكلما كان نصيبه من التحضر متواضعاً كلما كانت العلاقات السائدة بين أفرادهِ سوية وكلما كانت عوامل الضبط الاجتماعي غير رسمية وعلى العكس من هذا تماماً فإنه كلما ضرب المجتمع بسهم وافر في مضمار الحضارة واتسعت رقعته كلما تعقدت العلاقات الاجتماعية بين أفرادهِ الأمر الذي يشمل قدرة العوامل الودية للضبط ويجعل الحاجة إلى عوامل الضبط الرسمية أمراً ضرورياً وماساً.

وإذا كان الريف عندنا من هذا النوع الأول وكان الحضر من النوع الثاني فإن عوامل الضبط الرسمية على رأسها القانون والحكومة ورجالها الرسميون هي المسيطرة في الدرجة الأولى على مجتمع المدينة ثم تليها عوامل الضبط الاجتماعي غير الرسمية أما في الريف فعوامل الضبط غير رسمية هي الأساس ثم تليها بعد ذلك عوامل الضبط الرسمية، إن الفرق هنا واضح تماماً، فالناس في الريف أكثر تمسكاً بالدين والعادات والتقاليد من الناس في الحضر بل إنهم يحترمونها أكثر من احترامهم للقوانين الوضعية ذاتها لأن هذا يضع القانون الحضري في المكان الأول من احترامه سابقاً به العادات والتقاليد.

وعلى وجه العموم فإنه يمكن القول أن هناك نوعين من الضبط الاجتماعي:

١- الضبط الاجتماعي الرسمي الذي تنظمه القوانين وتتولى أمره السلطات التشريعية ثم السلطات التنفيذية فقضائه وهذه مدونة مكتوبة.

٢- الضبط الاجتماعي الغير رسمي وهو النابع من الدين والقيم والعادات والتقاليد والتي تركز كلها في الضمير الشخصي كقوة ضاغطة ضابطة حاكمة للأفراد لا يخضعون لها بالقوة المادية وإنما بالقوة المعنوية الأدبية وحدها وهذه غالباً غير مدونة أو مكتوبة ولكنها عادة مخفورة ومحفوظة في أعماق ضمير الشعب.

وعلى ذلك يمكن القول أن الضبط الاجتماعي هو القوى المادية والمعنوية الرسمية وغير الرسمية التي تسيطر أو تحاول أن تسيطر على سلوك الأفراد بحيث تجعله في النهاية متمشياً ومتفقاً مع ما يسود المجتمع من تراث وثقافة تتمثل في الدين والقيم والعادات والتقاليد والقوانين وما إليها.

النظام الإداري في المجتمع الريفي

مع قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م كان لابد أن تعود السلطات لمصدرها الأصل وهو الشعب وسيرا في الخطوات الأساسية لتحقيق الديمقراطية السلمية تألفت لجنة عام ١٩٥٧م لإعادة النظر في تنظيمات اللامركزية في مصر وانتهت هذه اللجنة من عملها عام ١٩٥٩م وأعدت مشروع قانون رقم ٢٤ الصادر في ٢٨ مارس ١٩٦٠م بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية.

ثم جاء دليل العمل الوطني بصدور الميثاق الذي نص بوضوح في الباب الرابع إلى أن الحكم المحلي يجب أن ينتقل باستمرار وإلحاح من سلطة الدولة تدريجياً إلى الشعب.

وكان القانون رقم ١٢٤ سنة ١٩٦٠ الخاص بنظام الإدارة المحلية هو الخطوة الأولى الحاسمة نحو تحقيق الحكم المحلي حددت نطاق المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية كما حددت نطاق المدن بقرار من الوزير المختص بينما حددت القرى بقرار من المحافظ وقد روعي عند تقسيم البلاد إلى مدن وقرى أن يكون عدد السكان هو الأساس المميز وفقاً لقواعد تنظيمية وضعتها اللجنة التنفيذية للإدارة المحلية.

ويكون لكل هذه الوحدات الإدارية (المحافظات والمدينة والقرية) الشخصية المعنوية حيث يمثل كل منها مجلس مختص هو مجلس المحافظة أو مجلس المدينة أو مجلس القرية.

تشكيل مجلس المحافظة

يتكون مجلس المحافظة من:

- ١- المحافظ رئيساً ويحل محله مدير الأمن في المحافظة عند غيابه.
- ٢- أعضاء يعينون بحكم وظائفهم وهم يمثلون الوزارات الآتية بالمحافظة: الأشغال العمومية، التربية والتعليم، التموين، الخزانة، الداخلية، الزراعة، الإسكان، الشؤون الاجتماعية، العمل، الصحة، المواصلات، الشباب،

ويكون ممثل لكل وزارة في المجلس رئيساً للجهاز الذي يتولى العمل بالمرافق الذي تقوم عليه وزارته بالمحافظة ويكون له في ذلك سلطات رئيس المصلحة تحت إشراف المحافظ.

٣- من ٣ إلى ٥ أعضاء يعيّن من العاملين بالحزب الوطني تعزيز المجلس المحافظات بالكفاءات ممن يحسن الاستفادة بخبراتهم ويختارون من ذوي الخبرة ويصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح المحافظ.

٤- الأعضاء المنتخبون وهم أربعة أعضاء عن كل مركز أو قسم إداري من المنتخبين انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع السري وذلك بالطريقة التي يحددها التنظيم السياسي.

ولا يجوز للأعضاء المنتخبين أن يجمعوا بين عضوية مجلس المحافظة وعضوية مجالس المدن أو المجالس القروية.

ويراعي دائماً أن تكون الأغلبية لهؤلاء الأعضاء المنتخبين فإذا لم تتوفر لهم الأغلبية جاز زيادة كل مركز أو قسم إلى ستة أعضاء.

تشكيل مجلس المدينة

يتكون مجلس المدينة:

١- ستة أعضاء يختارون على الأكثر بحكم وظائفهم يمثلون المصالح الحكومية التي حددتها اللائحة التنفيذية بأنهن ممثلي وزارات التربية

والتعليم، الخزانة، الداخلية، الإسكان، الشؤون الاجتماعية والصحية ويكون تعيين هؤلاء من المحافظ بناء على اقتراح ممثلي كل من هذه الوزارات ذات الشأن في مجلس المحافظة.

٢- من ٢-٣ أعضاء من الأعضاء العاملين بالاتحاد الاشتراكي العربي ممن تتوفر فيهم شروط الترشيح لعضوية المجلس يختارون من ذوي الكفاءة في شؤون المدينة من غير أعضاء مجلس المحافظة ويصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح المحافظ.

٣- أعضاء لا يجاوز عددهم عشرين من المنتخبين انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع السري بالطريقة التي يحددها الاتحاد القومي ويراعي دائماً أن تكون الأغلبية لهؤلاء الأعضاء المنتخبين.

هذا وبينما يعين رئيس الجمهورية رئيس المجلس والوكيل ينتخب بواسطة المجلس من بين أعضائه المنتخبين.

تشكيل مجلس القرية

يتكون المجلس القروي من:

١- أعضاء يعينون بحكم وظائفهم ممن يعلمون بالقرية التي يتألف منها المجلس القروي ويكون من بينهم ممثلون للتربية والتعليم الداخلية، الزراعة، الصحة والشؤون الاجتماعية ويكون تعيين هؤلاء الأعضاء بقرار من المحافظ بناء على عرض ممثل الوزارة ذات الشأن في مجلس المحافظة.

٢- ويعهد رئيس المجلس القروي إلى الأعضاء المعيّنين بحكم وظائفهم في المجلس القروي بتنفيذ قرارات المجلس كل فيما يخصه وتحت إشرافه.

٣- أعضاء منتخبون لا يجاوز عددهم ٣٢ من المنتخبون انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع السري بطريقة القانون.

النظام الديني

يعتبر الدين من الأنظمة الاجتماعية الهامة ويحتل الدين مكانة كبيرة في كافة المجتمعات وطريقة السلوك الديني تظهر نتيجة اعتقاد الإنسان بوجود قوة خارقة عليا تدفع الإنسان ليلسك سلوكاً معيناً يأمل به الفقراء والعون والمساعدة التي يريجوها من هذه القوة نتيجة لهذا الاعتقاد فالحياة الإنسانية مليئة بالأشياء المجهولة وغير المؤكدة والمشاكل والصعوبات التي لا يجد الإنسان لها تفسيراً كالظواهر والحوادث التي لا يمكنه الحكم عليها وتتحدى عقله كأصل الحياة وكيفية نشأتها والموت وما بعد الموت كل ذلك يصعب على الإنسان تفسير هذه الظواهر وإثباتها بالطرق العلمية أو العملية مما جعل الإنسان على مر العصور يؤمن بوجود قوة أكبر وأقوى منه هي التي تتحكم في تلك الظواهر، مما جعله كيف نفسه اجتماعياً بالنسبة لتلك المعتقدات وبالنسبة أيضاً لتفسيرات الأنبياء والفلاسفة، ومن هنا بدأ يتقبل تلك المعتقدات ويؤمن بها ويعتقد في تفسيراتها لتلك الظواهر.

وتلك الظواهر وإن كانت لا تعتبر علمية إنما يهمنها تأثيرها على سلوك أفراد المجتمع تجاه الآخرين فالمجتمعات الإنسانية مختلفة بتأثير سلوك أفرادها بالدين تأثيراً كبيراً فالخوف من القوى العليا جعل الإنسان يستعطف هذه القوى وذلك بأن يسلك سلوكاً معيناً تجاه الآخرين يوصف هذا السلوك طيب أو غير طيب بما يسمى بالأخلاق نتيجة إحساس الفرد بأن إحساس معاملة الغير فيه رضاء القوى العليا وأن سوء المعاملة فيها غضبها ولذا فالعلاقة وثيقة بين الأخلاق والدين.

مكانة الدين

مكانة الدين في المجتمعات الريفية تختلف عن مكانته في المجتمعات الحضرية فالريفيون أكثر تدنياً ويؤكد ذلك الظواهر الإنسانية والسلوك الإنساني للريفيين فالحياة المتعلقة بمهنة الزراعة على وجه الخصوص يحيط بها نوعاً من الغموض بدرجة تفوق المهن الأخرى فمهنة الزراعة معرضة لقوى الطبيعة وتتأثر بالظروف الطبيعية من درجات الحرارة والبرد والأمطار والتي تؤثر في إنتاج المحاصيل الزراعية هذه الظروف الطبيعية ما زالت تتحكم في عملية إنتاج المحاصيل الزراعية رغم التقدم العلمي الحديث الأمر الذي جعل الريفيين يعتقدون أن القوة المسيرة لقوة الطبيعة هي قوة الله تعالى وهي القوة العليا المسخرة لقوى الطبيعة التي تؤثر بدورها في إنتاج المحاصيل الزراعية.

أما المهن الغير زراعية اعتمدها على الظروف الطبيعية تكون بدرجة أقل إذ يمكن للعامل أن يتحكم في ظروف الإنتاج المختلفة في المصانع لذلك فإن اعتقاد الريفيين في التفسيرات الدينية أكثر من اعتقاد الحضريين في هذه التفسيرات، كما أن الأديان نشأت في مجتمعات ريفية لذا فالريفيين أكثر تأثراً بالدين من الحضريين.

المساجد والكنائس

هي الأماكن التي تمارس فيها الصلاة والشعائر الدينية أي التي يسلكون فيها سلوكاً دينياً معيناً وتحتاج هذه المؤسسات إلى دراسات جادة من حيث عددها بالنسبة لعدد السكان وتوزيعها الجغرافي وموقعها في البلاد الكبيرة والصغيرة وأثر ذلك كله في السلوك الديني والسلوك الاجتماعي لأفراد المجتمع كما أنه من الأهمية بمكان دراسة سعة هذه الأماكن وحالة مبانيها ومرافقها الصحية ونوع الإضاءة وموارد المياه ونوع الأثاث والمفروشات كل ذلك له أهميته.

كما أن القائمين على مهنة التعليم الديني من الوعاظ والمثقفين الدينيين لهم أهميتهم في سلوك وتفكير وحياة الناس الدينية مما له أثره على معارف الناس ومعلوماتهم الدينية.

وتتحكم المعتقدات الدينية التي قد تكون صحيحة أو خاطئة في سلوك الإنسان وتصرفاته في حياته الاجتماعية والاقتصادية لذلك يربط الناس بين التفسير الديني والأوضاع القائمة في الحياة لذلك فمن المهم وجود الشخصية المتعلمة والمتقفة الصالحة للقيادة الدينية.

وتصاحب المؤسسات الدينية بعض المنظمات الاجتماعية كأن يلحق بالمسجد فصول دراسة أو مكاتب لتحفيظ القرآن الكريم أو جمعيات خيرية ويعتبر ذلك نوعاً من السلوك الإنساني الطيب وتقوم بعض المؤسسات الدينية بإقامة الاحتفالات والندوات والمحاضرات مما له الأثر في الحياة الاجتماعية وتوجيه السلوك الإنساني.

وتعتمد بعض المؤسسات الدينية كالكنائس إلى اتباع وسائل الترغيب لنشر التعاليم الدينية مثل إنشاء المكاتب والمطاعم وصالات العرض السينمائي ما يعمل على اجتذاب الناس واجتماعهم بالمسجد أو الكنيسة أو إعطائهم الفرصة للتعاون فيما بينهم لدراسة مشاكل المجتمع والتفكير في حلها ووضع خطة العمل وتنفيذ مشروعات الإصلاح.

النظام الترويحي في الريف

إذا كان مفهوم الترويح Recreation نشاطاً يؤديه الفرد أو الجماعة في أوقات الفراغ بحافز تلقائي يحس الفرد أو الجماعة برغبة في ممارسته فإن هذا المفهوم يشتمل على عناصر أساسية يمكن تلخيصها في الآتي:

- ١- أنه نشاط متنوع الأشكال رياضي أو اجتماعي أو ثقافي أو فني... الخ.
- ٢- أنه تلقائي بمعنى أنه نابع من الفرد أو الجماعة حيث يحسون برغبة أو ميل إلى ممارسته.
- ٣- أنه يمارس خلال وقت الفراغ.

هذا ويمتد مجال النشاط الترويحي إلى كافة البيئات والمؤسسات التي يعيش فيها الناس في مختلف سنوات حياتهم بالإضافة إلى الهيئات والمؤسسات المتخصصة في الترويح مما يجعل من هذا الشعب فرصاً طيبة لتنمية الشعور الجماعي لأعداد غفيرة من الناس.

هذا يتضمن الترويح أنواعاً مختلفة منها الترويح العام الذي تهتم به الدولة لمقابلة احتياجات الشعب كالمتنزهات والحدائق العامة والمصايف والشواطئ والمشاتي والمكتبات العامة والمتاحف أما النوع الثاني فهو الترويح الموجه وهو الذي تتولاه المؤسسات والهيئات العامة والأهلية والحكومية والتي تقدم خدماتها في مجال الرياضة والثقافة والصحة وشغل أوقات الفراغ ومن أمثلة هذه الهيئات والمؤسسات والاندية الرياضية والاجتماعية والساحات الشعبية ومراكز الشباب والخدمة العامة وغيرها أما النوع الثالث فهو الترويح التجاري وتعمل في ميادينه دور السينما والمسارح وشركات السياحة والرحلات وهي مؤسسات تجارية ينشئها الأفراد أو الشركات وتؤدي خدماتها الترويحية للجمهور لقاء أجر نقدي، ولاشك أن لهذه المؤسسات والشركات رسالتها في المجال الترويحي إذا ما أحسنت إدارتها وأداء خدماتها للنهوض بالمجتمع.

هذا ويحتاج المجتمع الريفي إلى خدمات ترويحية تتفق مع طبيعة الحياة الريفية وبساطتها تلك الحياة التي تعتمد على النشاط الاقتصادي الزراعي وتتميز بعناصر ثقافية متماثلة في القيم والتقاليد والعادات الريفية.

ولقد بدأ الاهتمام بنشر الخدمات الترويحية في المناطق الريفية بعد أن قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بإنشاء المراكز الاجتماعية للنهوض بمستوى الحياة في هذه المناطق اقتصادياً واجتماعياً وقد شملت هذه المراكز النشاط الترويحي حيث أنشئ في كل مركز اجتماعي نادياً ريفياً وبعد إنشاء الوحدات المجمعفة في الريف المصري عام ١٩٥٣ أصبحت كل وحدة مجمعفة تضم نادياً ريفياً يؤدي رسالته في مجال الترويح الريفى في نواحي النشاط الرياضى والثقافى والتربوى.

هذا ويشرف على الناس الريفى مجلس إدارة منتخب وله لائحته التى يعمل فى حدودها كما يشرف على الأندية الريفية المجلس الأعلى للشباب والرياضة ممثلاً فى مديرية الشباب بالمحافظة وتشرف المجالس المحلية الريفية (القروية) على خطة تنفيذ ومتبعة الأندية الريفية فى القرى المصرية تنفيذاً لقانون الحكم المحلى رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٥.

وإذا أردنا أن نتحدث عن أهم أغراض النادي الريفى فىمكن القول بأنها:

- ١- تحاول جاهدة جذب الأعضاء الريفين إلى الاشتراك فيها والانضمام إلى الفرق الرياضية والجماعات الثقافية وتقوية الروابط بين الأعضاء.
- ٢- نشر الوعى الصحى والثقافى والاجتماعى بين الأعضاء وتوجيههم للمساهمة فى حل مشاكل القرية والإقبال على تأدية الخدمات العامة.

- ٣- التدريب على تعلم الصناعات والحرف الزراعية والريفية واستغلال الخدمات التي تتوفر في القرية مما يسهم في زيادة دخل الأسرة الريفية.
- ٤- الاهتمام بإقامة الحفلات الترفيهية في المناسبات الدينية والقومية.
- ٥- نشر الروح الرياضية والاهتمام بالحركة الكسفية وتنظيم برامج الرحلات والمعسكرات.
- ٦- يعتبر النادي الريفي مركز إشعاع اجتماعي وثقافي في القرية فيعمل على محاربة البدع والعادات السيئة.
- ٧- يهتم النادي الريفي بالفتاة الريفية فيتيح لها فرصة العضوية بالنادي حيث تمارس نشاطها في مجال الثقافة والرياضة وتعلم الحياكة أشغال الإبرة والتدريب المنزلي مما يرفع من ثقافة الفتاة الريفية ويجعلها عضواً منتجاً عاملاً في المجتمع الريفي.

مراجع الفصل الرابع

- 1- PaulB Horton & Cinester Lhunt Sociology Japan Mc- Grave Hill Book Company, Sixth Edition, 1984, p211.
- 2- D. Mitechell A new Dictionary of Sociology, Roult Ledge& Kegan Poul, London1979, pp105-107.
- 3- Elizbeth J. Wilikins, Elements of social Science 1979, pp14-15.
- ٤- عبد الهادي الجوهري: معجم علم الاجتماع، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، برحم جامعة القاهرة، ١٩٨٠م، ص٢٥٣.
- ٥- عبد الباسط محمد حسن: علم الاجتماع (المدخل)، القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٨٢م، ص٣٨١-٣٨٢.
- ٦- المصدر السابق، ٣٨١-٣٨٢.
- ٧- عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٨٢م، ص٥٨-٧٦.
- ٨- عبد الحميد لطفي: علم الاجتماع، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثامنة، ١٩٧٨م، ص١١٨.
- ٩- إجلال فهمي: علم الاجتماع العائلي، القاهرة، ١٩٨٤م، ص٧.
- ١٠- محمد الغريب، عبد الكريم، مصدر سابق، ص١٥٨.

- ١١- محمد الجوهري، علياء شكري: علم الاجتماع الريفي والحضري، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٠م، ص ٥٠.
- ١٢- عبد الحميد لطفي، مصدر سابق، ص ١٢٦.
- ١٣- كرم حبيب: علم الاجتماع الريفي، القاهرة، ١٩٨٣م، ص ١٠٦.
- ١٤- محمد الغريب عبد الكريم، مصدر سابق، ص ١٦٣.
- ١٥- محمد الجوهري، علياء شكري، مصدر سابق، ص ٥٣-٥٤.
- ١٦- محمد الغريب عبد الكريم، مصدر سابق، ص ١٦٤-١٦٥.
- ١٧- المرجع السابق، ص ١٦٦.
- ١٨- كريم حبيب، مصدر سابق، ص ١٠٧-١٠٩.
- ١٩- محمد الجوهري، علياء شكري، مصدر سابق، ص ٥٦.
- ٢٠- صفاء الخوالي: الأسرة في عالم متغير، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م، ص ١٧٨.
- ٢١- السيد حنفي عوض: علم الاجتماع التربوي، القاهرة، مكتبة وهبة، ص ٢، ١٩٨٧م، ص ١٠٤-١٠٥.
- ٢٢- محمد الجوهري، علياء شكري: مصدر سابق، ص ٦٧-٧١.
- ٢٣- حسن همام: دراسات في الأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٠م، ص ١٤٦.

٢٤- عبد الحميد لطفي: علم الاجتماع، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢م، ص٧٧.

٢٥- غريب عبد السميع وآخرون: المجتمع الريفي الحضري (مدخل تنموي) مصدر سابق، ص٨٥.

٢٦- إسماعيل حسن عبد الباري: أسس علم الاجتماع، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٠م، ص٦٢.

٢٧- عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، مصدر سابق، ص٣٤٨.

٢٨- إبراهيم مدكور: معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥م، ص١٤٠.

٢٩- غريب عبد السميع وآخرون، مصدر سابق، ص٩٧.

٣٠- أحمد كمال وآخرون: دراسات في علم الاجتماع، القاهرة، دار الجيل للطباعة، الجزء الثاني، ١٩٧٤.

٣١- انظر بالتفصيل: محمد عاطف غيث، دراسات علم الاجتماع القروي، مصدر سابق، ص٣٣-٣٨.

٣٢- حسن علي حسن: المجتمع الريفي، الريف المصري، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٧م، ص٢٠٦-٢٠٧.

الفصل الخامس

الثقافة الريفية

تمهيد

يقتصر استعمال مفهوم Culture على ذلك المضمون الذي يمكن للإنسان خلقه وإبداعه وله قابلية الانتقال من جيل لآخر فضلاً عن العوامل المؤثرة في السلوك الإنساني وأيضاً الأدوات التي يصنعها الإنسان.

واستخدم Klakhojn عام ١٩٥١م مفهوم الثقافة للإشارة إلى الطريقة المميزة لحياة جماعة إنسانية كما يعرفها Rediald بأنها التفاهم المشترك السائد بين الأفراد في جماعة معينة والذي يتمثل في الأفعال والتفاعلات وأيضاً في الأدوات التي يستعملونها هذه الأفعال والأدوات فيها إشارة إلى القيم والمعتقدات المنظمة لسلوك الأفراد في جماعة معينة والذي يأخذ شكل متكامل ويميز طريقة حياتهم.

ويتضمن مفهوم الثقافة وجود ثقافة عامة تضع بصماتها على جميع الأفراد المكونين للمجتمع الكبير ويمكن القول أيضاً أن هناك عدة ثقافات فرعية Sub- Cultures تشترك في بعض خصائصها مع الثقافة العامة بالإضافة إلى العناصر الثقافية الخاصة والسائدة بين أفراد جماعة محددة يتعلم أفراد هذه الجماعة تلك العناصر ويشتركون في عمومية هذه المعرفة وينقلوها إلى أولادهم في عملية التنشئة الاجتماعية وبالتالي تصبح الثقافة الفرعية شكل محدد يميز طريقته في الحياة.

فالثقافة الفرعية إذن هي مجموعة القيم والمعايير المعروفة للأنشطة المختلفة التي يقوم بها الأفراد في جماعة معينة وبذلك تؤثر القيم والمعايير السائدة على اتجاهات الأفراد التي قد تختلف بدرجة ملحوظة عن اتجاهات أفراد آخرين يسودهم قيم مغايرة، ولأشك أن الثقافات الريفية تختلف عن بعضها البعض في درجة اتصالها بالثقافة العامة أو انعزالها عنها وهي الظاهرة التي تسمى بالعزلة الثقافية وهناك عدة مؤشرات توضح ذلك وهي:

العادات والتقاليد الاجتماعية

يحكم سلوك وتصرفات الناس أفراداً وجماعات عادات وتقاليد معينة متوارثة تشكل لديهم قوة ضبط اجتماعي فعال يحكم ما بينهم من علاقات ومعاملات بحيث لا يجرؤ أحد على الخروج على تلك العادات والتقاليد وإلا تعرض لغضب المجتمع وكما أن لبعض العادات والتقاليد أثرها الطيب على أحوال المجتمع فإن لبعضها الآخر تأثيرها السيئ ومن أمثلة العادات والتقاليد التي تؤثر على أحوال المجتمع الاجتماعية والاقتصادية سواء أكان ريفاً أو حضر ما يلي:

١ - العائلية

للأسرة لدى الفرد الريفي مكانة هامة حيث تمثل لديه كل معاني الأمان والحماية ففي الأسرة ينشأ الفرد ويتعلم ويكتسب ثقافتها لذا فهو يعمل من أجلها وبهمه المحافظة على كيانه وسمعتها ويعمل على أن يكون لاسم أسرته بين باقي

أسر المجتمع السمعة الطيبة والاحترام اللائق والأسرة تحمي الأفراد عند خلافهم مع أفراد الأسرة الأخرى ومن ثم فهم يتعصبون لأسرهم ويطيعون قيادتها وينحازون لها دون تفكير حيادي أو نظرة موضوعية لصالح المجتمع الريفي بصفة عامة ويظهر التعصب العائلي واضحاً في مناسبات متعددة منها ما يحدث بين الأسر الريفية من مشاحنات وانقسامات كالخلاف على اختيار مرشح العمودية أو المرشحين لعضوية المجالس المحلية والجمعيات التعاونية وهذه الخلافات مرجعها التعصب العائلي دون النظر إلى الصالح العام وقد يزداد التعصب في حدته لاسيما إذا ما اشتعلت المعارك بين الأسر المتصارعة وأسفرت عن ضحايا وقتلى يشعلون نار الأخذ بالتأثر وتتربص الأسر ببعضها البعض والنظر إلى سوء العاقبة ظنا منهم أن التسامح قد يفسره الآخرون على أنه ضعف واستكانة.

٢- التعالي والإسراف في المظاهر

عاش الفلاح دهوراً من الزمن في ظل نظام طبقي جعل من المستعمرين والإقطاعيين الملاك سادة المجتمع وإدراج الفلاحين في أدنى درجات السلم الاجتماعي فما أن أحس الفلاح بشيء من الكرامة والحرية راح يؤكد ذاته ويعبر عن كيانه ببعض مظاهر الإسراف في إقامة الأفراح وتقدير قيمة المهور وما يصاحب ذلك من تكاليف ونفقات باهظة، كما أنه يسلك نفس المسلك في مناسبات المآتم حيث تذبح الذبائح وتقام الليالي وتتفق الأموال التي قد تضطر بعض الأسر إلى الاستدانة للحصول عليها ذلك بغير التظاهر والمغالاة.

٣- الانطواء الاجتماعي

لما كانت المناطق الريفية مناطق منعزلة إلى حد ما تفتقر إلى وسائل الاتصال الحضاري والاجتماعي بغيرها من المجتمعات، كما أن التفكير الفرد في المجتمع الريفي يدور غالباً حول نفسه وفيما يدور حوله من أحداث ومشكلات تتعلق في غالبيتها بالنشاط الزراعي الذي هو محور حياة السكان الريفيين لذا كان الريفي كثير الشك والارتياب في غير ما اعتاد عليه في حياته من قيم وعادات وسلوك مما جعله عادة منظوياً اجتماعياً.

٤- الاتجاه الاجتماعي المحافظ ونقص الميل إلى التجديد

يتمسك الفرد الريفي بقيمه وعاداته وتقاليده أي ثقافته الريفية بصفة عامة كما يتمسك أيضاً بأسلوب حياته الاجتماعية والاقتصادية ولعل اتباع الفلاح المصري لأساليب قديمة متوارثة في الزراعة واستخدامه لآلات زراعية قديمة وقيامه بعمليات زراعية تقليدية من حرث وغرق وري وتسميد إلى غير ذلك جعله محافظاً على كل ما هو قديم دون محاولة للتغيير والتطوير كما انعكس أثر ذلك على سلوكه وعطاءه لكل ما هو قديم قيمة اجتماعية كبيرة وقد يكون لهذا الاتجاه ميزاته من ترابط المجتمع الريفي وتماسكه ومحافظته على قيمه وعاداته وتقاليده السليمة غير أن هذا الاتجاه الاجتماعي المحافظ قد يكون عامل مقاومة لكل ما هو جديد الأمر الذي يحد من فاعلية حركة الإصلاح الاجتماعي في المجتمع الريفي.

٥- النظرة المحدودة والخبرات البسيطة

قد يعزى وصف الريفيين بأنهم ذوي همم محدودة وخبرات بسيطة إلى أن البيئة بسيطة محدودة العلاقات والنشاطات فضلاً عن كونها بيئة منعزلة لا سيما إذا ما بعدت المسافة بينها وبين المناطق الحضرية وافتقرت إلى المواصلات والاتصال بعناصر الثقافة والحضارة التي تسود المجتمعات الحضرية التي تزيد من أفاق الخبرة والمعرفة لسكانها الأمر الذي جعلهم ينظرون إلى الحياة نظرة متعددة الجوانب.

كما أن ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض عدد الحاصلين على المؤهلات العلمية المختلفة من أبناء الريف وعدم توفر وسائل التثقيف الاجتماعي في المناطق الريفية على عهد قريب جعل الريف محدود النظرة وبسيط الخبرة وذلك بعكس أهل ذوي الخبرات المتعددة.

٦- الاعتقاد في القضاء والقدر

تمثل الزراعة أسلوب حياة لسكان الريفيين فهم يعيشون حياتهم عاملين في مجال الفلاحة وتربية الماشية يتعاملون مع الطبيعة صيف وشتاء ويعتمدون في نجاح جهودهم على الله سبحانه وتعالى ويتقبلون نتائج عملهم برضا وقناعة معتقدين في حالة نجاة المحصول من الآفات وزيادة الإنتاج أن ذلك هو قدرهم كما يعتقدون نفس الاعتقاد إذا ما أتلقت الآفات الزرع وبالتالي قل إنتاجهم مما جعلهم يؤمنون بالقضاء والقدر في كل مجريات أمورهم وكثيراً ما يؤدي هذا الإيمان إلى التواكل أو عدم السعي لما هو أفضل في الحياة.

٧- السخاء في التعبير العاطفي

يعيش السكان الريفيون حياة أسرية مترابطة يحكمها التعاون والألفة والمحبرة والإيثار حيث تسكن الأسرة المركبة والمكونة من عدة أجيال في مسكن واحد وفي معيشة اجتماعية واقتصادية يشدون أزر بعضهم البعض في السراء والضراء مما ربط بينهم برباط من المحبة والتعاطف والتفاني والإخلاص جعلهم يعبرون في كل المناسبات تعبيراً قوياً عما يجيش بصدورهم من عواطف نحو بعضهم البعض ولذلك فإنهم يتأثرون بالعلاقات الشخصية تأثراً قوياً ويعتبرون تلك العلاقات فيما بينهم حقوقاً وواجبات حيث يتعاونون في قضاء المنافع والمصالح بحكم ما بينهم من علاقات شخصية قوية.

أما في المجتمعات الحضرية حيث يسود نظام الأسرة الصغيرة فإن ظاهرة السخاء في التعبير العاطفي لا تتعدى أعضاء هذه الأسرة إذ أن ضعف العلاقات والروابط الاجتماعية والاقتصادية بين أعضاء الأسرة الكبيرة في الحضر قد أضعفت من هذه الظاهرة وبالتالي لا تكاد يلاقون بعضهم بعضاً إلا في المناسبات الاجتماعية كالمآتم والأفراح.

وهناك خصائص وعادات وتقاليد يجب الحفاظ عليها وتشجيعها والاعتزاز بها إذ أنها من روابط المجتمع وتماسكه وتدعم العلاقات الاجتماعية والإنسانية بين سكانه ومن بين هذه التقاليد ما يلي:

- **الصبر على تحمل المشاق:** تحتاج مهنة الزراعة إلى جهد بدني كبير وإلى الصبر على انتظار الزرع حتى يؤتي ثمره ويحين جمعه كما أن الزرع الذي يزرعه والحيوان الذي يربيه عرضه بالإصابة بالآفات والأمراض والتأثر بظروف الطبيعة المتغيرة وفي هذا كله يواجه المشاكل والصعوبات التي تتطلب منه الصبر وحسن معالجة الأمور والمثابرة حتى يمكنه التغلب عليها.

- **التمسك بالعقائد الدينية:** تسمك السكان الريفيون بعقائدهم الدينية تمسكاً شديداً يفوق في الدرجة تمسك أهل الحضر ولاشك أنه من الملاحظ أن هناك تناسباً عكسياً بين ظاهرة التدين وظاهرة التحضر في الريف يتعامل وجهاً لوجه مع الطبيعة ويحس بأثر قدرة الله فيما ينبت من نبات أمام عينيه ويتحول من بذرة صغيرة إلى ثمار ناضجة وهو في تعامله مع الطبيعة يزرع الأرض ويدعو الله أن يبارك في زرعه ويعوده من شر الآفات متعمداً عليه سبحانه وتعالى وإذا ما صلح الزرع وأتى ثمره مباركاً فيه حمد الله وأثنى عليه إما إذا صادفه سوء الطالع وأتت الآفات الزراعية على زراعته رضى بالأمر الواقع وأرجع الأمر إلى القضاء والقدر وأغفل العوامل المسببة للظواهر الطبيعية والاجتماعية حتى يمكن مقاومتها إذا كانت ضارة أو تشجيعها إن كانت نافعة.

وهنا يمكن القول أن التمسك بالعقيدة والعمل بالتعاليم الدينية أمر مشترك فيه الريفي والحضري على السواء غير أن الحياة الحضرية وما تيسره من وسائل الإعلام الديني التي جعلت تمسكه بالسلوك الديني الكامل بسبب مغريات الحياة الحضرية وأخيراً فإن موضوع التمسك بالعقيدة الدينية والسلوك الديني السليم أمر شخصي إلى حد كبير.

- **التعاون:** يعيش السكان الريفيون متعاونين بحكم طبيعة عملهم الزراعي كذلك بحكم العلاقات الإنسانية القوية الشخصية والمباشرة السائدة بينهم فأغلبهم يعرفون بعضهم بعضاً ويتعايشون معاً متجاورين متساندين يؤازر بعضهم بعضاً في السراء والضراء فإن التكافل الاجتماعي ظاهرة اجتماعية ملموسة في الريف ويشجعها تمسك الريفيون بدينهم والتعاون بين الأفراد في المجتمع الريفي رائدة صالح المجموع بعكس التعاون في الحضر القائم على الصراع والتنافس والمصلحة الذاتية.

لذا فإن العلاقات الشخصية لها تأثير في أنماط سلوكهم الاجتماعي فهم يسارعون إلى مساعدة بعضهم بعضاً وتظهر بينهم ظواهر المحاباة والمحسوبية خاصة إذا ما انتقلوا إلى المجتمع الحضري فكثير ما يؤسسون الروابط والجمعيات لخدمة بعضهم بعضاً وتيسير سبل الحياة لهم في مجتمعهم الجديد فيقدمون المساعدات الاجتماعية ويبحثون عن فرص للعمل للعاطلين ويحلون مشاكلهم داخل أنماط من السلوك الاجتماعي الشخصي أساسه التعاون والتكافل الاجتماعي والتمسك بالعقيدة الدينية.

- **احترام كبار السن:** يحترم الريفيون كبار السن لما لهم من مكانة اجتماعية ويرجعون إليهم في كل ما يصادفهم من مشاكل لما لهم من خبرات وتجارب اكتسبوها على مر السنين ويؤخذ رأيهم في الخلافات والمشاكل لذا يرجعون إليهم في المصلحة بين الأفراد والأسر، كما إن إهانة الكبير أمر تأباه التقاليد والعادات الريفية.

أما المناطق الحضرية وفي ظروف الأسرة الصغيرة ذات الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي إلى حد كبير فإن مكانة الفرد تكمن في درجته العلمية والعملية ووظيفته المهنية وحالته الاقتصادية دون النظر إلى عمره الزمني لذا فإن القانون والتعليمات الرسمية هي المنظم لعلاقات الأفراد والجماعات في المدينة دون الحاجة إلى استشارة كبار السن كما هو الحال في القرية وإن كان هذا لا يعني عدم احترام كبار السن في المدينة.

٨- الاعتماد على السلطة الحكومية

تتعرض الرؤية المتبادلة التي تميز علاقات الفلاحين بعضهم ببعض على اتجاهاتهم حيال الحكومة في بعض المجتمعات فقد درس عدد من الباحثين اتجاهات الفلاحين نحو قادتهم الحكوميين فوجدوها تتسم بالشك والريبة.

ولقد لاحظوا أن العلاقات بين القرويين وموظفي الحكومة الرسميين تتميز بوجود مسافة معينة وبالتكتم والحيطة والشك وفي دراسات عن اتجاهات الفلاحين الهنود ومعتقداتهم توصل بايلي إلى أن هؤلاء

الفلاحين يبررون شكوكهم في الوكالات الحكومية بأن هذه الوكالات تخدمهم، وقد ترسخت هذه الشكوك في أذهانهم حتى أنهم يفسرون المبادرات الطيبة التي تهدف إلى تحقيق النفع على إنهاء غطاء زائف يخفي ورائه اهتمامات خفية.

ومما أدى إلى إيمان الفلاحين بهذه النظرية تعرضهم للاستغلال على المدى التاريخي الطويل من جانب الخارجين ومن ثلم فليس من الغريب أن ينظر الفلاحون إلى موظفي الحكومة وإلى التجار القادمين من المدينة بعين الحقد والخوف من شر مترقب.

ولكن هذه الاتجاهات العدائية من جانب الفلاحين حيال السلطات الحكومية لا تلبث أن تجد ما يكفها فلقد لاحظوا أن اعتماد الفلاحين على السلطات الحكومية يزداد نظراً لإحساسهم بانخفاض إمكاناتهم في الاعتماد على أنفسهم كما عبرت عينة قوية من الفلاحين الأتراك عن أهمية الجهود التي تبذلها سلطات الحكومة في حل المشكلات المجتمعية كسوء حالة الطرق ونقص مياه الري إلا أن القرويين يميلون إلى اعتبار أن التحسينات اللازمة للقرية هي من واجب الحكومة أكثر مما هي من واجبهم كما أن ففلة تلقي العون أكثر رسوخاً في أذهان الفلاحين من نظرية الاعتماد على النفس.

القيم الاجتماعية

تتأثر حياة الفرد والجماعة في المجتمع بمعان مختلفة تتعلق بنظرة الفرد والمجتمع إلى الأشياء والأعمال والظروف والموضوعات والمبادئ باعتبارها طيبة أو سيئة فمنها ما له قيمه اجتماعية كبيرة ومنها ما ليس كذلك فقد أدت خبرة الإنسان بالحياة الاجتماعية إلى اعتقاده في معان معينة ترتبط بالأشياء أو الأعمال أو الظروف هذه الأشياء المادية تصبح ذات قيمة اجتماعية معنوية يجاهد الإنسان في سبيلها ويعمل على الحفاظ عليها.

وهذه القيم الاجتماعية تحدد سلوك الأفراد والجماعات وتبين مدى مطابقة سلوكهم لما يقبله أو يرفضه المجتمع فقيمة العفاف والشرف تعد مشكلة اجتماعية شديدة في المجتمع بصفة عامة وإن كانت في المجتمع الرفيحي أقوى في الدرجة عنها في بعض المجتمعات الحضرية وقد لا تعد مشكلة بالمرّة في مجتمعات أخرى والقيم الاجتماعية هي قاعدة النظم الاجتماعية السائدة في المجتمع.

فالقيمة الاجتماعية هي الفائدة أو المعنى الذي يراه الأفراد في الأشياء أو الأعمال وإذا كان هناك توافق بين الاتجاه الاجتماعي والقيمة الاجتماعية حدث تماسك في المجتمع وتطور المجتمع نحو التقدم وفي حالة التعارض أو كانت القيمة الاجتماعية غير واضحة في أذهان الأفراد كان ذلك سبباً في تفكك المجتمع وانحلاله وظهور المشاكل الاجتماعية

ولكل مجتمع نظرتة الخاصة والتي تشير إلى ما يجب الأخذ به من خصائص معينة يعتقد أنها الخصائص الصحيحة التي يجب أن يأخذ بها الفرد الفاضل في المجتمع فنجد في المجمعات البدائية أن هناك اتفاقاً عاماً على ما يجب أن يتوافر لزعيم القبيلة من صفات فضلاً عما يجب أن يتوفر للفرد من صفات تؤهله لأن يكون إنساناً صالحاً أو محترماً وإذا ما لم تتوفر هذه الصفات المرغوبة كالأمانة والشجاعة والمهارة الفنية وذلك في إطار ثقافة هذا المجتمع كان الإنسان سيئاً أو لا أهمية له بين أفراد مجتمعه.

ويمكن أن نعرف القيمة بأنها الصفات الشخصية التي يفضلها أو يرغب فيها الناس في ثقافة معينة.

وتقاليد المجتمع لها آثار في تجسيم القيم المعينة مما يوجه سلوك الأفراد وفقاً لها والمفروض أن القيم يجب أن يخضع لها جميع أفراد المجتمع ما لم يفضل بعضهم في تحقيقها لانحراف سلوكهم الفردي عنها، وتشمل الثقافة الاجتماعية العديد من القيم المختلفة يحصل كل فرد من المجتمع على قدر معين منها يتناسب مع قدراته الثقافية والعلمية والأخلاقية ولأسباب أخرى وعلى أي حال فإن هناك قدراً من القيم يأخذ بها غالبية أفراد المجتمع وتوجه سلوكهم وبهذا فإن القيم هي إحدى أسس الوحدة في المجتمع.

والقيمة قد تكون حافظاً لسلوك معين أو تكون في أحيان أخرى هدفاً لسلوك معين فالنفوذ الأسري كقيمة اجتماعية تجعل أفراد الأسرة ذات النفوذ يحافظون على شرف الأسرة ومكانتها أو يعملون على الحصول على الثروة والقوة حتى تصبح الأسرة ذات نفوذ وسطوة.

فالقيم الاجتماعية ذات طبيعة محافظة صعبة التغيير إلى حد كبير فإن القيم التي يستمد منها ذوي النفوذ لا يعملون أبداً على تغييرها حيث أنها هي مصدر نفوذهم ومكانتهم الاجتماعية غير أنه يمكن أن تتغير أنساق القيم بمؤثرات خارجية كظهور الثورة الصناعية في أوروبا التي أدت إليه من تقلص سلطات رجال الدين وظهور مبادئ العدالة والحقوق والواجبات، ثم تبدأ قيم جديدة في الظهور لتحل تدريجياً محل القيم القديمة.

والقيم الاجتماعية تمثل عنصراً هاماً من مكونات ثقافة المجتمع فهي تمثل كل ما له معنى في تقدير وضمير أفراد هذا المجتمع وجماعته من الموضوعات والمبادئ والظروف التي يؤمنون بصحتها أو بإيجابيتها أو سلبياتها والتي يرغبون أو لا يرغبون فيها مما يربط هذه القيم بأفكار الناس في المجتمع وذلك جعل لها طبيعة نفسية وأهمية خاصة تجعل الفرد يضحى في سبيلها بكل مرتض وغال.

ومن أهم الأدوار التي تؤديها مجموعة القيم السائدة في المجتمع هو الربط والتنسيق بين مختلف عناصر الثقافة في المجتمع من دين وعادات وتقاليد وعرف ونظم اجتماعية كثيرة أخرى مما يعطي هذه النظم

أساساً عقلياً يترسب في ذهن أفراد المجتمع في وحدة متناسقة من القيم التي يؤمن بها ويعملون في ضوءها ويعتبرون عدم التمسك بها خروجاً على إحدى العناصر الهامة لثقافة هذا المجتمع وتحدد القيم في المجتمع معان سامية وغايات وأهداف نبيلة يعمل أفراد المجتمع جاهدين للوصول إليها مما يجعل لنشاطاتهم وأعمالهم هدفاً ومعنى يجمع بينهم من أجل حياة سعيدة لا من أجل مجرد إشباع احتياجات ورغبات عارضة مما يجعل لوجود الإنسان وبقائه في الحياة مبرراً طيباً.

وقد تكون هذه القيم سليمة فتتجه بالفرد والمجتمع اتجاهات طيبة تؤكد المحافظة على كل ما هو مرغوب فيه من التقاليد والعادات وأنواع السلوك أما إذا كان نوع القيم السائدة في المجتمع غير مرغوب فيها ويسود المجتمع نزعات وسلوكيات يكون أساسها مجرد إشباع الاحتياجات والرغبات دون اهتمام بمعان مقدسة سامية تربط النظم الاجتماعية السائدة في المجتمع برباط من التنسيق المبني على أساس الفعل.

وعلى هذا فإن القيم هي الصفات المعترف بها والتي يجب أن يحصل عليها الأشخاص في المجتمع وهي التعبيرات أو التصورات الرمزية التي عن طريقها تنقلب هذه الصفات المرغوبة إلى تعبير مرئي ملموس.

وإذا عقدنا مقارنة بين القيم الاجتماعية في كل من الثقافة الريفية والحضرية لانتبهنا إلى أن القيم الروحية تسود حضارة المجتمعات الريفية حيث أن سكان هذه المجتمعات متدينون إلى درجة كبيرة كما أنهم يربطون

علاقتهم الاجتماعية إلى حد كبير على العرف والتقاليد وتسود بينهم الجوانب الغير مادية من الحضارة وكثيراً ما تنتشر بينهم الخرافات والرجعية والتمسك بكل قديم نتيجة لسوء فهم التعاليم الدينية.

كما يغلب الطابع المادي في الثقافة الحضرية على الجانب الروحي بصورة غير متوازنة حيث تسود حضارة المجتمعات الحضارية النزعة المادية، فالسكان الحضريون يفكرون غالباً مادياً في كل ما يصل بأحوالهم وأحوال أسرهم الحالية والمستقبلية حيث يتم التفاعل الاجتماعي الحضري في ضوء معايير علمية محسوبة على أساس مادي في كل ما يتعلق بأمور العمل والزواج والإنجاب مما يتبين معه أن نظرة الأفراد إلى كل ما يتعلق بحياتهم الاجتماعية والاقتصادية تكون نظرة واقعية مادية أكثر منها روحية.

ومن القيم الريفية أن الريفيين يرتبطون بالأرض ارتباطاً وثيقاً يصل إلى حد القداسة والعزوف عن المصلحة الشخصية في سبيل العائلة والمجتمع إلى جانب الشك والريبة من سكان المدينة كما أن العمل الزراعي في نظرهم هو من أهم الأعمال وأجلها قدراً لأنه يرتبط بنوع من الشعور الديني يعلم القوى أن العمل في الأرض ضرب من ضروب العبادة ومصدر للرزق ومن هنا ينظر الريفي إلى العمل الزراعي باعتباره أحد القيم المقدسة.

كما ينظر الريفي إلى إنجاب الأولاد باعتباره قيمة اجتماعية هامة في حياته لذا يقاس مركز العائلة بما تملكه من أرض وما لها من الأولاد إذ أن الأولاد يمثلون القدرة الإنتاجية وصفوة الاجتماعية وخاصة الأبناء الذكور.

ونظراً لارتباط هذه القيم الشديدة بحياة الريفيين فإن الاعتداء على الأرض هو اعتداء على الريفي نفسه يؤدي إلى أشد الصراعات وكذلك الحال بالنسبة للأبناء فهي مسألة حياة أو موت.

وبالمقارنة بقيم المجتمع الحضري نجد أن غالبية الحضريين يعملون في مهن غير زراعية لذا لا تمثل الأرض بالنسبة لهم أي قيمة مؤثرة حيث أن للثروة الشخصية لديهم قيمة أعلى إذ تقاس مكانة الفرد بما يقوم به من عمل أو يمتلكه من عقارات أو أموال في البنوك.

وليست لكثرة الأبناء أي مزايا اجتماعية في نظر الحضري فإنه عادة يقنع بالعدد القليل منهم فحياة الحضر ليست في حاجة إلى العصبية العائلية وفي وجود القانون يحدد الحقوق والواجبات.

كما أن نظام الأسرة الصغيرة في حياة الحضر قد أدى إلى انفصام عري العلاقات الوثيقة بين الأسرة الكبيرة وتحمل كل فرد مسئولية عمله فالكل كبيراً أو صغيراً يعمل في المجتمع محتملاً نتائج عمله وفي تقدير الحضريين أن موضوع الخصوبة وكثرة النسل أمر مرجعه إلى الاستعداد النفسي والعضوي وأنه لا مكان للفرقة بين مكانة الذكر والأنثى فلكل دوره في تيسير الحياة.

وإلى جانب ما سبق هناك مجموعة من القيم السائدة في المجتمع الريفي والخاصة بالإنجاب والمرأة وهي ما يلي:

١- أن الأولاد يمثلون القدرة الإنتاجية خاصة في الاقتصاد الزراعي البدائي الذي يحتاج إلى تدريب ومهارة أو إلى نوع من التخصص فالطفل يستطيع أن يقوم بكثير من العمليات الزراعية بأجر زهيد أو بدون اجر إن كان يعمل عند أسرته.

٢- إن الأولاد يمثلون قوة اجتماعية للأسرة حيث يساعدون في تحقيق هيبتها ومكانتها وهذا ما يعبر عنه أحياناً بالمثل الشعبي المصري العزوة حلوة حيث أن كبر حجم العائلة يقوى من سلطانها في المجتمع القروي.

٣- إن قيمة المرأة الولود تكون أعلى من قيمة ومكانة المرأة العقيم ونفس الشيء بالنسبة للرجال.

٤- تفضيل الذكر على الأنثى والاستمرار في الإنجاب حتى يقدر للأسرة أن تتجب ذكوراً وذلك المبررات المذكورة توا مضافاً إليها أن نظم التوريث في البلدان الإسلامية تقتضى أن يكون ميراث الذكور ضعف ميراث الأنثى الأمر الذي يقوي الاتجاه نحو إنجاب مزيد من الذكور لأنهم سيحافظون على ملكية الأسرة بعكس الأنثى يمكن أن تتقل ملكيتها إلى أسرة زوجها.

كذلك يلجأ القرويون إلى إلباس الذكور من الأطفال ملابس الإناث من الأطفال حتى لا يصاب الذكر بالحسد وذلك للاعتقاد بأن الضرر فيهم أقل جسامة من الذكر وهناك عدد غير قليل من الأمثال السائدة في العرف القروي ترفع من قيمة الرجل وتؤكد تفضيله على الأنثى ومن هذه الأمثال على سبيل المثال.

انتشار التفكير الغيبي

تسهم الثقافة التربوية المختلفة في انتشار التفكير الغيبي واستمراره وليس هذا في حاجة إلى إثبات لأن القدرية والتوكل والعشوائية والأنانية والشعوذة أمور شائعة منتشرة وافرة للعيان وهي تنعكس بالضرورة على الإنجاب وعدم تقدير الآثار السلبية للإفراط فيه.

القيم الثقافية انعكاس للظروف الاجتماعية الاقتصادية

تشكل القيم الثقافية وكذلك العناصر الثقافية الأخرى من خلال الظروف الاجتماعية للمجتمع الريفي المعين وسوف ندلل على ذلك من خلال بعض الأمثلة المتعلقة بالمجتمع القروي.

إذا نظرنا إلى المجتمع نجد أنه مجتمع زراعي تلعب الأرض والماء والحيوان دوراً أساسياً فيه لأن الإنتاج الزراعي التقليدي يعتمد على الجهد العضلي والعمل اليدوي ولهذا نجد أن معظم القيم القروية تدور في فلك الوسائل الإنتاجية وإذا أردنا أن نوضح ارتباط القيم الثقافية المشار إليها بالظروف الاجتماعية والاقتصادية نستطيع أن نشير إلى:

١- سيادة نمط الملكية الفردية وهي تسير في ركاب الرجل الذي يرث ضعف نصيب الأنثى الأمر الذي يعزز من سطوة الرجل وارتقاع مكانته عن المرأة.

٢- سيادة الذكر على الأنثى نتيجة لاعتماد الاقتصاد الزراعي المتخلف على الجهد البشري والقوة العضلية في الزراعي.

٣- ضيق الفرصة المتاحة للمرأة للمشاركة في العمل الزراعي.

مراجع الفصل الخامس

- ١- سيد الحسيني، محمود عودة: علم الاجتماع الحضري ١٩٨٩م.
- ٢- محمد محمود الجوهري وآخرون: ميادين علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤م.
- ٣- غريب سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩م، ص ١٥٢.
- ٤- حسن همام وآخرون: دراسات في علم الاجتماع الريفي، مذكرات غير منشورة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ، ١٩٩٢م.
- ٥- محمد محمود الجوهري: عليا شكري: علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥م، ص ١٤٥.
- ٦- غريب سيد أحمد، مرجع سابق، ص ١٥٦.
- ٧- عبد المنعم بدر: مقدمة في علم الاجتماع الحضري، القاهرة، دار السلام للطباعة ١٩٩٢م.
- ٨- المرجع السابق، ص ١٤٢.
- ٩- محمد الجوهري وآخرون، دراسة علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.
- ١٠- عبد المنعم بدر، مرجع سابق، ص ١٤٣.

الفصل السادس

الهجرة الريفية الحضرية

تعريف الهجرة

تسمى الهجرة أحياناً بالانتقال الأفقي الذي يشير إلى تغيير محل الإقامة والانتقال من مكان إلى مكان جغرافي آخر وذلك تمييزاً لها عن نوع آخر من الانتقال يسمى الانتقال الرأسي ويقصد به بالانتقال إلى أعلى أو إلى أسفل السلم الاجتماعي أو من طبقة اجتماعية إلى أخرى وقد يصاحب كلا من هذين النوعين من الانتقالات الأفقية والرأسية انتقالات عديدة كالانتقال من مهنة إلى مهنة أخرى أو من عمل إلى عمل وكلا النوعين من الانتقالات وثيق الصلة بالآخر إذ كثيراً ما ينتقل الأفراد أفقياً من مكان لآخر بدافع الرغبة في الانتقال رأسياً كالرغبة في تحسين أوضاعهم الاجتماعية على السلم الطبقي غير أنه كل انتقال أفقي يصاحب انتقاله رأسي بالضرورة والعكس صحيح.

وتوجد عوامل كثيرة متشابكة في بعض الأحيان تؤدي إلى الهجرة يمكن تصنيف هذه العوامل إلى عوامل دافعة وعوامل جاذبة وفيما يلي نبذة عن كل منهما:

العوامل الدافعة: وتوجد بالمناطق المهاجر منها ومن أمثلتها ما يلي:

١- الزيادة الكبيرة في عدد السكان بمنطقة معينة قد تكون عاملاً دافعاً إلى الهجرة منها إلى مناطق أخرى خاصة إذا لم يصاحب تلك الزيادة زيادة مناسبة في الموارد الاقتصادية.

٢- استنفاد الموارد الطبيعية في بعض المناطق الأخرى من أمثلة ذلك بعض المناطق التي يعيش السكان فيها على التعدين (استخراج الفحم أو الحديد أو غيرها من المعادن) أو استخراج البترول إذ عندما تنضب المناجم أو الآبار يضطر السكان المعتمدون عليها في عملهم ومعيشتهم إلى الهجرة إلى مناطق أخرى.

٣- الظروف الطبيعية غير المرضية كثيراً ما تدفع الأفراد والجماعات إلى الهجرة من أمثلة ذلك الزلازل والبراكين التي أحياناً ما تهدد المواطنين في بعض المناطق وتلحق بهم أضرار جسيمة في الأرواح والممتلكات كذلك الفيضانات العالية التي أحياناً ما تجتاح مناطق شاسعة مسببة خسائر فادحة والجفاف الشديد خصوصاً إذا ما تعاقب عاماً بعد عام في مناطق يعتمد فيها السكان على المطر التي تنمو عليها الأعشاب والمحاصيل.

٤- عدم القدرة على التكيف اجتماعياً أو سياسياً أو عنصرياً في بعض المناطق قد يكون سبباً من الأسباب التي تدفع بعض الأفراد إلى الهجرة إلى مناطق أخرى فالخلافات حول العقائد الاجتماعية أو الدينية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها كانت ولا تزال سبب في لجوء بعض الأفراد إلى الهجرة بسبب عدم قدرتهم على التكيف مع الآخرين في المناطق التي يعيشون فيها كل هذا إلى جانب أن الحروب والثروات أو على الأقل احتمالات نشوبها في بعض المناطق هي من العوامل التي قد تدفع بعض الأفراد إلى الهجرة وترك أوطانهم إلى مناطق أكثر أمناً واستقراراً.

٥- على أن هناك دوافع أخرى شخصية متعددة منها الرغبة في اكتساب خبرات جديدة والاستفادة من المعارف والخبرات المكتسبة أو في تحقيق مستوى معيشة أعلى ومستوى أعلى ومستوى أرفع من الرفاهية أو الانتقال إلى حيث يوجد الأهل أو الأصدقاء هذا إلى جانب بعض الدوافع كالخوف من القوانين أو التشكك فيها والخوف من الخزي أو العار بسبب فقدان المركز الاقتصادي أو الاجتماعي أو كثرة الخلافات بين الأهل والأقارب أو الجيران.

العوامل الجاذبة: وتوجد عادة بالمناطق المهاجر إليها ومن أمثلتها:

١- اكتشاف واستغلال موارد جديدة قد تكون عاملاً هاماً في جذب بعض الأفراد والجماعات إلى حيث توجد تلك الموارد الجديدة المكتشفة أو المستغلة حديثاً.

٢- التوسع الصناعي في بعض المناطق قد يجذب كثيراً من الأيدي العاملة في مناطق أخرى وبخاصة الريفيين للاستفادة من الأجور المرتفعة نسبياً والامتيازات التي تمنحها الصناعة.

٣- تمتع بعض المناطق بمميزات خاصة ومن أمثلة ذلك المناخ المعتدل الذي يسود في بعض المناطق مما يجعلها مناطق جذب لبعض الأفراد الذين يلائمهم هذا المناخ كذلك وجود بعض الخدمات كالخدمات الصحية أو التعليمية أو الترويحية في بعض المناطق يجعلها أيضاً

مناطق لبعض السكان الراغبين في المعيشة في مناطق تتوافر فيها مثل هذه الخدمات وقد كان خلو المناطق الريفية من الكثير من الخدمات وتركيزها بالمناطق الحضرية ما جعل الأخيرة مناطق جذب قوي للكثير من السكان الريفيين.

وقد تكون عوامل الجذب عوامل حقيقية قدر ما تكون تصورات لا أساس لها من الواقع، فقد يندفع عدد كبير من السكان الريفيين إلى منطقة حضرية تحت ضغط الظروف الاقتصادية السيئة ومستوى المعيشة المنخفض في الريف اعتقاداً منهم بوجود فرص عمل وفيرة وأجور مرتفعة في المدينة غير أن الحقيقة قد تظهر أن تلك الفرص غير متوافرة أو على الأقل ليست كافية لمقابلة احتياجات الأعداد الكبيرة من المهاجرين فتكون النتيجة زيادة البطالة المقنعة والسافرة بالمناطق الحضرية وخلق العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بها.

أنواع الهجرة

توجد تصنيفات كثيرة للهجرة منها تصنيف الهجرة إلى: الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية.

الهجرة الداخلية

يقصد بالهجرة الداخلية انتقال الأفراد من مكان إلى آخر داخل الدولة بقصد الإقامة الدائمة في المكان الجديد وهذا النوع من الهجرة عادة

لا تنظمه ولا تقيدته أية قوانين ذلك لأن من حقوق المواطنين في كافة الدول تقريباً حرية الانتقال من أي مكان لآخر داخل الوطن والهجرة الداخلي لها اتجاهات مختلفة تتبلور عادة فيما يسمى بتيارات الهجرة من وحدات إدارية لأخرى أمثلة ذلك انتقالات الأفراد من مركز إداري لآخر أو من محافظة لأخرى ومنها أيضاً تيارات الهجرة من الريف إلى الحضر أو من الحضر إلى الريف ومن الريف إلى الريف ومن الحضر إلى الحضر على أن المسافة بين المنطقة المهاجر منها وإليها في جميع هذه الحالات قد تتفاوت كثيراً في مداها كما وأن كل تيار من تيارات الهجرة يختلف عن الآخر في دوافعه وقوته (أي في عدد المهاجرين) وفي آثاره الاجتماعية والاقتصادية على المنطقة المهاجر منها وإليها وفيما يلي عرض لبعض تيارات الهجرة الداخلية.

١ - الهجرة من الريف إلى الحضر

الهجرة من الريف إلى الحضر أو ما يطلق عليه أحياناً من القرية إلى المدينة ليست أمراً حديثاً وإنما يحدث منذ زمن بعيد عندما أخذ الإنسان بنظام التخصص وتقسيم العمل واتجه بعض السكان إلى العمل بمهنة الزراعة وإلى الإقامة بالقرى قريبين من الأراضي الزراعية واتجه البعض الآخر إلى العمل بالمهن غير الزراعية من صناعة وتجارة وخدمات وغيرها إلى الإقامة في المدن وكلما زاد عدد سكان القرى زاد ضغطهم على الموارد الزراعية المحدودة وكلما قل نصيب الفرد من الدخل وانخفض مستوى

المعيشة وتظهر بعض السكان الزراعيين مهارات وقدرات في أعمال غير زراعية ويترك بذلك بعض السكان الريفيين قراهم صوب المدن سواء أكان لديهم معرفة أو خبرة بما يوجد بها من مهن وأعمال أو ليس لديهم ولم ينقطع في أي وقت من الأوقات تيار الهجرة من القرى إلى المدن، وإن كان في بعض الأوقات يقوي قليلاً مع سوء الحال في الريف ووجود مغريات في الحضر أو يضعف قليلاً مع تحسن الحياة في الريف وصعوبتها في الحضر وهناك العديد من القوى الدافعة والجاذبية كما سبق القول تؤثر في هذا الشأن.

حجم الهجرة من الريف إلى الحضر وخواص المهاجرين

وفقاً لتعداد ١٩٩٤م فإن الهجرة الريفية الحضرية قد أسهمت بنحو ٣١٪ من النمو الحضري في مصر خلال الفترة ٤٧ - ١٩٦٩، وحوالي ٢٧٪ خلال الفترة ٦٠ - ١٩٧٦ و ١٧.٥٪ خلال الفترة ٦٦ - ١٩٧٦ وقد بلغ عدد المهاجرين من الريف إلى الحضر في ١٩٧٦ حوالي مليون مهاجر (١٩٨٥) وبلغ عددهم في ١٩٦٦ حوالي ١.٣٩ مليوناً، نزح حوالي نصفهم إلى المحافظات الحضرية (القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس) و ٣٠٪ إلى محافظات الوجه البحري وحوالي ٢٠٪ إلى محافظات الوجه القبلي وقد تبين أن ٥٣.٣٪ منهم من الذكور، ٤٦.٧٪ من الإناث وغالبية المهاجرين في الفئات العمرية المنتجة وحوالي ٥٦.٣٪ منهم أميون ٢٦.٧٪ يقرأون ويكتبون، أما الباقيون الحاصلون على شهادات

أقل من المتوسطة ومتوسطة في غالبيتهم وعموماً فإن المستوى التعليمي للمهاجرين الريفيين كان أعلى من المستوى التعليمي للريفيين بصفة عامة معنى ذلك إن المتعلمين أقل رغبة في البقاء في الريف من غير المتعلمين.

آثار الهجرة من الريف إلى الحضر

من المعتقد أن الهجرة من الريف إلى الحضر تحدث للريف خسارة بشرية ومادية تتمثل في فقدانه لشطر من شبابه ربما في بعض المجتمعات ذات الكثافة السكانية العالية بالريف كما هو الحال في مصر قد لا يكون هناك إحساس بمدى وأثر أو قيمة هذا الفاقد إلا أنه حقيقة واقعية تحس بها أكثر بعض المجتمعات المتقدمة حيث يرون أن الشباب الذي ينعقد عليه الأمل كرجال المستقبل وكقادة للمنظمات والمؤسسات الريفية يترك الريف ويتجه إلى الحضر، والمشكلة ليست في نظرهم مشكلة نقص في الأيدي العاملة التي سرعان ما تحل محلها الآلات الميكانيكية بقدر ما هي فقدان أعداد من الشباب المتميز.

وفي مصر لا يمثل السكان المهاجرون من الريف إلى الحضر سوى نسبة صغيرة من جملة سكان الريف إلى حد أن نزوحهم لا يصاحبه شعور محسوس بانخفاض الضغط السكاني بما يعكس ارتياحاً أو ارتفاعاً ملموساً في مستوى معيشة بقية السكان في المناطق المهاجر منها ذلك لأن الزيادة الطبيعية الناتجة عن زيادة المواليد عن الوفيات في ظل خصوبة السكان العالية تجعل الزيادة في عدد السكان المناطق الريفية في إطار مستمر بما يعوض أي نقص بسبب الهجرة.

ولقد كانت الهجرة الريفية إلى المناطق الحضرية خاصة في الدول النامية حديثة التصنيع سبباً في خلق العديد من المشاكل بسبب نزوح أعداد كبيرة من المهاجرين إليها أكثر مما نستطيع أن تستوعبه مختلف الأنشطة الاقتصادية بها فلا الصناعة ولا التجارة ولا مختلفة الخدمات أصبحت بقيادة على أن تشغل الأعداد الكبيرة من المهاجرين فضلاً عن أن غالبيتهم لا تتوفر لديهم المعارف ولا الخبرات والكفاءات والموانع اللازمة للقيام بأنواع الأعمال في تلك المناطق وكانت النتيجة تكديس المناطق الحضرية بأعداد كبيرة من السكان وانتشار البطالة المقنعة والسافرة وظهور مشاكل الإسكان والمواصلات والصحة والتعليم والغذاء والجرائم والبغاء وغيرها مما تنوء به بعض المدن، وقد كان لسهولة وسائل الاتصال والانتقال أثره في زيادة عدد المهاجرين صوب المناطق الحضرية على أن المناطق الحضرية في بعض الدول استغادت من هجرة الشباب الريفي إليها والذي سد نقص في الأيدي العاملة على الأقل غير الفنية وغير الماهرة فقد قبل المهاجرون العمل بأجور منخفضة بسبب قلة كفاءتهم أو كثرة عددهم بالنسبة للمتاح من فرص العمل وبسبب عدم قدرتهم على التنظيم لغرض المساومة على أجور مرتفعة على الأقل في البداية خصوصاً في ظل غياب التشريعات العمالية أو عدم تطبيقها بدقة.

والنازح من القرية إلى المدينة يعاني من مشاكل قوية حتى يتكيف اجتماعياً مع الحياة المدينة بسبب الاختلاف بين طبيعة الحياة الريفية التي تسودها نظم العلاقات الأولية وطبيعة الحياة الحضرية حيث تسود نظم العلاقات الثانوية، فالمهاجرة من مجتمع قروي منعزل ومتجانس تسوده العلاقات الشخصية والقليل من التخصصات الدقيقة والاعتماد على الآلات البسيطة والاعتماد الضعيف على الإبداع الفردي والعمل الشاق يجد نفسه فجأة في بيئة مغايرة تماماً لها ألفه فيقع في حيرة شديدة لما يسوده من حرية شخصية بين الجماعات الثانوية وغالباً ما يتعرض الشباب الريفي لنوع من الارتباط لأن وسائل الضبط الاجتماعي القديمة لم تعد قائمة ويبدو العالم الحضري عالماً بلا أصدقاء يتزاحم فيه الأفراد ويتنافسون ويتصارعون في سبيل الحصول على مكاسب شخصية.

ويجد كثير من المهاجرين من القرية إلى المدينة أن عليهم تغيير مهنتهم بعد الهجرة وهذا شيء طبيعي الأمر الذي يتطلب أعداداً وتدريباً وتكييف مهني للمهاجرين حتى يكتسبوا المهارات والقدرات اللازمة للعمل بالمهن الجديدة والتي تختلف في متطلباتها من حيث الخبرة والكفاءة لا عن مهنة الزراعة فحسب بل أيضاً عن المهن غير الزراعية المماثلة بالمناطق الريفية فالصناعات والتجارة والباعة والحرفيين بل والمدرسين والأطباء الريفيون لاشك أقل خبرة ومهارة من نظرائهم بالمناطق الحضرية إنهم يعلمون تحت ظروف بيئية واجتماعية واقتصادية وتكنولوجية أقل تقدماً من مثيلاتها في الحضر.

والمهاجرون إلى المدن المصريين ربما يصابهون بعض الشيء من المهاجرين من الريف إلى الحضر في الدول النامية في كونهم عادة فقراء رقيقي الحال يفدون بقليل جداً من رؤوس الأموال إن وجد شيء من ذلك لديهم ولا يمكنهم البدء في مشروعات أو أنشطة اقتصادية يعتد بها والنتيجة أنهم يتجهون إلى العمل كعمال أجراء في المصانع حيث يقومون بالأعمال التي تتطلب بالضرورة درجة عالية من الخبرة والمهارة على الأقل في البداية أو يلجأون إلى بيع سلع يجوبون بها الشوارع أو يجلسون بها على جوانب الطرقات أو في بعض أنواع مختلفة من الخدمات.

والهجرة من الريف إلى الحضر لا تستلزم من المهاجرة أن يتحمل فقط الصدمة الثقافية بالمدينة ولا أن يعد نفسه مهنياً وكيف نفسه اجتماعياً لثقافتها وإنما أيضاً لظروفها وأوضاعها الاقتصادية، فالمهاجرون الريفيون القادمون إلى المدينة عادة ما يكونون ملاكاً لمساكنهم في المناطق النازحين منها، حقيقة أن تلك المساكن عادة ما يكون مستواها منخفضاً من حيث البناء والتسهيلات السكنية من مياه شرب ومجاري وإنارة وأثاث وغير ذلك إلا أنهم عادة لا يدفعون نظير الإقامة بها إيجاراً أو مصروفات تذكر وأول ما يصادف المهاجر إلى المدينة من مشاكل كبيرة هو العثور على مسكن بإيجار يستطيع أن يؤديه في ظل أجره أو دخله الضئيل على الأقل في البداية، هذا إذا وفق في العثور على مكان للإقامة وعادة ما يكون ذلك بعد أن يحل ضيفاً على أقاربه ومعارفه فترات تطول أو تقصر حسب علاقته وصلاته القرابية بهم.

وإلى جانب صعوبة الحصول على مسكن واستيفاء جزء كبير من الدخل فيه وهو أمر لم يكن يتوقع مدى فداحته فإنه يواجه أيضا مصروفات أخرى عديدة لم يكن يحسب لها حساب وفي مقدمتها نفقات المواصلات والملبس وغيرها.

وكثيراً ما تضطر أسر المهاجرين الريفيين تحت وطأة متطلبات المعيشة أن تقيم كل في حجرة في مناطق نائية في أطراف المدن في بيوت غير صحية يقل مستواها من كافة النواحي أحيانا عن تلك التي نزحوا منها، كما وقد تضطروهم سوء حالتهم الاقتصادية وعدم إمكانهم مواجهة مستلزمات المعيشة ذات التكاليف المرتفعة في المدينة إلى الاستدانة والعجز عن دفع الديون ثم الوقوع في مشكلة مع الدائنين ويصبحون معتمدين على غيرهم لكي يعولهم وهناك من يضطر إلى امتهان معن لا تضيف شيئاً إلى الإنتاج القومي كالتسول أو أخرى وضيفة ومنهم من يقعوا صرعى لتوتر أعصابهم ويكون مصيرهم الإصابة بمختلف الأمراض العصبية ومنهم من نحرف فيلجأ إلى البغاء والسرقة والإجرام وغيرها من الأمراض الاجتماعية التي تتصف بها المدن الكبيرة.

وربما يسبب توقع المشاكل الاقتصادية بالمدينة كثيراً ما يلجأ بعض المهاجرين خاصة أولئك النازحين من الوجه القبلي إلى عدم اصطحابهم لأسرهم معهم على الأقل في بداية الهجرة إلى أن يقترب بهم الحال في عمل ومسكن ويصبح في مقدورهم إعالة أسرهم في البيئة الجديدة ذات التكاليف المرتفعة عن نظيرتها في القرى.

إن تصورات ومعتقدات سكان الريف عن مدى ارتفاع دخول السكان بالحضر أحياناً ما تكون خيالية أو مبالغاً فيها كما وأن توقعاتهم عن الأعباء المعيشية قد تكون أيضاً خاطئة بسبب ذلك يواجهون بصدمة اقتصادية قد تصل في ذمتها إلى حد حمل بعض المهاجرين إلى الارتداد والعودة إلى قرارهم بعد قضاء فترة من الوقت بالمدينة وبعد أن يكونوا قد عجزوا عن تكيف أنفسهم لظروفها الاقتصادية وأنفقوا ما قد يكون لديهم من بعض المدخرات والعودة إلى الريف في ظل هذه الخبرات السيئة محملين بذكريات مريرة تزيد أحياناً من كراهية سكان الريف للحضر على أن المهاجر الذي يمكنه تحمل الصدمات السابقة والذي يستطيع التكيف اجتماعياً ومهنياً لحياة المدينة يصبح في مستوى معيشي أعلى من نظائره الذين بقوا في الريف.

٢- الهجرة من الحضر إلى الريف

قد يبدو طبيعياً أن يهاجر الأفراد من الريف إلى الحضر بسبب ما يوجد بالمناطق الحضرية من مغريات وقوى جاذبة عديدة وكنتيجة لسوء الحالة في المناطق الريفية أما أن ينتقلوا من الحضر إلى الريف فهذا أمر قد يبدو غريباً وإن كان دائم الحدوث، الهجرة من الحضر إلى الريف لها أسباب عديدة وتختلف تلك الأسباب من مجتمع لآخر وفي نفس المجتمع الواحد من وقت لآخر على أن الحالة التي يكون عليها كل من الريف والحضر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لها دخل كبير في

هذا الشأن فقد يهاجر الناس من الحضر إلى الريف رغبة في المعيشة في مكان هادي بعيداً عن صخب المدينة وضوضائها وزحامها الذي يجعلها أشبه بالسجن الضيق الذي يصعب التحرك فيه كما قد يهاجرون إلى الريف بقصد الإقامة بمسكن فسيح بإيجار معتدل وفي بيئة ذات جو نقي بعيداً عن الازدحام السكني وخصوصاً في ظل ندرة المساكن ببعض المدن وبعض الأفراد خصوصاً أولئك الذين من أصل ريفي قد ينتقلوا إلى الريف لأنهم فشلوا في أن يحققوا بالمدينة ما كانوا يصبون إلى تحقيقه من دخول عالية ومستويات معيشية مرتفعة وذلك إما بسبب صعوبات اقتصادية أو كساد أو كوارث أو غير ذلك من الأسباب.

وفي زمن الحرب والتهديد بها يتجه بعض الناس عادة إلى الريف باعتباره مكاناً آمناً للإقامة كما أنه في زمن الأزمات الاقتصادية والبطالة يعتبر المكان الذي يمكن فيه انتزاع ضروريات الحياة حتى ولول لم يكن في صورة دخول فورية أو منتظمة وأن من الأيسر الحصول على الاستقرار والطمأنينة والراحة النفسية بعيداً عن الصراع والتنافس في المدينة رغم ما فيها من ترف ومريجات على أنه توجد طائفة من الناس الذين يفضلون بعد انتهاء مدة خدمتهم بالمدينة قضاء الفترة الباقية من حياتهم في الريف حيث يستطيعون امتلاك قطعة من الأرض الزراعية يقيمون عليها مشروعاً زراعياً كطريقة للحصول على دخل إضافي أو شغل لوقت الفراغ إن لم يكن بقصد الربح والاستثمار.

آثار الهجرة من الحضر إلى الريف

لا يعتقد أن تيار الهجرة من الحضر إلى الريف يحمل في طياته آثاراً ذات بال على المناطق الحضرية المهاجر منها، ربما لأسباب كثيرة منها ضعف هذا التيار ممثلاً في العديد القليل من المهاجرين وانخفاض مستواهم بصفة عامة عن نظائرهم من السكان الحضريين المتبقين بالمناطق المهاجر منها وإذا كان لهذا التيار ثمة مميزة فهي تخفيف عبء طفيف عن المناطق المهاجر منها بحكم ان المناطق الحضرية أصبحت تئن من كثرة ما بها من سكان مهاجرين إليها لا يتوافر لهم سبل العيش، والذين أصبحوا يعرقلون تقدم المناطق الحضرية ويقفون حجر عثرة في سبيل تحسينها بسبب ما يصاحب وجودهم من مشاكل عديدة الأمر الذي يجعل بعض المصلحين يراودهم من آن لآخر فكرة إعادة ترحيل المهاجرين الحضريين الذين من أصل ريفي الذين لا عمل لهم في بلدانهم الأصلية.

وفي ظل ضعف تيار الهجرة من الحضر إلى الريف وفي ظل خصائص المهاجرين لا يبدو أن الريف يستفيد من المهاجرين إليه من المناطق الحضرية سواء لقلّة عددهم أو لعدم استقرارهم أو لعدم رغبتهم في العمل أو البقاء فيه بصفة مستمرة، حقيقة أن الصفات الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين إليه من المدينة قد تكون أعلى نسبياً من صفات سكان الريف غير أن اتجاهاتهم غير المرغوبة نحو الريف تجعل منهم أفراداً غير ذي فائدة كبيرة بالنسبة لإحداث تغيرات مرغوبة في الريف حتى وإن كانوا مقيمين به وذلك لتعلقهم بالمدينة وتطلعهم إلى اليوم الذي ينتقلون إليه إليها.

وتتباين قدرة المهاجرة الحضري على التكيف للأوضاع في البيئة الريفية حسب خليفة الاجتماعية فالذين من أصل حضري يواجهون بصعوبات أكثر بكثير من الذين من أصل ريفي بسبب القيم والتقاليد الحضرية التي تأصلت في نفوسهم طوال حياتهم في المناطق الحضرية كالعادات في العمل وتدبير شؤون المنزل واقتصادياته والأوضاع الاجتماعية وطرق ووسائل الترويح كل هذه وغيرها تختلف وتتناقض مع متطلبات الحياة بالمجتمع الريفي، أما الصعوبات الاقتصادية فتتوقف على الوضع الاقتصادي للمهاجر نفسه فإن كان لديه الدخل الكافي استطاع إلى حد كبير أن يواجه المشاكل الاقتصادية في الريف وإلا فإن المشكلة تصبح أكثر تعقداً وقد يعجب البعض من القوب بأن أولئك الذين من أصل ريفي يجنون هم الآخرون صعوبة في التكيف للحياة الريفية بعد أن يكونوا قد امضوا فترة من الوقت بالمناطق الحضرية غير أن تلك حقيقة واقعة ترجع إلى أن ما اعتنقوه من قيم وتقاليد وعادات وما تعودوا عليه من عادات في السلوك والاتجاهات قد أصبح مختلفاً عن مثيله بالمناطق الريفية الأصلية التي نشأوا فيها وهم بذلك يجدون أنفسهم في حيرة بين جديد يصعب التخلي عنه وبين قديم يصعب الرجوع إليه على أن بعضاً من المهاجرين من الحضر إلى الريف سواء كانوا من أصل حضري أو ريفي كثيراً ما يظلون ولفترة قد تطول يرثون فقدان الحرية الشخصية ومستوى المعيشة والخدمات وغيرها من المميزات التي كانوا يعيشون في ظلها بالمناطق الحضرية وقد يفكر البعض منهم في العودة إلى الحضر مرة ثانية.

بمقارنة حجم تيار الهجرة من الريف إلى الحضر بتيار الهجرة من الحضر إلى الريف في كل من ١٩٦٦م و ١٩٧٦ نجد أن الأول كان أكبر كثيراً من الثاني وتعزي الزيادة المطردة في نسبة السكان الحضريين والنقص المطرد في نسبة السكان الريفيين في التعدادات المختلفة حتى ١٩٧٦م إلى عامل الهجرة الحضرية في المحل الأول خاصة في ظل أن معدل الخصوبة في الريف أعلى منه في الحضر بمعنى أنه لا يمكن أن يعزي الزيادة في نسبة السكان الحضريين إلى ارتفاع خصوبتهم.

على أنه قد لوحظ أن نسبة كل من السكان الريفيين والحضريين لم يحدث لهم تغيير محسوس في تعداد ١٩٨٦ مقارنة بتعداد ١٩٧٦ ولا يعني ذلك أن الهجرة قد توقفت بين الريف والحضر ولكن قد يعني ذلك أن تيار الهجرة من الريف إلى الحضر ومن الحضر إلى الريف قد تقاربا في الحجم أو أن نسبة أعلى من الحضريين قد هاجروا هجرة خارجية خلال تلك الفترة مما قلل من تأثير هجرة الريفيين إلى الحضر على نسبة كل من السكان الريفيين والحضريين على أي حال فإن في ظل عدم وجود دراسات حديثة عن هذا الموضوع لا يمكن الجزء بصحة أي من هذه التفسيرات.

٣- الهجرة من الحضر إلى الحضر

يقصد بهذا النوع من الهجرة انتقال الأفراد من منطقة حضرية إلى منطقة حضرية أخرى ولقد كان من المعتقد إلى عهد قريب أن هذا التيار ضعيف للغاية غير أن نتائج تعداد السكان بالعينة في عام ١٩٦٦ وما

تبعه من بحوث وأوضحت أن هذا التيار هو أقوى تيارات الهجرة في مصر مقياساً بعدد ما يتضمنه من مهاجرين يليه قوة من ناحية عدد المهاجرين تيار الهجرة من الريف إلى الحضر فقد بلغ عدد المهاجرين من الحضر إلى الحضر ١٦٩٨١١ مهاجراً بينما بلغ المهاجرين من الريف إلى الحضر ١٣٩٧٤٠٦ مهاجراً في ١٩٦٦م وفي ١٩٧٦م بلغ عدد المهاجرين من الحضر إلى الحضر حوالي ٢.٠١٩ مليون مهاجراً مقابل حوالي مليون مهاجر من الريف إلى الحضر (١٩٨٥) غير أن هذا التيار لا يحظى بالأهمية التي نالها تيار الهجرة من الريف إلى الحضر لأنه من ناحية لا يؤثر على حجم النمو السكاني في الحضر ككل ولأن المهاجرين من الحضر إلى الحضر عادة ما يكونون أكثر قدرة على التكيف مع الحياة الحضرية في الأماكن المهاجر إليها.

وهناك الكثير من الأسباب التي تدفع الناس إلى الهجرة من الريف إلى الحضر أو التي تجذبهم إلى الحضر بحيث تبدو وكأن هجرتهم أمراً مطلقاً للغاية عكس ما يبدو عند محاولة التفكير في أسباب الهجرة من منطقة حضرية إلى منطقة حضرية أخرى، الحقيقة أن أسباب الطرد والجذب موجود بالنسبة لكل حركة مجردة أيا كان اتجاهها غير أنه في بعض الحالات قد تكون عوامل الطرد كثيرة وقوية من حيث تأثيرها كعوامل الجذب أو العكس والحضر في مصر كما سبق القول يتكون من المدن وهي بدلان متفاوتة تفاوتاً كبيراً من حيث ظروفها وبالأخص فرص العمل

والترقي ومستوى الأجور، وما تتمتع به بالعديد من الخدمات التعليمية والصحية وغيرها ومن ثم كان بديهياً أن تكون بعض هذه البلدان أكثر جذباً للسكان الحضريين من غيرها بحكم ما لها من ميزة نسبية.

٤- الهجرة من الريف إلى الريف

يعتبر هذا التيار أضعف تيارات الهجرة الأربعة ففي مصر بلغ عدد المهاجرين من المناطق الريفية إلى مناطق ريفية أخرى ٩٨٥٧٣ مهاجراً في ١٩٦٦ ذلك لا توجد بالأخص في الوقت الحاضر بعد أن تم استصلاح الكثير من الأراضي البور في الدلتا والوادي من فرص العمل ولا المميزات الاقتصادية والاجتماعية في معظم المناطق الريفية الأخرى فأجور العمال الزراعيين تكاد تكون متقاربة في معظم المناطق وفرض تملك أو استئجار أراضي زراعية حالياً لم تعد أيضاً ميسورة بشكل كبير في منطقة دون أخرى بما يغري بالهجرة وإذا كان هناك فروق أو مميزات اقتصادية فإنها لا تكون بالدرجة من الإغراء ما يجعل زراعاً من محافظة معينة يهاجرون للعمل بالزراعة في ريف محافظة أخرى، وإن حدث ذلك فإن أعداد هؤلاء المهاجرين تكون عادة قليلة للغاية باستثناء أولئك الذين يهاجون بغرض تملك أو استئجار بعض الأراضي حديث الاستصلاح تحت إغراء التيسيرات والتسهيلات التي تقدمها الدولة من أراضي ومساكن وحيوانات وقروض وغير ذلك لما كان معظم المهاجرين من المناطق الريفية إلى مناطق ريفية أخرى ولما كان عددهم قليلاً وصفاتهم وخواصهم

الاجتماعية والتعليمية لا تختلف كثيراً عن نظائرهم من الريفين فإن المناطق الريفية المهاجر منها وإليها على الأقل في بلد كمصر لا تتأثر كثيراً بمثل هذه الهجرة إلا في حالات قليلة وللحجرة أشكال عديدة ومتنوعة ويمكن أن نميز منها على الأقل الأشكال التالية:

أشكال الهجرة

هجرة فردية أو جماعية:

- الهجرات الفردية مثال هجرة الأفراد العاديين لسبب أو لآخر من الأسباب التي سوف نتضح بعد قليل.
- الهجرات الجماعية وهي عادة تكون منظمة- لمجموعات من الناس مثل الهجرة أو الانتقال للغزو والحرب والهجرة لأسباب طبيعية مثل المجاعات أو الزلازل وهكذا.

هجرات اختيارية أو إجبارية:

- الهجرات الاختيارية هي الشكل العادي والمسيطر وهي التي تحدث طوعاً لا كرهاً.
- الهجرات الإجبارية هي الهجرات القهرية التي يضطر فيها الفرد إلى الهجرة لأسباب متعددة قد تكون طبيعية أو دفاعية عسكرية كهجرة أهالي محافظات القناة مثلاً أو تنظيمية مثل تهجير أهالي النوبة أو سياسية مثل طرد أهالي فلسطين وهكذا.

هجرات التبادل واللاتبادل المكاني:

- هجرات التبادل المكاني: وتعني الانتقال من المجتمع المحلي الأصلي إلى مجتمع محلي آخر في نفس الوطن أو حتى الانتقال من وطن إلى آخر مثل الهجرة الموسمية كهجرة البدو للرعي والزراعة والهجرة السياحية سواء كانت داخلية أو خارجية والهجرة للعمل في الداخل أو الخارج والهجرة للتعليم كهجرة الطلبة والهجرة للزواج والطلاق (هجرة الإناث غالباً) والهجرة للتجنيد مثل الضباط والجنود.
- هجرات اللاتبادل المكاني: وفيها يظل الشخص في وطنه وفي مجتمعه المحلي غالباً مثل من طبقة لأخرى أو من مهنة إلى مهنة أخرى.

هجرات مؤقتة وهجرات دائمة:

- الهجرات المؤقتة هي التي يعود فيها الشخص إلى موطنه الأصلي مرة أخرى سواء في الداخل أو في الخارج في مدى أقل من سنة واحدة فإذا ما تعلق الأمر بالخارج فإن الشخص فيها لا يحدث له تبديل في الجنسية.
- الهجرة الدائمة وهي تعني الإقامة الدائمة (مدة عام فما فوق) في المواطن أو الوطن الجديد وعدم العودة الدائمة إلى الموطن الأصلي وهذا إذا ما بقي بالهجرة الخارجية يحدث تبديل للجنسية في بعض الأحيان.

الهجرة الخارجية:

يقصد بالهجرة الخارجية انتقال السكان من دولة إلى أخرى بهدف تغيير الإقامة بصفة مؤقتة أو دائمة على أنه من المتعذر وضع حدود فاصلة بين الهجرة الخارجية الدائمة والهجرة الخارجية المؤقتة غير أن المهاجرة بصفة دائمة عادة ما لا تكون لديه النية للعودة إلى موطنه الأصلي مرة أخرى.

ومعظم المهاجرين المصريين هجرة خارجية دائمة عادة ما يتجهون إلى الدول الصناعية المتقدمة وخاصة إلى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وبعض الدول الأوروبية حيث توجد بهذه الدول فرص العمل والتوظيف والإنتاج والارتقاء المهني والعلمي بالإضافة إلى الدخل المرتفع لأصحاب الكفاءات العلمية ولذا فإن أغلب المهاجرين إلى هذه البلدان هم عادة من أصحاب الكفاءات العلمية أما غالبية المهاجرين المصريين إلى الخارج هجرة مؤقتة فإنه يتمثلون في المصريين الذين يذهبون للعمل فترات محددة غالباً في الدول العربية البترولية ولا يعرف على وجه التحديد عدد المهاجرين المصريين إلى الخارج غير أن عدد المصريين بالخارج في تعداد ١٩٨٦ يشير إلى أنهم يبلغون أكثر من ٢ مليون نسمة.

ولم يكن لهجرة المصريين للخارج أي وزن منذ بداية القرن الحالي وحتى بداية الستينات ولكن خلال الستينات والسبعينات تزايدت أعداد المصريين بالخارج بمعدلات كبيرة بسبب الزيادة في عوائد البترول في عدد

الدول العربية وحاجة هذه الدول إلى العمالة المجلوبة من الخارج لتنفيذ برامج التنمية المكثفة بها ولعدم توافر مثل هذه العمالة في تلك الدول بدرجة كافية لأسباب ديموجرافية ترتبط بانخفاض عدد السكان أو أسباب اجتماعية وثقافية كتحریم عمل المرأة في كثير من المجالات وكانت مصر هي البلد العربي الذي يزخر بأعلى عدد من الكفاءات التي يمكنها تلبية رغبات هذه البلاد.

الآثار المترتبة على الهجرة الخارجية

اهتمت كثير من الدراسات بتحديد الآثار الإيجابية والسلبية لهجرة المصريين للخارج وبخاصة هجرة العمالة المصرية إلى الدول العربية وأوضحت نتائج بعض هذه الدراسات أن أهم الآثار الإيجابية لهذه الهجرة تتلخص في التأكيد على حرية الشخص وحقه في العمل خارج وطنه وعودته إلى وطنه متى شاء والتخفيف من الأعباء الناجمة من التضخم السكاني وتدعيم العلاقات بين مصر والدول وأخرى وزيادة موارد الدولية من العملة الصعبة.

أما الآثار السلبية فيتمثل أهمها في نقص العمالة الفنية المدربة مما أدى إلى ارتفاع أجورها والتنازلات الوظيفية للعاملين في دول المهجر مما يكون أحياناً ماساً بالكرامة الوطنية، إهدار قيمة العمل نتيجة حصول المهاجر في بلد المهجر على أجور مرتفعة مع مجهودات متواضعة

بالمقارنة بالحال في مصر، وارتفاع معدلات التضخم وتدهور الروابط الأسرية وتراخي الشعور بالانتماء وارتفاع نسبة الإعالة واضطرار الدولة لتعويض نسبة الفاقد في رأسمالها البشري بعمالة غير مدربة واحتمال تعرض العمالة المصرية المهاجرة للاستغناء عنها فجأة.

التغيرات المصاحبة لهجرة الريفيين المصريين إلى الخارج

أوضحت نتائج بعض الدراسات التي أجريت عن هجرة الريفيين المصريين للعمل بالخارج إلى أن هجرتهم قد ترتب عليها صاحبها بعض التغيرات الهامة فقد أشارت نتائج دراسة خفاجي عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة المؤقتة من إحدى القرى المصرية إلى حدوث تحول واضح في دور المرأة الريفية التي هاجر زوجها حيث تحولت من زوجة تابعة تماماً لزوجها إلى امرأة تستطيع الاعتماد على نفسها في تسيير أمور منزلها وأولادها أثناء غياب الزوج.

كما أوضحت نتائج الدراسة أيضاً أن بعض مدخرات المهاجرين فقد وجهت إلى عملية التوسع في مصانع الطوب التي جذبت أعداد كبيرة من العمالة الزراعية وأوضحت الأبحاث عن بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول العربية النفطية أنه قد ارتبط بهجرة المشتغلين بالزراعة تحول أعداد من العمال الزراعيين إلى المهن أخرى خاصة في مجال البناء وأن هجرة القرويين للعمل بالدول النفطية لم تقتصر على عمال الزراعة

الأجراء فقط، بل شملت صغار الحائزين نتيجة التضخم وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وانخفاض العائد من الزراعة كذلك فإنه قد صاحب الهجرة تغير في القيم الاجتماعية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي لصالح مهن أخرى غير زراعية كالحرف كما زادت حدة المضاربة على الأرض الزراعية وحدث أيضاً تغير في بعض الأدوار الاجتماعية التقليدية للمرأة القروية خاصة أدوارها على مستوى المجتمع المحلي وصاحب هجرة الآباء للعمل بالدولة العربية خلل في بعض وظائف الأسرة القروية خاصة وظيفة التنشئة الاجتماعية.

وقد أوضحت نتائج دراسة أجراها أبو مندور وآخرون أن أوجه التصرف في المدخرات التي كونها المهاجرين للخارج قد تمثلت في شراء أجهزة منزلية، تسديد الديون شراء أرض للبناء وبناء منزل وأخيراً ماشية وتوصلت دراسة أخرى إلى نتائج مشابهة حيث أوضحت أن أهم مجالات الاستثمار للتحويلات النقدية هي على الترتيب بناء منزل، شراء أرض زراعية، شراء أرض بناء، زواج المهاجر أو تزويجه لبعض أبنائه، شراء سيارة أو جرار زراعي، فتح محل بقالة أو عمل بالتجارة وإنشاء مزرعة دواجن أو إنتاج حيواني.

وقد بينت إحدى الدراسات عدة آثار ترتبت على هجرة القرويين للعمل بالخارج من بينها انخفاض نسبة السكان في فئات العمر الوسطى، التحسن الملحوظ في الحالة التعليمية للسكان، تأجيل الزواج، زيادة التحول إلى نمط الأسرة النووية، رفع مستوى معيشة الأسرة، توسيع دور المرأة في الحياة الاقتصادية للأسرة.

وتوصلت الدراسات إلى عدة نتائج توضح التغييرات البنائية التي صاحبته وظيفة الأسرة كنتيجة لهجرة وعودة رب الأسرة من بين هذه التغييرات: تغير تركيب الأسر من ممتدة إلى مركبة إلى بسطة ارتفاع مستوى المعيشة زيادة حجم الحياة الزراعية، انخفاض درجة الاكتفاء الذاتي للأسرة، زيادة درجة التماسك الأسري، تغير في الأدوار الوظيفية لأفراد الأسرة وتقلص سلطة كبار العائلة في اتخاذ القرارات.

ما سبق يتبين أن هجرة بعض السكان الريفيين للعمل في الدول العربية قد ترتب عليها بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتباينة وعموماً فإن ظاهرة هجرة المزارعين قد غيرت بعض الأفكار الشائعة عن سلبية الفلاح المصري وعدم رغبته في المخاطرة والتصاقه الشديد بالأرض.

وأخيراً يمكن إيجاز أهم التغييرات التي ترتبت على تحول العامل من العمل في مجال الزراعة إلى العمل في مجال الصناعة فيما يلي:

١- تحول من الحياة الأسرية التي تنتم بالعلاقات الوطيدة وكيانه وتوافر أسباب الأمن والرعاية فيها إلى حياة تواجه فيها مشكلات تتصل بالإسكان وبرعايته لأسرته وإشرافه على أبنائه إلى غير ذلك.

٢- تحول من حياة الزراعة التي تعتمد كثيراً على قيود ونظم تتصل بساعات عمل معينة أو اتباع تعليمات محدد إلى حياة ترتبط بالنظام الدقيق الذي لا بد من الأخذ به.

٣- تحول من طبيعة عمل تسمح له بإقامة الشعائر والطقوس الدينية إلى العمل الذي لا يسمح له في أغلب الأحيان بترك الآلات أثناء دورتها لأداء الصلاة في وقتها على العكس ما ألفه في عمله الزراعي.

٤- تحول علاقاته بمن يعمل معه من حياة يشعر فيها باستقلال كيانه الذاتي إلى قبول إشراف دقيق قد يؤدي إلى خلق مشكلات في علاقاته بالمشرفين لأنه لم يتعود على مثل هذا النوع من الإشراف.

٥- تحول من تعاون مع الآخرين الذين يعمل معهم في الزراعة إلى تنافس بينه وبين زملائه في المصنع مما لم يألفه من قبل ويترتب على ذلك صعوبات لعلاقته ببيئته الجديدة.

٦- ازدياد أوقات فراغه في مجال الصناعة بعد أن كانت هذه الأوقات محدودة.

٧- تحول من مسكن ريفي له طبيعته إلى مسكن فيه الحياة تكتظ بأهلها مما يجعله يعاني من تحديد لحرية ومواجهته لمشكلات متعددة.

٨- تأثره بمشكلات التحول من مجتمع الزراعة إلى مجتمع الصناعة وما يرتبط بهذا التحول من ظهور آفات اجتماعية كتشرد الأحداث والبيعاء والتسول وارتفاع نسب الطلاق وما إلى ذلك.

٩- تحول في حياة الأسرة وعلاقتها بعد أن دخلت المرأة ميدان العمل ما يترتب على ذلك من حرية شخصية وكيان مستقل فضلاً عما تعرضت له الطفولة من حرمان من الرعاية الأسرية.

١٠- تحول من أداء عمل له تقديره في نظر الذي يعمل في إطاره إلى عمل يفرض عليه القيام به ويبدو تافهاً من وجهة نظره مما يفقده مركزه الاجتماعي وتقدير لنفسه.

١١- تحول من عامل زراعي يعمل في إطار جماعات طبيعية إلى عامل يتحمل إلى جانب مهمة قيامه بعمله مهمة عضوية جماعات ولجان عديدة داخل مصنعه وخارجه في مجلس إدارة المصنع وفي اللجنة النقابية وفي التنظيمات الشعبية وغير هذه من التنظيمات والجماعات التي توجد في بعض المجتمعات الصناعية العربية.

المراجع المستخدمة في الفصل السادس

- ١- حسن همام وآخرون: دراسات في علم الاجتماع الريفي، مذكرات غير منشورة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ، ١٩٩٢م.
- ٢- محمد الغريب عبد الكريم: سوسيولوجيا القرية، القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، مذكرة غير منشورة، ١٩٨٩م.
- ٣- عبد الهادي الجوهري: دراسات في علم الاجتماع، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٠م.
- ٤- كمال التابعي: دراسات في علم الاجتماع الريفي، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٣م.
- ٥- محمد الجوهري وآخرون: ميادين علم الاجتماع، دار المعارف، الطبعة السادسة، ١٩٨٤م.
- ٦- المرجع السابق.
- ٧- كمال التابعي، مرجع سابق.
- ٨- محمد الغريب عبد الكريم، مرجع سابق.
- ٩- سيد الحسيني، محمود عودة: علم الاجتماع الحضري، ١٩٨٥م.

الفصل السابع

التغير الاجتماعي

أولاً: المقدمة

حظيت دراسة التغير الاجتماعي باهتمام كثير من الباحثين في علم الاجتماع في كثير من المجتمعات على اختلاف مستوياتها، وتعتبر ظاهرة التغير الاجتماعي من الظواهر التي واكبت المجتمع الإنساني منذ نشأته وقد أشار إليها العلامة العربي ابن خلدون حيث درس الظواهر الاجتماعية في حالتي الثبات والتغير وأعقبه أوجست كونت في تصنيفه لموضوعات علم الاجتماع إلى موضوعين: الديناميكا الاجتماعية وهو الذي يهتم بدراسة قوانين الحركة الاجتماعية ومدى التقدم الذي تخطوه الإنسانية في تطورها والاستتاتيكا الاجتماعية وهي التي تدرس المجتمعات في استقرارها خلال فترة زمنية معينة من تاريخها.

كما أبرز ماركس ديناميات البناء الاجتماعي للمجتمع وتناقضها من خلال الصراع الطبقي ودورها الوظيفي في تغيير المجتمع والوصول به إلى حالة كيفية غير التي هو عليها وأشار إميل دوركايم إلى التغير الاجتماعي في نظريته عن التضامن العضوي للمجتمع حيث رأى أن التغير الخير هو الذي يفيد كل المجتمع وفئاته.

ولم يقتصر الاهتمام بدراسة التغير الاجتماعي على جيل الرواد من علماء الاجتماع بل تواصلت جهود العلماء لبحثها حيث انعقد المؤتمر الدولي الثالث لعلم الاجتماع في امستردام بهولندا في عام ١٩٥٦م وجعل

من موضوع التغيير الاجتماعي الموضوع الأساسي له، مما فجر اهتمامات الباحثين المعاصرين بأهمية هذه الظاهرة وإسهامات الفكر السوسيولوجي في تحليلها بيد أن علماء الاجتماع الرواد قد اهتموا في دراساتهم ببحث الحياة الاجتماعية للمجتمع ككل وما يعتريه من تقدم أو تأخر حيث جاءت دراساتهم متسمة باهتمامات كلية ونظرة عامة في بحث ظاهرة التغيير إلا أن علماء الاجتماع المحدثين ركزوا كل اهتماماتهم على دراسة قطاعات أو جوانب محددة من ظاهرة التغيير الاجتماعي وبذلك جاءت معالجة تحليلية قطاعية^(١).

وللحقيقة فإن التغيير الاجتماعي هي ظاهرة إنسانية تمر بها كافة المجتمعات ولهذا شغلت بال الفلاسفة والعلماء منذ قديم الأزل حتى قبل أن يولد علم العمران البشري على يد ابن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي أو أن يظهر علم الاجتماع على يد أوجست كونت في عام ١٨٣٩م.

ومن الأمثلة على ذلك نجد أفلاطون يصوغ من وحي خياله نموذجاً مثالياً للمدينة الفاضلة في أثينا آملاً من ورائه إحداث تغييرات اجتماعية من شأنها تحقيق العدالة بين الناس والقضاء على الظلم والحرمان، والصراعات والحروب بينما نجد علماء الاجتماع المعاصرين

(١) عبد الله الخريجي: التغيير الاجتماعي والثقافي، جدة، مؤسسة رامتان للنشر والتوزيع، ١٩٨٣م، ص ٦٧ - ٦٨.

يتجهون الآن إلى دراسة الحقائق عن التغيير الاجتماعي للمجتمعات من خلال البحوث والدراسات العقلية الإمبريقية في ضوء الواقع الفعلي لأوضاع تلك المجتمعات باستخدام منهج علمي منظم.

وقد شاعت في الأدبيات السوسيولوجية القديمة مفاهيم متعددة للتعبير عن التغيير مثل مفاهيم التقدم Progress والتطور Evaluation والنمو Growth بيد ان علماء الاجتماع المحدثين هم الذين صكوا مفهوم التغيير الاجتماعي^(١) Social Change لاستخدامه بديلاً عن تلك المفاهيم التي تتسم بعدم الدقة العلمية الكافية للتعبير عن الظاهرة بالإضافة إلى أن مفهوم التغيير الاجتماعي نفسه يعتبر مفهوماً محايداً لا ينحاز لجانب واحد مثل المفاهيم السابقة وهو ما سوف نلمه عند تحليلنا لكل تلك المفاهيم.

ثانياً: مفهومات التغيير

١- مفهوم التغيير الاجتماعي Social Change

التغيير الاجتماعي هو عملية تحول في بنية النسق الاجتماعي ووظيفته أو يقول آخر فإنه عبارة عن أي تغيير يطرأ على البناء الاجتماعي أو الوظائف الاجتماعية وقد يكون هذا التغيير تقدماً للأمام أي ارتقائياً وقد يكون في أحيان أخرى تغيير إلى الخلف أو نكوصاً، كما هو الحال في الأزمات الاقتصادية والسياسية والاضطرابات الداخلية.

(١) محمد عاطف غيث (محرر): قاموس علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص ٤١٥.

بينما يعرفه آخرون بأنه كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة⁽¹⁾ وعلى ذلك فإنه ينصب على كل تغير يحدث في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في البناء الطبقي للمجتمع أو في الجماعات والنظم والأنساق الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكاناتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها.

بينما يقصر فون فيزة von Wiese استخدام مصطلح التغير الاجتماعي على التحولات التي تطرأ على علاقة الإنسان بالإنسان أما جينزبرج فإنه يرى أن التغير الاجتماعي يعني تغيراً في البناء الاجتماعي مثل حجم المجتمع وتركيب القوة والتوازن بين الأجزاء أو نمط التنظيم، أما روس فإنه يعني بالتغير الاجتماعي التعديلات التي تحدث في المعاني والقيم التي تنتشر في المجتمع أو بين بعض جماعاته الفرعية.

وعلى ذلك فالتغير الاجتماعي هو ظاهرة ديناميكية تؤثر في هيكل المجتمع وثقافته المادية واللامادية وينتج عنها نمط مغاير في المجتمع كما كان قائماً به من قبل، ويختلف مدى التغير الاجتماعي ودرجته من مجتمع إلى آخر حتى المجتمعات البدائية فإن التغير الاجتماعي يصيبها ولهذا فليس صحيحاً ما ذهب إليه بعض الأنثروبولوجيين من القول بأن المجتمعات البدائية في حالة ثابتة لا يعثرها التغير⁽²⁾.

(1) عبد الباسط محمد حسن: علم الاجتماع (المدخل)، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨٦.

(2) Rogers E & Shoemaker F: Communication of Innovations, the free press, New York, 1971, p17.

٢ - التغيير الثقافي Cultural change

يقصد بالتغيير الثقافي أي تغيير يطرأ على جانب معين من جوانب الثقافة المادية أو المعنوية القائمة في المجتمع بما تشمل عليه من تغيرات في المأكل والملبس والمسكن أو التكنولوجيا المستخدمة أو في الجوانب المعنوية كالمعتقدات واللغة والعادات والتقاليد والقيم والأعراف، والعلوم والفنون المختلفة أو في أي شكل من أشكال الحياة الاجتماعية.

ويعبر مفهوم التغيير الثقافي هو أحد المفاهيم المحورية في علم الأنثروبولوجيا الثقافية حيث تولى المدرسة الأمريكية في الأنثروبولوجيا عناية خاصة لدراسة الثقافة من خلال الأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية، بينما يميل علماء الاجتماع إلى استخدام مفهوم التغيير الاجتماعي بيد أن معظم العلماء الاجتماعيين يتجهون في الوقت الحاضر على الحديث عن التغيير الاجتماعي والثقافي Social Culture change كمصطلح واحد ذلك لأن المجتمع هو شبكة العلاقات الاجتماعية أو هو الجماعات في حالة تفاعلها أما الثقافة فهي نتاج ذلك التفاعل ولا يمكن للإنسان أن يفهم واحداً منهما وما يعتريه من تغيير دون فهمه للآخر وما يلحق به من تغيير أيضاً، ويمكن أن يحدث التغيير الثقافي نتيجة لعوامل متعددة ولكنه في الغالب يحدث بفعل الاتصال بثقافات أخرى أو ظهور تجديدات ومخترعات جديدة دخلت الثقافة السائدة^(١).

(١) محمد عاطف غيث (محرر): قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ١٠٠.

٣- التقدم الاجتماعي Social Progress

يختلف مفهوم التقدم الاجتماعي عن مفهوم التغيير الاجتماعي، فالتقدم الاجتماعي هو مفهوم يحمل حكماً قيمياً على حركة التغيير في المجتمع في مرحلة زمنية معينة حيث يفترض أن التغيير يسير في خط مستقيم متجهاً دائماً إلى الأمام بمعنى أن المرحلة الحالية أفضل من المرحلة السابقة والمرحلة القادمة ستكون أفضل من المرحلة الحالية بينما نجد أن التغيير الاجتماعي كما سبق القول يعني حدوث تغييرات في البناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه خلال فترة زمنية معينة، وهذا التغيير قد يكون ارتقاءً وتقدماً، وقد يكون نكوصاً وتخلفاً فالمجتمعات لا تسير دائماً في خط واحد على مر العصور.

٤- التطور الاجتماعي Social Evolution

تضمن هذا المفهوم تصوراً في الأصل يقوم على فكرة أن كل المجتمعات تمر بمراحل محددة وذلك في انتقالها من الشكل البسيط إلى الشكل الأكثر تعقيداً، كما تضمن نوعاً من المماثلة بين نمو الكائن الحي وتطور المجتمع الإنساني وأشتمل بصفة خاصة على فكرة أن التطور المتزايد للبناء يصاحبه تخصص متزايد أيضاً^(١).

(١) محمد عاطف غيث (محرر): قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٤٢٢.

والتطور الاجتماعي يحدث بطريقة تدريجية في إطار النظم والقواعد المعمول بها في المجتمع على عكس الثورة فهي تحدث بشكل مفاجئ وتؤدي إلى تغيرات جذرية في بناء المجتمع ووظائفه، أيضا فإن هناك فروق بين التطور والتطوير فالتطور يحدث بشكل تلقائي بينما التطوير يعني التغيير الواعي المقصود والمخطط^(١).

٥ - النمو والتنمية Growth & Development

يشير مفهوم النمو إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة وغالبا ما يحدث النمو عن طريق التطور التدريجي إذ أنه عملية تلقائية، أما مفهوم التنمية فهو عملية مخططة لتحقيق النمو بشكل متعمد للوصول إلى غايات وأهداف معينة خلال فترة محددة من الزمن، وبذلك فإن التنمية عملية إرادية تستلزم دفعة قوية للخروج من دائرة التخلف.

وعلى ذلك فإن التفرقة بين النمو والتنمية تماثل التفرقة بين التطور والتطوير والتغير والتغيير من حيث إرادة الإنسان في التدخل أو عدم التدخل في كل منهم.

(١) عبد الباسط محمد حسن: علم الاجتماع (المدخل)، مرجع سابق، ص ٤٨٩.

٦- التحديث Modernization

يصفه هذا المفهوم التغيرات العديدة التي تحدث نتيجة لانتقال المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث يتسم بوجود التصنيع والحضرية والبيروقراطية واستخدام تكنولوجيا متقدمة.

ويستخدم بعض العلماء هذا المفهوم بمعنى العصرية حيث يؤكد روبرت بيلا R. Bellah على أهمية قدرة الإنسان على تنمية المعرفة الجديدة وتطبيق معارفه على شئون حياته لزيادة قدرة البناء الاجتماعي^(١) بينما ينتقد بعض الباحثين ما ذهب إليه بعض المختصين الغربيين من دمج مفهوم الغربية Westernization مع مفهوم التحديث واستخدامها بمعنى واحد وإبراز الآثار السلبية المترتبة على ذلك حيث إنهم بذلك يريدون لدول العالم الثالث النظر إلى النموذج الغربي باعتباره مرادفاً للتحديث مما يحمل معه إحياء صريحاً بالتأكيد على التبعية الدائمة للغرب.

ويؤكد بعض علماء الاجتماع على التحليل الموضوعي لعملية التحديث فيرون أنها عملية مستقرة ترتبط ارتباطاً مباشراً باستخدام وتطوير الإنسان الدائم للجانب المادي من المعرفة الإنسانية التراكمية واستغلاله في تفاعله مع البيئة المحيطة بهدف تطويعها واستخدامها إيجابياً لتحقيق التقدم الإنساني بصور مستمرة^(٢).

(١) سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م، ص ٧٦.

(٢) علي الجرباوي: نقد المفهوم الغربي للتحديث، في مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، جامعة الكويت، ١٩٨٦م، مج ١٤، ص ٤٠.

ثالثاً: نظريات التغير الاجتماعي

حفل التراث السوسيولوجي في علم الاجتماع بالعديد من النظريات التي تحاول تفسير التغير الاجتماعي وتشرح أبعاده وتكشف اتجاهاته فلقد صنف بيرسي كوهين P.Cohen في كتابه النظرية الاجتماعية الحديثة في عام ١٩٧٣م صنف العوامل المؤدية للتغير في سبع نظريات كل منها تحدد عاملاً واحداً يرجع التغير الاجتماعي إليه وهذه النظريات هي:

١- النظرية التكنولوجية

٢- النظرية الاقتصادية

٣- نظرية الصراع

٤- نظرية اللاتكامل

٥- نظرية التكيف

٦- النظرية الفكرية

٧- نظرية التفاعل الثقافي^(١).

أما ويلبرت مور W.Moore فلقد صنف التغير الاجتماعي تصنيفاً بنائياً وفقاً لبعدين رئيسيين هما:

١- حجم الوحدات البنائية المتغيرة: فقد تكون الوحدة المتغيرة البناء الاجتماعي للمجتمع بأسره أو قد تكون نسقاً اجتماعياً من أنساق البناء

(1) P.Cohen: Modern Social Theory, London, Heinmann 1973, p225.

الاجتماعي كالنسق القرابي أو النسق الاقتصادي أو النسق السياسي وغيرها أو قد تكون نظاماً اجتماعياً أو جماعة اجتماعية أو مجموعة من العلاقات الاجتماعية.

٢- المدى الزمني الذي يحدث خلاله التغير الاجتماعي سواء كان مدى زمنياً طويلاً أو مدى زمنياً قصيراً^(١).

بينما نجد بوتومور Bottomore يصنف نظريات التغير الاجتماعي وفقاً لاتجاهات التغير على نوعين هما:

١- النظريات الخطية Linear Theories مثل نظريات كونت وسبنسر وهو بهوس، وماركس حيث تقوم كل هذه النظريات على فكرة واحدة وهي أن حركة المجتمع كلها تسير في خط واحد.

٢- النظريات الدائرية Cuclical Theories مثل نظريات باريتو وسوروكن وتوينبي حيث تقوم هذه النظريات على فكرة مفادها أن حركة المجتمع كلها تسير في اتجاه دائري.

وهناك من المفكرين من يعرض لنظريات التغير الاجتماعي دون الفصل بين النظريات التي تعالج اتجاهات التغير وبين تلك التي تتناول العوامل المؤدية إلى التغير ومن هؤلاء العلماء نجد مارتندال Martindale الذي حدد هذه النظريات^(٢) على النحو التالي:

(1) W. Moore: Social change, New Jersey, Prentice- Hall, 1963.

(2) Martindale D& Monaches: Elements of sociology, New York, 1951, p30.

- نظرية التطور
- نظرية الانتشار
- النظرية الدائرية
- النظرية الحتمية
- نظرية الزعامة الملهمة
- النظرية العقلية

وعلى الرغم من هذا التباين في تصنيفات العلماء إلا أننا نلاحظ اتفاقاً على وجود ثلاث نظريات بارزة تفسر التغير الاجتماعي سوف نلقي الضوء على كل منها وهي:

- النظريات الخطية
- النظريات الدائرية
- نظرية الحتمية الاقتصادية

كما سوف نناقش بعد ذلك الموقف النظري المعاصر لدراسة التغير الاجتماعي في علم الاجتماع، وفيما يلي نعرض للنظريات الثلاث السابقة بشيء من التفصيل.

١- النظريات الخطية Liner Theories

وهي نظريات ترى أن حركة المجتمع كلها تسير في اتجاه واحد والحق أن المفكرين الاجتماعيين منذ القرن السادس عشر كانوا يقرنون

دائماً التغيير بالتقدم وفي القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر كان سان سيمون يؤمن بحتمية التقدم البشري وبأن كل مرحلة من مراحل النمو تعتبر خيراً من سابقتها.

ثم قدم لنا أوجست كونت (١٧٩٨ - ١٨٥٧) قانون المراحل الثلاث الذي يصور مراحل التقدم الاجتماعي والإنساني التي مرت بها الإنسانية ولكل منها منهج خاص للتفكير وهذه المراحل هي:

- المرحلة اللاهوتية

- المرحلة الميتافيزيقية

- المرحلة الوضعية

أما هيربرت سبنسر (١٨٢٠ - ١٩٠٣) فقد مزج بين فكرة التقدم وفكرة التطور فوضع نظريته عن التقدم الاجتماعي التي ترى أن التطور الاجتماعي جزء من عملية طبيعة تحدث في الكون وتشتمل على حركة تتجه من البسيط إلى المركب ومن المتجانس إلى غير المتجانس.

بينما يرى لويس مورجان (١٨١٨ - ١٨٨١) أن المجتمعات في تغيرها الاجتماعي والثقافي تمر بثلاث مراحل رئيسية وهي: مرحلة التوحش ومرحلة البربرية ومرحلة الحضارة ثم قسم كل مرحلة من المرحلتين الأولى والثانية إلى ثلاث مراحل أخرى المرحلة الدنيا والمرحلة الوسطى والمرحلة العليا وجعل من مرحلة الحضارة قمة المراحل كلها.

بيد أن كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) في نظريته عن التغيير يعطي مكانة خاصة لعلاقات الإنتاج في كافة المجتمعات الإنسانية ويصف تطورها وانعكاساتها على حياة الإنسان والمجتمعات ومرورها بخمس مراحل وهي:

مرحلة الإنتاج البدائي، ومرحلة العبودية ومرحلة الإقطاع ومرحلة الرأسمالية ومرحلة الاشتراكية، وعلى صعيد آخر نجد أميل دور كايم (١٨٥٨ - ١٩١٧) يصنف المجتمعات طبقاً لدرجة تركيبها إلى نوعين رئيسيين هما: المجتمعات البسيطة والمجتمعات المركبة ووصف المجتمعات البسيطة بأنها يسودها التضامن الآلي والعادات والتقاليد والاعراف أما المجتمعات المركبة فيسودها التضامن العضوي وسلطة القانون وقوة التعاقدات الرسمية^(١).

وعلى الرغم من أن النظريات الخطية يجمعها رابط واحد هو سيرها في خط واحد إلا أن كلي نظرية قد عكست التوجه الأيديولوجي لكل واحد من هؤلاء العلماء فنجد أن كلاً من كونت و سنسر و دوركايم و مورجان يعكسون الاتجاه الأيديولوجي المحافظ الذي يطرح الإصلاح كبديل للثورة.

(١) عبد الباسط محمد حسن: علم الاجتماع (المدخل) مرجع سابق، ص ٥١٨.

أما ماركس وانجلز فيطرحان فكرة الثورة لهدم البناء وإعادة تشكيل التنظيم الاجتماعي بأسره من جديد ويرفضان فكرة الإصلاح لترميم بعض جوانب الخلل في علاقات الإنتاج.

٢- النظريات الدائرية Cyclical Theories

يتفق أصحاب هذه النظريات على أن التغيير يتجه صعوداً وهبوطاً في تموجات دائرية متتالية وبشكل مطرد بحيث يعود المجتمع من حيث بدأ في دورة معينة ومن أبرز أصحاب هذه النظريات نجد ابن خلدون، باريتو، وشبنجلر، توينبي.

وقد صور ابن خلدون رؤيته للتغيير في المجتمع بأن المجتمع الإنساني يمر بثلاث مراحل وهي مرحلة النشأة والتكوين (مرحلة البداوة) ومرحلة الملك (تأسيس الحضارة) ومرحلة الشيخوخة (الاتجاه نحو الضعف والانقراض) بل إنه قدر عمر الدولة بمائة وعشرين سنة تقع في ثلاثة أجيال وعمر كل جيل أربعون سنة.

أما باريتو Pareto فيوضح لنا في نظريته عن دورة الصفوة تفسيراً للتاريخ مفاده أن التغيير الاجتماعي يحدث نتيجة للصراع بين جماعات من الحصول على القوة السياسية وهناك نوعان من جماعات الصفوة هما جماعة الصفوة السياسية الحاكمة وجماعة الصفوة الفكرية ويذهب باريتو إلى القول بأنه يوجد للصفوة ميل طبعي للتناوب في الحكم بين نوعي الصفوة فحينما يسيطر المفكرون على الصفوة يمر المجتمع بتغيير سريع نسبياً بينما يكون التغيير بطيئاً حينما يسيطر عليه المحافظون.

وهكذا تبرز نظرية دورية للتغير الاجتماعي بحيث يكون للدورة وجهان أساسيان أحدهما تقدمي والآخر محافظ ، بينما نجد شبنجر Spengler يقدم نظرية دائرية أخرى في التغير في كتابه انهيار الغرب حيث درس سبع حضارات حاول أن يستكشف عوامل ازدهارها واندثارها حيث قرر أنها جميعا مرت بعصور إنشاء ونمو ونضج ثم انحدار واندثار، وأضاف إن الحروب هي نذير لانحدار الغرب واندثار ثقافته وحضارته ثم تدور الدورة مرة أخرى، فالأمم على حد قوله مثل الكائنات الحية تمر بدوره حياة من الميلاد إلى النضج إلى الشيخوخة والموت وهكذا.

أما أرنولد توبني A. Toynbee فقد قام بدراسة إحدى وعشرين حضارة من الحضارات التي قامت في مختلف دول العالم لمعرفة القواعد التي تحكم حركة تطورها وانتهى إلى أن المجتمعات تنتقل من المرحلة البدائية إلى المرحلة الحضارية وقد ذهب إلى أن تاريخ كل أمة من الأمم التي اختارها هو استجابة لتحدي الظروف التي وجدت فيها وقد ضرب مثلاً لذلك بالحضارة المصرية القديمة.

ويلاحظ على أغلب النظريات السابقة سواء كانت خطية أو دائرية أنها ركزت على تحديات اتجاه التغير ولم تعط اهتماما كافيا لتحليل عمليات التغير والعوامل التي تؤثر فيه.

٣- نظرية الحتمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن العوامل الاقتصادية وحدها هي المسؤولة عن كافة التغيرات والثورات التي تحدث في المجتمعات وتعتبر المادية التاريخية كما قدمها ماركس هي أوضح مثال لذلك إذا أوضح مراحل تطور الإنتاج على النحو التالي:

- ١- المرحلة البدائية للإنتاج: حيث تتسم بالبساطة والعمل الجمعي ولا توجد فيها طبقات اجتماعية ولا يوجد تحديد واضح لتقسيم العمل.
- ٢- مرحلة العبودية (الرق): تتميز بظهور تقسيم للعمل وظهور الملكية الفردية والفصل بين الحرف والزراعة وبروز الطبقات الاجتماعية (السادة والعبيد) والدعوة إلى العبودية وظهور طغيان الدولة.
- ٣- مرحلة الإقطاع (رقيق الأرض): وفي هذه المرحلة تقدمت وسائل الإنتاج حيث بدأ استخدام المحراث الحديدي وتطور استخدام الحديد في كثير من أدوات الإنتاج والزراعة والري وساد نظام الإقطاع لكبار الملاك مقابل وجود أفنان الأرض (العبيد) الذين يقومون بزراعة الأرض لحساب الإقطاعيين.
- ٤- مرحلة الرأسمالية: أدى ظهور الصناعة وتطور وسائل الإنتاج بشكل هائل إلى ظهور التخصص وازدهار التجارة كما حل البرجوازيون محل النبلاء الإقطاعيين وظهور التناقض الطبقي بين الطبقة العاملة وأصحاب رأس المال.

٥- مرحلة الاشتراكية والشيوعية: اتجهت بعض المجتمعات صوب الاشتراكية والشيوعية نتيجة لانتصار الطبقة العاملة من البرولتاريات على الطبقة البرجوازية في صراعها الطبقي حيث سيطرت الطبقة البرولتاريات على أدوات ووسائل الإنتاج من خلال نظام الملكية الجماعية أملا في إشباع حاجاتها الأساسية بشكل كاف وتحقيق عدالة التوزيع بين القوى العاملة صانعة الإنتاج ورفعت مجموعة الكتلة الشرقية شعارات الكفاية والعدل وتبعتها بعض الدول النامية.

وعلة الرغم من انهيار الاتحاد السوفيتي مؤخراً وتراجع كثير من دول الكتلة الشرقية في أوروبا عن توجهاتها وثقتها في هذا التوجه الأيديولوجي أكنها تظل مرحلة تاريخية لفهم الحتمية الاقتصادية في التطور والتغير الاجتماعي والاتجاه الآن نحو نظام العولمة والخصخصة وتسييد النظام الرأسمالي.

وإذا جاز لنا أن نستعير في هذا المقام مفهومات المادية التاريخية فإن هذا التعاقب الجدلي يظهر لنا كيفية تغير بناء المجتمعات باستمرار، ففي كل مجتمع يوجد القديم الذي ينهار والجديد الذي يزدهر وهناك تفاعل حتمي بين أساليب الإنتاج والأبنية الاجتماعية^(١).

(١) سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث، مرجع سابق، ص ٣١.

أما عن الموقف النظري المعاصر لدراسة التغير الاجتماعي فإنه يتبين لنا أن دراسة التغير لا زالت تعكس صور الاختلاف بين نظريات علم الاجتماع الكلاسيكية للرواد الأوائل والنظريات المعاصرة للعلماء المحدثين إذ أن هذه النظريات نفسها عنيت بدراسة التغير الاجتماعي للمجتمع.

ورغم أن علماء الاجتماع الأمريكيين قد بدأوا منذ مطلع القرن العشرين يرفضون الاتجاه التاريخي في دراسة التغير الاجتماعي ويشككون في جدوى دراسة التغير عبر العصور التاريخية السحيقة وتبنوا الاتجاه الآتي الوظيفي الذي يقوم على دراسة التغير الاجتماعي في البناء الاجتماعي للمجتمع عند لحظة زمنية معينة ومقارنة ما قبلها وما بعدها في معية ظهور النظرية البنائية الوظيفية في عام ١٩٢٠م، نقول أنه على الرغم من ذلك كله فإن المنظور السوسيولوجي الذي يقوم على التحليل البنائي التاريخي ضروري لنتمكن من تفسير الثبات والتغير والعلاقة بينهما.

رابعاً: العوامل المؤدية للتغير الاجتماعي

يعتبر التغير الاجتماعي هو محصلة لعدد من العوامل التي تؤدي إليه وقد أرجع بعض علماء الاجتماع التغير الاجتماعي إلى عامل أو سبب واحد بيد أن تلك التفسيرات الأحادية ليست صحيحة مع ظاهرة اجتماعية تتشابه عناصرها ومكوناتها مع أكثر من عامل أو دافع للتغير الاجتماعي، ولهذا فإن هناك مجموعة من العوامل يمكن أن تؤدي إلى هذا التغير وهي:

١- **العامل الجغرافي:** ويشمل تأثيرات الموقع والمناخ والأنهار وظهور الثروات المعدنية والنفطية وظهور طرق ملاحية جديدة وما يطرأ من تغيرات جغرافية عليها كلها تؤثر على حدوث التغير الاجتماعي ومن الأمثلة على ذلك ما أحدثته عملية شق قناة السويس من عمران وازدهار في مدن القناة وتغيرها الاجتماعي وكذلك ظهور النفط في منطقة الخليج العربي والتحول الاجتماعي التي أحدثتها وغيرها.

٢- **التغير في حجم السكان:** إذ أن التغير في حجم السكان أو التركيب العمري يؤدي إلى تغير اجتماعي مماثل سواء كان هذا التغير زيادة أو نقصاً فإنه ينعكس على التغير الاجتماعي للمجتمع لمواجهة الاحتياجات المتغيرة للسكان كماً ونوعاً والتخطيط لخدمات الرعاية اللازمة لهم ومن الأمثلة على ذلك ارتفاع نسبة المسنين وارتفاع نسبة عدد الأطفال في كثير من بلدان العالم بسبب تقدم الخدمات الصحية مما يستلزم مزيداً من خدمات الرعاية الاجتماعية والتعليمية.

٣- **العامل الاقتصادي:** نادى كل من ماركس أنجلز بأن العامل الاقتصادي هو العامل الحاسم في إحداث التغير وأن الإنتاج هو أساس النظام الاجتماعي.

ولكنه رغم التسليم بأهمية العامل الاقتصادي في التغير الاجتماعي لكنه ليس هو العامل الوحيد المسئول عن التغير وإنما تشترك معه مجموعة أخرى من العوامل.

٤- **التكنولوجيا:** إذ يؤدي تقدم التكنولوجيا المستخدمة إلى التغيير الاجتماعي فمثلا ربط المناطق النائية بشبكة من الطرق والمواصلات وإدخال الكهرباء والمياه النقية يؤدي إلى تغيير اجتماعي ينعكس على البناء الاجتماعي للمجتمعات النائية كذلك فإن إدخال الميكنة الحديثة في الزراعة يؤدي إلى تغيير اجتماعي ينعكس على تقسيم العمل والأدوار الاجتماعية وشبكة العلاقات الاجتماعية في القرية، كما يؤدي التصنيع إلى التغيير الاجتماعي الهائل في المجتمع الحضري وزيادة الهجرة الريفية إلى الحضر.

٥- **العامل الفكري:** ويشمل الحركات الاجتماعية والسياسية والثورات السياسية كالثورة الفرنسية والثورة الروسية وغيرها من ثورات العالم بل إن نزول الأديان السماوية المقدمة الثلاثة وهي اليهودية والمسيحية والإسلام قد أدى إلى تغييرات اجتماعية هائلة في الأبنية الاجتماعية وكافة النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية.

وقد أكد العلماء الرواد في علم الاجتماع أمثال كونت وماكس فيبر أهمية العامل الفكري في التغيير الاجتماعي.

٦- **أساليب الاتصال:** إذا أدت ثورة الاتصالات التي شيدها العالم في العقود الثلاثة الماضية إلى تحول العالم إلى قرية صغيرة مما أحدث تغييرات اجتماعية هائلة، فلقد أدت الأقمار الصناعية والبت المباشر للقنوات الفضائية وأساليب الاتصال المحمولة ووسائل الاتصال المسموعة والمرئية إلى تحولات اجتماعية انعكست على طبيعة العلاقات الاجتماعية في مختلف أرجاء المجتمع الإنساني.

٧- **القادة والزعماء**: يرى بعض العلماء أن المجتمعات يمكن أن تتغير بفضل بعض القادة والزعماء ويستقون من التاريخ أمثلة لبعض الزعماء الذين غيروا مسار مجتمعاتهم، والحق أن هناك نوعان من القادة غيروا وجه التاريخ لأهمهم وهما: الأنبياء أو الرسل وهؤلاء لهم الإلهام الإلهي، أما النوع الثاني أمثال غاندي ونابليون وغيرهما فهم قيادات كارزمية (ملهمة) على حد تعبير ماكس فيبر استطاعت أن تقود التغيير الاجتماعي في بلادها.

خامساً: المعوقات التي تواجه التغيير الاجتماعي

يتضمن كل مجتمع عوامل تشجع التغيير وتدفعه إلى الأمام وأخرى تعوقه وتحد من حركته وهذه العوائق تشمل العوائق أو المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

وفيما يلي نلقي الضوء على تلك المعوقات

١- **الخوف من التغيير والرغبة في التمسك بالقديم**: كثيراً ما نقف الفئات المحافظة بالمجتمع في وجه التغيير الاجتماعي رافضة قبوله لأنها ألفت القديم وتعودت عليه لفترة طويلة من الزمن واحتمل مكانة معروفة لهم على سلم القيم والاتجاهات الفردية لكل فرد أما تقبل الجديد بالنسبة لهم فهو يمثل صعوبة بالغة لارتياح المجهول وخوفهم من الدخول في تجربة جديدة معه تحتمل النجاح أو الفشل في تصورهم.

وفي بعض الأحيان ترجع مقاومة التغيير أو التغيير الاجتماعي إلى دفاع بعض الفئات عن مصالحها التقليدية التي اكتسبتها والتي يمسه استخدامها الجديد وقبولهم له يعني ضياعاً لامتيازاتهم ومصالحهم ومن الأمثلة على ذلك رفض كبار الملاك لقوانين الإصلاح الزراعي وتحديد الملكية في بعض المجتمعات ورفض بعض القبائل للدعوة الإسلامية في بداية مهدها.

وقد تعود مقاومة التغيير لأسباب عقائدية مثل رفض الهندوس أكل لحم البقر أو منتجات من الألبان رغم توفره بالملايين بالهند باعتبار البقرة حيوان مقدس عندهم وقد فشلت لذلك دعوة الرئيس الهندي السابق نهرو لتغيير هذا المعتقد لديهم^(١).

٢- قصور الإمكانيات المادية: للاختراعات الجديدة والتكنولوجيا المتطورة وتكلفتها المادية لإنتاجها من ناحية وتسويقها من ناحية أخرى والإعلان عن مزاياها لإقناع الناس بقبولها واستخدامها وتعديل اتجاهاتهم التقليدية لتقبل الابتكارات والتجديدات Innovations.

وقد تقف هذه التكلفة حائلاً لدى كثير من الفئات غير القادرة على تحمل أسعارها رغم تقبلهم للتغيرات الاجتماعية التي جاءت بها ومن الأمثلة على ذلك اقتناء الأجهزة الحديثة في المنازل مثل غسالات الأطباق والملابس والثلاجات وأجهزة الكمبيوتر والفاكس وغيرها.

(١) عبد الباسط محمد حسن: علم الاجتماع (المدخل)، مرجع سابق، ص ٥٠٨.

٣- اصطدام التغيير بالمعتقدات الدينية: وخير مثال على ذلك مقاومة بعض الناس في المجتمعات الإسلامية والمسيحية للدعوة إلى تنظيم الأسرة مما أدى إلى تعثر برامج تنظيم الأسرة وإخفاقها في بعض الدول النامية التي تعاني من المشكلة السكانية وكذلك تعثر خدمات شركات التأمين واصطدامها بنفس المعتقدات الدينية.

٤- العزلة الاجتماعية: إذ تؤدي العزلة الاجتماعية إلى تقوقع المجتمع على ثقافته التقليدية وعدم الاتصال بالثقافات الأخرى وبالتالي فإن فرص الانتشار الثقافي والتغيير الاجتماعي تصبح محدودة للغاية وبالتالي تزداد حدة مقاومة التغيير.

ولهذا فإن ربط المجتمع بوسائل الاتصال المختلفة يزيد من إمكانية التغيير الاجتماعي وعلى ذلك فغن شق الطرق وإدخال المواصلات الحديثة وأساليب الاتصال المختلفة وبناء القناطر والكباري يساعد على ربط المجتمعات المحلية مع بعضها البعض مما ييسر مهمة التغيير الاجتماعي.

بل إن بعض المجتمعات قد فرضت على نفسها نوعاً من العزلة الاجتماعية الخاصة مثل إحياء أو حارات اليهود في كثير من مدن العالم رغبة في المحافظة على أصولهم السلالية والقومية والدينية والعنصرية الخاصة وكما حدث في روسيا قبل قيام الثورة البلشفية في عام ١٩١٧م، مما أدى إلى مقاومة التغيير الاجتماعي وتأخير حركته.

هذا ومن الجدير بالذكر أن مقاومة التغيير تبرز بشكل واضح في برامج التنمية التي تسعى إلى إحداث التغيير من خلال التدخل الإرادي للمخططين لدفع حركة التغيير واتجاهاته لتحقيق معدلات للنمو أعلى وأسرع من التغيرات التلقائية في فترة زمنية محددة من خلال خطط وبرامج ومشروعات التنمية الشاملة مما يعني الالتزام بعدم ترك التغيير يحدث بصورة تلقائية حرة^(١).

كما تتضح روح المقاومة للتغيير في المجتمعات الريفية أو الحضرية أو البدوية نتيجة لعدم ثقة المواطنين في الأجهزة القائمة على التنمية مثل الهيئات الأجنبية أو اتخاذ موقف سلبي من الاندماج في مشروعات التنمية واعتبار التنمية مسئولية الأجهزة الحكومية دون تحقيق المشاركة الشعبية فيها.

(١) مريم أحمد مصطفى: التغيير ودراسة المستقبل، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣م، ص ٢٥٦.

الفصل الثامن

المجتمع الريفي ومشكلات القرية

تمهيد

كان الإنسان في العصر القديم لا يعيش في موطن ثابت ولا يعني ذلك أن ينتقل من مكان إلى آخر دون هدف بل كان يتجول خلال مناطق محدودة من الأرض بحثاً عن الطعام فإذا ما وجد الطعام في بقعة معينة من الأرض استقر فيها أما الأفراد الذين لا يجدون قوتهم فكان لزاماً عليهم الانتقال إلى مكان آخر يتوافر فيه الطعام وتعلم الإنسان في ذلك العصر كيف يقيم لنفسه مأوى أو مسكن داخل الكهوف أو في حفرة في باطن الأرض باستخدام بعض الأدوات البدائية، أي أن الإنسان كان يهتم بجميع الطعام ولكن كان مقدار الطعام محدوداً ولذلك عاش عدد صغير من الأفراد في مساحات شاسعة نسبياً من الأرض ومما يدل على ذلك أننا نجد في الوقت الحاضر أن معظم المجتمعات البدائية تتكون من وحدات صغيرة يتراوح حجم الجماعة فيها إلى فئات معدودة من الأسر ثم تعلم الإنسان قنص الحيوانات وصيد الأسماك وعاش على أكل الأسود والضباع والفئران والثعابين والسحالي والعقارب والضفادع والحشرات والديدان إلى جانب كل أنواع البذور والثمار والدرنات واشتغل الرجال بالصيد واشتغلت النساء بجمع البذور والدرنات باستخدام عصا الحفر الصغيرة واستخدم الرجال الرماح في قنص الحيوانات الكبيرة والهرافات في صيد الحيوانات الصغيرة مع ملاحظة أن أدواتهم الرئيسية في القنص كانت هي القوس الصغيرة التي يطلقون بها السهام المسمومة وساعدت مهنة الصيد على

وجود حياة إنسانية تتسم بشيء من الاستقرار، إلا أنهما لا يكفیان وحدهما لوجود مثل هذه الحياة وحتى الوقت الحاضر نجد في أفريقيا وآسيا تجمعات سكانية تضم عدة آلاف من الأفراد ورغم ذلك فهذه المجتمعات لا تعد مدناً حقيقية ولكنها في الواقع قرى كبيرة يقيم لها الفلاحون الذين يشتغلون بالزراعة ولقد ظلت القرية الزراعية كما نشأت في العصر الحديث الصورة الأساسية للمواطن الريفي والحياة الريفية حتى الوقت الحاضر في معظم أنحاء الأرض إذ لم تحدث سوى بعض التغيرات والتعديلات البسيطة وقد يستثنى من ذلك بلدان أمريكا الشمالية.

نشأة المجتمع الريفي في مصر

اكتشاف الزراعة أدى إلى ظهور مجتمعات ثابتة أو شبه ثابتة أطلقنا عليها اسم المجتمعات الريفية وقلنا أن تغير المناخ في العالم أدى إلى تغيرات مناخية أساسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فتحوّلت من منقطة غابات إلى منطقة صحاري جرداء مما أدى إلى حدوث هجرات كبيرة إلى وديان الأنهار حيث يوجد الماء مستمراً على مدار العام.

هذا هو ما حدث في مصر فاكشف الزراعة وبداء استئناس الحيوان في وادي النيل حدث في الغالب عندما كانت المنطقة لا زالت مناطق الغابات وادي إلى ظهور مجتمعات شبه ثابتة في مصر ولقد أدى حلول الجفاف إلى اختفاء الغابات وظهور أراضي معيشية تحولت إلى

صحاري بدأ هذا أولاً في الجنوب أي في السودان والنوبة ثم في مصر العليا بينما استمرت الأمطار فترة أطول في المنقطة الشمالية أو القريبة من البحر ونتيجة لهذه التغيرات المناخية حدث شيئان:

١- صارت سرعة جريان المياه في النيل أبطأ مما كانت عليه مما أدى إلى ترسيب كميات كبيرة من العرين الذي يحمله النهر على أرض مصر بدلاً من قذفه إلى البحر وبالطبع ساعد هذا على زيادة خصوبة الأرض.

٢- انتقل السكان والحيوانات من جميع الجهات إلى صميم الوادي مما أدى إلى تركيز الجماعات القروية حول مجرى النيل.

ولم تكن عملية السيطرة على الطبيعة سهلة فقد كان وادي النيل عبارة عن سلسلة من البرك والمستنقعات المتخلفة عن فيضان كل عام وكان الفيضان يفرق الأرض بشكل جعل المعيشة في الأرض الواطئة مستحيلاً فكان على المصريين أن يبنوا قراهم في أماكن مرتفعة بل أن كثيراً ما اضطر السكان إلى بناء تلال يبنون فوقها قراهم، وكان عليهم أن يبتكروا الوسائل لعودة المياه إلى الأرض كل عام وهكذا أقيمت السدود وحفرت القنوات في كل مكان لتنظيم الري، وقد بلغ من أهمية هذه العملية أن أصبح اللقب الرئيسي لحكام المقاطعات في ذلك العصر هو (عجج مر) أي مشرف على حفر القنوات.

ونتيجة لهذه التغيرات الاقتصادية حدثت تغيرات في حجم وعلاقات الناس المرتبطة ببعض في وحدة اجتماعية ففي الاقتصاد القائم على جمع الغذاء اقتضت الوحدة الاجتماعية على الأفراد الذين تربطهم صلة الدم كالأسرة والعشيرة وفي بدء اكتشاف الزراعة وبدء اكتشاف الاستقرار النسبي نشأت القبيلة وبمرور الوقت استقرت أسر وعشائر وقبائل ليس بينها صلة دم استقراراً مستمراً مكونة مجتمعات ريفية ثابتة وكبيرة.

وأدى هذا بدوره إلى حدوث تغيرات في الأدوات التي يستخدمها الإنسان ففي مرحلة الترحال كان على الإنسان أن يحمل أدواته القليلة والبسيطة أما وقد استقر الإنسان فقد أصبح في مقدوره أن ينوع في أدواته ويزيد في حجمها وعددها ويحسن في مستواها وكفاءتها.

ونتيجة لتوافر المياه باستمرار وتحسن أدوات الزراعة أمكن إنتاج الغذاء على نطاق واسع وأصبح في الإمكان توفير فائض للتجارة وتبع ذلك ظهور الحرفيين وظهور المدن الصغيرة أو القرى الكبيرة التي كانت مراكز للتبادل التجاري بين الزراع والحرفيين وباتصال مصر بالبلاد المجاورة اتسع نطاق التبادل التجاري وظهر عدد من المراكز التجارية التي نمت بمرور الوقت وأصبحت أكبر حجماً وأكثر تعقيداً ولكنها صغيرة بالنسبة لمدننا الكبيرة الحالية.

أي أن القرية التي كانت مستقلة بأمورها أصبحت ترتبط بعدد من القرى حول قرية أكبر مكونة مناطق مختلفة ثم أخذت هذه المناطق في التجمع حول المدن الصغيرة مكونة أقاليم مختلفة وبمرور الوقت قامت الأمة المصرية.

وقد يرجع هذا إلى ارتباط حياة المصريين بالنيل الذي ربط بينهم واحتياج الفلاحين إلى مشروعات كبرى كبناء الجسور للسيطرة على مسار مجرى النيل كل ذلك استلزم وجود حكومات مركزية كبرى، المهم هو أن المصريين كانوا أول الشعوب التي عرفت معنى التعاون على نطاق قومي واسع.

مما سبق نستنتج ما يلي:

- ١- أن المجتمع الريفي المصري مجتمع قديم للغاية بل ومن أوائل المجتمعات الريفية التي ظهرت في هذا العالم.
- ٢- إن مواقع القرى في مصر حددها أساساً القريب من مصدر المياه (النيل) والاحتماء من الفيضان.
- ٣- إن زيادة عدد سكان القرية المصرية في العادة أكبر من عدد سكان القرى في الكثير من بلاد العالم ويرجع ذلك إلى أسباب تاريخية اقتصادية وعمرانية.

٤- إن تكدر السكان في مكان ضيق تحيط به الصحاري واضطرابهم إلى المعيشة في قرى محددة المساحة بعيدة عن الفيضان أدى إلى تقارب البيوت وتراحمها وزيادة التعامل بين أهل القرية مما أدى إلى نمو خبراتهم ومهارتهم الاجتماعية.

٥- إن الزراعة تمثل الوجهة الحقيقية التي تشكل طبيعة البناء الاجتماعي لمجتمع القرية والعمل الأساسي لسكان القرية.

القرية النمطية

وهي شكل الاستيطان السائد في المجتمع المصري وفي معظم بلاد آسيا وأوروبا حيث يعيشون الناس في منازلهم المجاورة ويمارسون الحياة الاجتماعية في شكل جماعة ويفصل مكان السكان عن المزارع.

الأنماط الدائرية للقرى

وفي هذا يتم تنظيم المساكن على شكل دائرة تتمركز فيها منقطة مركزية للخدمات وتكون المساكن قريبة من بعضها وينتشر هذا النموذج في فلسطين.

منحنى الطريق ومراكز الأسواق

ويرتكز هذا النمط على العامل الاقتصادي حيث تبني مجموعة من الأكشاك في القرية وفي بعض الأحيان يستوطن الأهالي حول هذه المناطق لغرض اقتصادي بحت.

التجمع

وهي قرية صغيرة تتمركز بعيداً عن حدود القرية الكبيرة وترتبط بما يعرف بالكفور أو الوحدات الريفية في أدنى مستوياتها من حيث الحجم والمسافة وعدد السكان.

خصائص المجتمع الريفي المصري

يمكن تحديد أهم سمات وخصائص المجتمع الريفي في إطار علاقتها بخصائص المجتمع الإنساني فيما يلي:

الخصائص العامة

من حيث الحجم

يعبر المجتمع الريفي أصغر حجماً من المجتمع الحضري ويعتبر مساحة القرية أصغر نسبياً من مساحة المدينة إذا قورن بينهما كما أن المباني والمنشآت العامة والخاصة تعتبر أقل عدد أو أصغر حجماً في القرية عنها في المدينة.

من حيث البيئة الطبيعية

المبنى والمنشآت في المجتمع الريفي تتصف بالبساطة وقلّة التكاليف وعدم التعقيد وذلك يعتبر على العكس مما يوجد في المجتمع الحضري.

من حيث عدد السكان

من المعروف أن عدد السكان في المجتمع الريفي أقل في الكيلو متر في الريف عنها في المدن وذلك يتضح إذا ما قورن بين الحرفة الأساسية للمدن وهي الصناعة وبين الحرفة الأساسية في الريف وهي الزراعة حيث تتطلب الأولى تركيز عدد كبير من العمال في أماكن محدودة بينما تتطلب الثانية عدد أقل من العمال يشتغلون في مساحات واسعة من الأراضي لزراعتها.

من حيث البطالة ونوعها

بما أن المهنة السائدة في الريف هي الزراعة فنجد أن البطالة هنا بطالة موسمية حسب النظام الزراعي واختلاف المحاصيل تتبع دورة زراعية محددة وتزرع تلك المحاصيل في مواسم معينة ولذلك نجد هنا الطالب على العمل متغير وموسمي حسب توقيت القيام بكل عملية من العمليات الزراعية.

ويجب أن نشير إلى أن المجتمع الريفي يوجد فيه نوع آخر من البطالة ما نلاحظه البطالة المقنعة والدليل على ذلك ما نلاحظه من هجرة الكثير من سكان الريف إلى المدن ورغم هذا الإنتاج الزراعي لا يتأثر بشيء.

وعلى العكس من ذلك نجد أن النظام الصناعي موجود في المجتمعات الحضرية وإن الإنتاج هنا مستمر غالباً بمعدل ثابت طوال العالم وبالتالي فإن الطالب مستمر على العمل ويوجد تحديد واضح لأوقات العمل وساعات الراحة والأجازات الأسبوعية على عكس ما يوجد في الريف.

من حيث مستوى المعيشة

يعتبر المستوى العام للمعيشة في المدن مرتفع عنه في القرى حيث أن مستوى الأجور في العمل غير الزراعي أعلى من مستواه في العمل الزراعي السائد في الريف كما أن المدينة يتوافر لها الكثير من ألوان الرفاهية والخدمات العامة بصورة أحسن ما يوجد في الريف فهناك الكثير من وسائل المواصلات السهلة النظيفة والطرق والمستشفيات وعيادات الأطباء والأخصائيين والنوادي والكهرباء والمؤسسات التعليمية على مستوياتها المختلفة.

من حيث العلاقات الاجتماعية

العلاقات في المجتمع الريفي علاقات شخصية قوية وجهاً لوجه بين الأفراد ويرجع ذلك لقلّة عدد السكان وما يربطهم من صلات القرى والنسب والصدقة بينما في المجتمعات الحضرية علاقات ضعيفة تتميز بالإشارة علاقات غير شخصية رسمية بين الأفراد حيث تغلب الفردية على الحياة العائلية.

من حيث العادات والتقاليد

العادات والتقاليد والعرف هي القوانين السائدة في المجتمعات الريفية فنجد أن الريفيون يعيشون حياتهم الخاصة متأثرين بتلك العادات والتقاليد ويحافظون عليها بشدة وهناك عقوبات تنتظر من يخالف تلك العادات والتقاليد وكل عقوبة تختلف حسب اختلاف قوة التقاليد أو العادات ومدى المخالفة التي حدثت بينما في المدينة نجد أن القوانين الرسمية وعناصر الحضارة الحديثة تحل محل العادات والتقاليد ولا تفرض أي عقوبات على من يخالف تلك العادات.

من حيث الدين

يغلب على المجتمع الريفي الطابع الديني فنجد أن المجتمع الريفي أكثر تديناً من المجتمع الحضري وذلك يتوقف على طبيعة عمل السكان في الريف نجد أن الزراعة تجعلهم أكثر تقرباً وشعوراً بقوة الله سبحانه وتعالى لأن نمو النبات وما يصحبه من تأثير بالظواهر الطبيعية التي لا يستطيع الإنسان التحكم فيها تذكر المزارع دائماً بقدرته الله سبحانه وكذلك أنواع وكمية الإنتاج الزراعي تتأثر بعوامل طبيعية كالمطر والصقيع والرياح والآفات وهذه خارجة عن إرادة المزارع الذي يشعر بحاجته بسبب ذلك إلى مساعدة الله في عمله.

من حيث الفوارق الاجتماعية

الفوارق الاجتماعية تظهر واضحة في المجتمع الريفي حيث نجد أن الفرق واضح وكبير بين الطبقة العليا الغنية والطبقة الدنيا الفقيرة وهما يرجع بصورة أساسية إلى عدم توزيع موارد الإنتاج (الأرض) بين جميع السكان وعلى ذلك نجد أن الطبقات في الريف غير متداخلة حيث يصعب التمييز بين الطبقات وذلك لكثرة عدد السكان والاهتمام بالمكانات الاجتماعية المكتسبة.

من حيث التغيير الاجتماعي

من المعروف أن سكان الريف محافظون بطبيعتهم ولا يقبلون الجديد من أساليب الحياة بسهولة ولذلك يعتبر التغيير الاجتماعي في المناطق الريفية بطيئاً نسبياً إذا ما قورن بالتغيير الاجتماعي في الحضر ونجد أن الأفراد الحضريين لا يتمسكون بعناصر الثقافة القديمة بل يقومون على اتباع العناصر الجديدة ولذلك نجد أن التغيير الاجتماعي في المدينة سريع نسبياً وذلك دليل على اندماج وتكيف العناصر والثقافة التي تنتشر من الثقافات الأجنبية بسهولة أكبر في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية.

الصفات النفسية والاجتماعية التي يتميز بها سكان الريف ومنها:

١ - الذكاء

الذكاء عبارة عن العمليات العقلية التي يجب أن يستخدمها الفرد في الوصول إلى أهدافه في الحياة وللذكاء جانبان جانب فطري وجانب مكتسب أما الجانب الفكري فيكون عن طرق الوراثة وأما الجانب المكتسب فيكون عن طريق الخبرات التي يكتسبها الفرد من بيئته ونهج الحياة الذي يعيشون فيه ويذهب بعض علماء النفس إلى أن سكان الريف أقل ذكاء من سكان المدن وبرهانهم على ذلك النتائج التي يحصلون عليها من استعمال مقاييس الذكاء.

٢ - الانطواء

أن صفة الانطواء صفة عامة تتجلى في المجتمع الريفي حيث تتسم الصفات النفسية للفرد والجماعة بالانطواء لأن الفرد والجماعة كل منهم يعيش في حدود شعوره وتفكيره الخاص بالرغم من وجود روابط اجتماعية قوية في المجتمع بين الفرد وغيره من الأفراد وتحمله مسئولياته في حياته الاجتماعية ولكن مع ذلك نجد أن الفلاح المصري منطوي على نفسه ويعيش في عزلة عقلية لهذا يمكن القول أن المجتمع المحلي الريفي مغلق على ذاته والعائلة هي نقطة الارتكاز في القرية وتعتبر كوحدة لها تفكيرها الخاص أي تفكير بعقل واحد ثم تسعى إلى حل مشاكلها عن طريق

رب أسرتها أو المسئولين فيها وفيما بين أفرادها تميل إلى التعاون والتشاور، ولكن إذا حدث العكس لا تخرج بعيداً عن القرية إلى قرية أخرى لهذا فإن الانطواء الجماعي بين أفراد العائلة انعكس على الفرد الريفي نفسه فالريفي لا يظهر ما في نفسه إلى شخص أجنبي وفي بعض الأحيان لا يظهر ما بداخله لشخص قروري مثله وحتى لو كان من نفس القرية.

ويمكن أن نرجع التفاعل النفسي الاجتماعي للعوامل الآتية:

- ١- الوحدة الريفية ودرجة الانعزال التي عاض فيها.
 - ٢- الحكم الإقطاعي والتعسفي الذي مرت به القرى المصرية.
 - ٣- الأفكار الخاصة والتي لحقت بأهل المجتمع الريفي منذ آلاف السنين أنهم أقل حضارة ودرجة اجتماعي من باقي السكان.
 - ٤- تشبعهم بالروح الدينية وسيطرة العادات والتقاليد على تفكيرهم طبقاً للآية
القرآنية (فاستعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان)
- ٣- المحافظة على القيم والعادات والتقاليد:**

لقد توارث القرويين الثقافة الريفية وطرقها ووجدوا فيها تراثاً شعبياً تمسكوا به حيث وحدوا تلقائياً تمسكهم بالعادات التي يتوارثها عن آبائهم ثم التمسك بما هو قديم يحافظ على ثقافتهم الاجتماعية التي وجدوا فيها أساساً قوياً لتعاونهم وبالتالي تماسك مجتمعهم كل هذا أدى إلى عدم دخول عناصر ثقافية جديدة تستخدم في تطور أحوالهم المعيشية لأن تعلقهم

بعاداتهم وتقاليدهم قد تدخلت فيه العوامل النفسية حيث كانوا يشعرون أن تقاليد الأب لها ميزة في التماسك والترابط، أو ربما يكون هناك أكثر من سبب كالفقر الذي يمكن من جلب العديد من العناصر الثقافية ربما رأى فيها أن الجديد سوف يغير من طريقة معيشته وقد لعبت العوامل الدينية دوراً كبيراً في جمود التراث المتمثل في العادات والتقاليد ولكن بكل تأكيد أن لكل مجتمع مقاييسه الخاصة التي تحدد عاداته وتقاليده القديمة فقيمه تحدد حسب المقاييس فمثلاً إذا أدخلت بعض العناصر الأجنبية على مجتمع ما وتشعر المجتمع بقيمتها ورأى ميزة قيمة مكن ذلك العصر الجديد من أخذ طريقة ليلعب دوراً ثقافياً في حياة هذا المجتمع وهذا يتضح جلياً في القرى المحلية المحيطة بالمدن الكبرى حيث شاهد انتشار بعض العناصر الثقافية وقبول لبعض المجتمعات لها وأصبحت صفة من صفاته.

ومن كل هذا يمكن القول أن التقاليد قد تدخل في انتشار تلك العناصر الجديدة الثقافية أي كانت مادية أو غير مادية.

٤- النظرية المحدودة المتسمة بقلة الخبرة

وترجع هذه الخاصية إلى العوامل التالية:

- ١- عيشة الفلاح في بيئة معزولة حيث لا يرى جديداً فحياته تسير ذات اتجاه واحد حيث المنزل والجار هو الجار والمحصول هو المحصول والعمل هو العمل والملبس هو الملابس.

٢- عزلة الفلاح عن الخبرات الجديدة حيث لا يوجد أمامه ميادين للتوعية تعطي خبرة جديدة أو لعدم ثقته في جدواها وقلّة الإمكانات المادية التي قد تمكنه من الاختلاف بالمجتمعات الأخرى ولهذا نقول أن الفلاح المصري في انعزال اجتماعي.

٣- عدم المعرفة وانتشار الأمة وذلك لا يمكن للفلاح من إدراك ما هو جديد حيث إن الأجهزة الإعلامية ليس فيها موارد كافية لجذب الفلاح وهناك كثرة منهم لا يمكنها شراء وسائل الإعلام مثل الراديو والتلفزيون والجرائد والمجلات فدخل الفلاح في اليوم لا يمكنه من شراء مثل هذه الوسائل.

٤- العمل الريفي روتيني ذات طبيعة واحدة ويتغير حسب المواسم مع تكراره كل عام أي ليس هناك خبرة جديدة على الفلاح.

٥- الاهتمام بالماضي

أن الفلاح يضع كل همه في الماضي فهذه ظاهرة اجتماعية ورثها من التقاليد والعادات وهي موروثة عن نظام الطبقات فهو يشعر كأنه يعيش للأرض صاحبة نعمته وللأرض مالك فهو بدوره سيده أو ربما أنه يؤمن بالتواكل الذي عاش فيه وهذا من جراء تأثير الدين حيث يعتقد بأن الله بيده كل شيء فمهما سعى وجد فيما يطلبه لا يصيبه إلا ما قدر له حيث يعتقد أن إرادة الله هي التي أوجدت كل شيء هنا وهذا ينعكس عليه فيتهاون في حقوقه الاجتماعية والسياسية فمثلاً قد

ينشط في الانتخابات القروية لا من أجل حق ولكن من أجل محبيه لهذا فإن الماضي عند الريفي له دور ترفيهي فهو يحن على سماع القصص التي فيها أدوار الشجاعة أو المحافظة على الشرف والعفة لأن كل هذا يتعلق بتقاليد وكل هذا يرجعه إلى العوامل الكثيرة التي منها كما سبق عدم التجديد والعزلة وعدم وجود الأنشطة الاجتماعية التي تمكنه من استغلال وقت فراغه استغلال جيد.

٦- عدم الاهتمام بالمستقبل

نجد أن معظم الريفيون لا يميلون للتخطيط للمستقبل وخاصة في حياتهم الاجتماعية وبالذات طبقة العمال والمأجورين وقد يكون للسلم الاجتماعي دخل كبير في هذا إذ أنه بين المالك والعامل فرق شاسع وأنواع الفروق الاجتماعية كبيرة بين المستأجر الصغير والمالك الصغير حيث لا توجد فرصة التكافؤ بين كل منهم.

٧- الإيمان بالقضاء والقدر

إن اعتقاد الفلاح بالقضاء والقدر أمر أساسي وضروري في كل المجتمعات الريفية موجود وبه يمكن تعليل الظاهرة الطبيعية والاجتماعية لقلّة عمله فيعزوها إلى قدرة الخالق وهذا نتيجة للانعكاس الديني والمعتقدات الراسخة وتمثل الفلاح للأمر الواقع فهو لا يهتم بدراسة الأسباب التي كانت سبباً في تلك الظواهر حتى لو عادت عليه بالنفع ليستغلها في حياته أو إذا كانت ذات نتائج مضرّة ليبتعد عنها.

أهم عادات وتقاليد المجتمع الريفي المصري

لو نظرنا إلى المجتمع الريفي في جمهورية مصر العربية نجده يتميز بمجموعة كبيرة من الصفات والخصائص السالف ذكرها ويمكن بالإضافة إليها نستعرض أهم خصائصه وسماته التالية:

١- **الكرم:** الفلاح المصري معروف بإكرامه للضيف وتباهي الفلاحون المصريون دائماً بمقابلتهم للضيوف بالكرم والترحاب وقد يتمادى الفلاحون في إكرام ضيوفهم إلى درجة قد تضر بماليتهم ولا يحب الفلاح أن يتهم أو يوصف بالبخل فهو أحد الصفات الكريهة في المجتمع الريفي والكرم كسمة من سمات الثقافة السائدة قد نشأ لما له من أساسية في المجتمع الريفي فإن عزلة المجتمع الريفي عن المواصلات والمدن أدى إلى انتشار مثل هذه الصفة في الريف إذ أنه يسد حاجة أساسية مما ييسر للتجار والمسافرين وغيرهم من المارة على القرية أن يقوموا بأعمالهم.

٢- **احترام السن:** المجتمع الريفي يحترم إلى حد كبير كبير السن ويعتبر مخالفة الصغير لما يكبر عنه سناً مخالفة خطيرة تقابل بالحزم والنقد الشديد وقد يرجع هذا إلى قلة التعليم حيث تزايد الخبرة في الحياة العامة ولذلك يقدر المجتمع الريفي هؤلاء الذين لهم تجارب وخبرات مما يعينهم على القيادة والنصح والإرشاد.

٣- النظرة غير المحدودة للوقت والمسافات: من المعروف أن الفلاح المصري فضفاض وهذا انعكاس للواقع المادي الذي يعيش فيه حيث أن مواسم العمل لا تتجاوز نصف العام فقد وفي نفس الوقت أيام العمل غير متصلة لذلك يتعرف الفلاح المصري على مواسم المزروعات والفيضان والجفاف هي مواسم كثيراً ما تتسم بالتباين كما أنه يستسلم أو يتقبل حقيقة هذه المواسم ويتعرف عليها ويتصرف في زراعته وفقاً لها والمعروف أن البعد المكاني مرتبط بالبعد الزمني ولذا نجد أن تعامل الفلاح مع البعد المكاني فضفاضاً هو الآخر وربما يرجع هذا على عدم توافر وسائل المواصلات بصورة منتظمة وكافية في القرية بعكس المدينة.

٤- احترام القوى والشجاعة: نظراً للعادات والتقاليد الموجود عند سكان الريف فإن الجرأة والشجاعة إذا توافرت في أي فرد يكون محط التقدير والاحترام من المجتمع.

مشكلات المجتمع الريفي

وإذا كان للريف أهميته ومزاياه النسبية فإن له أيضاً مشكلاته الكثيرة التي نود التعرض لها باختصار شديد حيث أن المشكلات تتسم عادة بالنسبية وتختلف باختلاف الزمان والمكان وسوف نعرض لبعض المشكلات التي تتواجد في الريف المصري بمعنى تلك التي تتصف بالعمومية.

وقبل محاولة التقديم لمفهوم المشكلة وفاعلية علم الاجتماع الريفي في التعامل مع المشكلات الريفية سنشير على عجلة لأهمية فهم خصوصية دراسة المشكلات الريفية.

ثمة حقيقة تؤكد أن العلوم الاجتماعية أفردت أقساماً خاصة لدراسة المجتمع الريفي إلا أن ذلك له مبرره والذي يكمن كما أشرنا سابقاً في الأهمية النسبية للمشكلات الريفية والتي تنال تلك الأهمية من المبررات الديموجرافية حيث التزايد المستمر في سكان الريف ونسبتهم مقارنة بحجم سكان المجتمع.

إضافة إلى المبررات الاقتصادية تلك التي تؤسس على قيمة ما يساهم به القطاع الزراعي والريفي في الناتج القومي بالإضافة إلى أن عمليات التنمية الاجتماعية الشاملة لا معنى لها إذا أغفلت الجزء الأكبر من مدخلات عمليات التنمية كهدف لها، كما أن هناك بعض المبررات الاجتماعية مثل دراسة البناء الاجتماعي والأنساق الريفية المختلفة من قيم وعادات وتقاليد ونماذج للعلاقات المختلفة ومدى تأثير ذلك وارتباطه بالثقافة العامة للمجتمع.

يضاف إلى ما سبق توجد هناك مبررات سياسية لأن الثقافة السياسية للريف جزء من الثقافة السياسية العامة للمجتمع ولكن يتحقق الاستقرار السياسي ويؤسس نظام تعددي ديمقراطي يجب أن يؤخذ في الاعتبار هذه الفئات وأخيراً هناك مبررات أخلاقية حيث يجد الباحث

الاجتماعي نفسه ملتزماً في أن يقدم تصوراً ووصفاً لمشكلات مواطنيه، كل مواطنيه وليس جزء منهم ذلك الذي يقطن المدينة وتحليلاً لما يعانيه الإنسان الريفي من مشكلات يومية.

مفهوم المشكلة

يبدو أن مفهوم المشكلة يفهم ويستخدم بأكثر من معنى وبقدر ما يحتوي على معاني تظهر ملامح الإطار العام له إلا أن هناك شبه اتفاق بين الباحثين الاجتماعيين على أن المشكلة هي أي انحراف عن المعايير المتفق عليها في ثقافة من الثقافات أو مجتمع من المجتمعات إنها خروج أي فرد عن المعتاد من العادات والتقاليد والأعراف والسلوك التي اصطلحت عليها الجماعة وعلى سبيل المثال إذا كان الناس صادقين فإن الكذب يكون مشكلة، وإذا كان الشعب هو الشيء العادي فإن الجوع هو المشكلة وإذا كان الزواج شيئاً معتاداً ومتفقاً عليه فإن الطلاق يكون أمراً مشكلاً.

ومن ناحية أخرى يرى أحمد زكي أن المشكلات الاجتماعية هي المفارقات ما بين المستويات المرغوبة والظروف الواقعية بمعنى أنها تمثل اضطراباً وتعطياً لسير الأمور بطريقة مرغوبة كما يحددها القائمون بدراسة المجتمع كما أن المشكلات الاجتماعية تتصل بالمسائل ذات الصفة الجمعية التي تشمل عدداً من أفراد المجتمع بحيث تحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية وفق الإطار العام المتفق عليه والذي يتماشى مع المستوى المألوف وفي الغالب تكون المشكلة الاجتماعية ذات تأثير معوق لأحد النظم الاجتماعية الأساسية كما في حالة البطالة وتشرذم الأحداث وغيرها.

ولاشك إن فاعلية علم الاجتماع ترتبط إلى حد كبير بالباحث الاجتماعي قدراته وفاعليته وأخلاقياته وكثيراً من سماته وعليه تكمن الضرورة هنا قبل التعرض لدور علم الاجتماع الريفي، في تشخيص المشكلات الاجتماعية الراهنة ودراستها أن تقدم في عجلة سريعة لبعض العوامل والآليات التي تؤثر في تعامل الباحث الاجتماعي في علم الاجتماع الريفي مع تلك القضايا والمشكلات وجدوى هذا التعامل ثم محاولة تصنيف قضايا المجتمع الريفي المصري في الوقت الراهن.

١- جديراً بالذكر أن هناك اتفاق مبدئي حول عملية وأهمية علم الاجتماع الريفي في الوقت الراهن في دراسة القضايا الريفية إلا أنه ما زلات هناك شكوك حول فاعلية التدخلات والتعامل مع المشكلات الاجتماعية التي تزخر بها مجتمعات الدول النامية فهي تعج بمعضلات وقضايا يعجز الباحثون المهتمون عن ملاحظتها متابعة وبحثاً ذلك من جراء عمليات التحول السياسي والاقتصادي وما استتبعهما من تغيرات جذرية في البناء المجتمعي ووظائف وحداته وما ترتب عليه من تناقضات جمة برغم ذلك لا تنال خبرة الباحثين أو نتائج بحوثهم إلا القدر الضئيل من الاهتمام بها والاستفادة منها.

٢- وثمة حقيقة مؤداها أن الاختلاف حول مدى الفاعلية مرتبط بالأساس بكفاءة العلم أي علم على التشخيص الدقيق تلك التي ترتبط بقدرة العلم على التنبؤ بالأحداث وتطورها أو النتائج العكسية لها إلا أن العلوم

الاجتماعية بصفة عامة تجد صعوبة نسبة في التنبؤ بل واستمرارية هذا التنبؤ أيضا حيث أنه إضافة للصعوبات الكثيرة في دراسة الظواهر الاجتماعية فإن التنبؤات في العلوم الاجتماعية تعدل نفسها بنفسها (تاريخ الفكر الاجتماعي يؤكد هذه الظاهرة منذ تنبؤات كارل ماركس في تطور المجتمعات ومروراً بالاستنتاجات التي أفرزتها دراسات ونظريات الباحثين للتراث النظري للعلوم الاجتماعية تلك التي تتعدل بدورها نتيجة لتغير المعطيات الاجتماعية المختلفة).

٣- أمام التحديات التي تواجه مجتمعات الدول النامية وضمنها المجتمع المصري سواء كانت تحديات خارجية أو تحديات التأخر والتخلف بجميع مظاهره فقر وأمية ومرض...، بالإضافة إلى تحديات التحول والاستقرار السياسي وبناء مؤسسات اجتماعية لها صفة الثبات والفاعلية تظهر حتمية وضرورة تغير الواقع الحالي إلى واقع جديد تلك العمليات تتطلب تغيير مماثل في البيئة الفكرية والاجتماعية لحقيقة الوضع الراهن، بمعنى أن التغير لن يكون جذرياً وشاملاً إلا إذا تم عبر عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي والفكري لتك التي يجب أن تساهم العلوم الاجتماعية في إحداثها ويقع على عاتق علم الاجتماع الريفي النصيب الأكبر في دراسة مشكلات التحول وقضايا الريف المصري المعاصر.

٤- إن الشعور بالنقص واليأس الذي يصيب بعض الباحثين ممن وصلوا لدرجة من الوعي قد يكون مصدره أن الأمور تيسر خارج إرادته وأنه لا حول له ولا قوة في تقرير مجتمعه والتغلب على تحديات عصره ويجد نفسه كباحث اجتماعي سوى أن يعمل في حقل اختصاصه بالرغم من العقبات المتراكمة أو يرتمي في أحضان اليأس.

ولكن العمل الفكري حتى وإن انحصر في الاتجاه النظري له وزنه وفاعليته في الصراع الدائر حول قضايا وتحديات العصر وقد يكون واجب علم الاجتماع الريفي هنا أن يصل إلى نتائج محددة واضحة عن المجتمع وعن التفاعل الإنساني أما كيف يستفاد من هذه النتائج العلمية فليس الأمر هنا خاضعاً للتحديد العلمي.

٥- يلاحظ أن هناك تباين في ترتيب المشكلات من حيث الأهمية بين الباحثين والجمهور واختلاف ترتيب المشكلات على سلم الأهمية بين المعالجة العلمية ورأي الجمهور تؤثر بلا شك على إمكانية الاستفادة بنتائج البحوث العلمية كما أنها تؤخر فرص حل المشكلات الاجتماعية وقد يرجع هذا الاختلاف إلى أن الجمهور يتحدث عن المشكلات القريبة حسياً وفكرياً بمعنى أنها تمس حياته اليومية وكذلك لأنها مفهومة وواضحة بالنسبة له ودور الباحث الاجتماعي هنا في علم الاجتماع الريفي هاماً في أن يجعل مثل هذه المشكلات الكامنة معروفة يحسها الجمهور ويعي خطورتها على حياته المستقبلية ويتدارك ضرورة حلها.

٦- يشير مفهوم المشكلة عادة كما سبق الإشارة إليه إلى أبعاد كثيرة مما يؤدي إلى تعدد وتباين في تعريف المشكلة وهذا يؤثر على كفاءة التعامل مع المشكلات المجتمعية إلا أن الباحث الاجتماعي يضع في اعتباره بعدين أساسيين يتضمنهما مفهوم المشكلة وهما: البعد الذاتي والذي يركز على قياس الضرر الاجتماعي الناتج عن وجود المشكلة والبعد الموضوعي الذي يهتم بكيفية وقوع هذا الضرر.

وإن كان ميرتون Murton يرى أن المشكلة الاجتماعية توجد بصفة أساسية عندما يوجد تناقض بين ما يوجد بالفعل وبين ما يعتقد الناس في ضرورة وجوده ويرى كذلك أن القيم الاجتماعية التي تحظى بإجماع أفراد المجتمع هي التي يمكن الاعتماد عليها كمقياس لتحديد ما يعد مشكلة من عدمه إلا أن الباحث الاجتماعي في دراسته للريف يجب أن ينظر للمشكلة على أنها متداخلة ومترابطة عضوياً لا يمكن أن تعزى لسبب واحد وهي نسبية فهي ليست عامة أو مطلقة ولكنها محددة بإطار الزمان والمكان.

كما يعتبر البناء الاجتماعي مصدراً أساسياً للمشكلات الاجتماعية داخل المجتمع وتتباين مواقف الأفراد من تحديد ما يعد مشكلة اجتماعية من عدمه تبعاً لتباين مواقعهم من السلطة في البناء الاجتماعي ومن هنا يصعب أن يكون هناك إجماع حول اعتبار قضية ما مشكلة اجتماعية خطيرة وتمشياً مع ذلك يمكن أن تكون المشكلة عبارة عن موقف

أو مواقف ، مسألة أو مسائل ذات صفة جمعية تتناول عدداً من الأفراد في المجتمع بحيث تحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية وفق الإطار العام المنفق عليه، فالمشكلة إذن ذات تأثير معوق لأحد أو بعض النظم الاجتماعية الأساسية مثل هذا الإدراك لمفهومه وأبعاده يساعد الباحث على اختيار وتحديد أولوية المشكلة الهامة في المجتمع.

٧- أيا كانت الأبعاد التي ينظر للمشكلة الاجتماعية منها ينفرد البعد السوسيولوجي بأنه يتضمن مختلف ظروف المجتمع وتناقضاته ومشكلاته سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الإدارية (التنظيمية).

وهذا يعني أنه رغم وجود رؤى ومدارس فكرية تدرس المشكلة الاجتماعية من زوايا مختلفة كالباثولوجيا الاجتماعية والمدرسة الإيكولوجية والمدرسة الوظيفية ومفهوم الخلل الوظيفي أو مفهوم الظلم والاستغلال أو الصراع إلا أن المدخل السوسيولوجي في دراسة المشكلات الاجتماعية يستهدف في الأساس الكشف عن أسباب المشكلات والبحث عن محدداتها المختلفة وعلاقتها بمجالات السلوك الاجتماعي الأخرى.

أي أن الباحث في علم الاجتماع يهتم في الأساس بالوقوف على الظروف التي جعلت المشكلات الاجتماعية تظهر بصورتها الراهنة فالباحث إذن لا يهتم بالبحث عن الفعل ذاته بل يحاول التوصل إلى عرض علمي واضح وقابل للتحقق من صحته وإلى مجموعة قضايا سببية صادقة وهذا ما يساعده على التشخيص السليم لقضايا المجتمع الحقيقية.

وفي هذا الإطار يذهب بعض المهتمين بالبحث الاجتماعي إلى أنه يجب على الباحثين أن يوجهوا جهودهم نحو دور تشخيص هام وبالتالي تحديد دور علم الاجتماع نحو تلك المشكلات في التالي:

• أن يساعد على توضيح حقيقة كل موضوع حتى تصبح تفاصيله حقائق يمكن مناقضها.

• وأن يقوم بالبحث المطلوب ليجعل من كل حقيقة من هذه الحقائق موضوعاً معتمداً يمكن الاهتداء به عند الحكم.

• وأن يصل إلى نتائج محددة واضحة عن المجتمع وعن التفاعل الإنساني أما كيف يستفاد من هذه النتائج العلمية فهذا لا يقع في دائرة اختصاصه ولا يخضع للتحديد العلمي.

٨- أن شرط النهوض بأي مجتمع يتطلب في الأساس تحديد مشكلاته وعلاجه ثم ترتيب هذه المشكلات وفقاً لأهميتها وبالتالي تناول الأهم فالمهم.

وهنا يبرز دور الباحث الاجتماعي في علم الاجتماع في تصنيف المشكلات الاجتماعية أو المسائل المؤثرة في كل مجتمع على حدة تبعاً لظروفه وحجم المشكلة وألوية كل مشكلة من حيث الأهمية النسبية لبناء المجتمع وسلامته.

وهناك تصنيف عام للمشكلات الاجتماعية يحددها بأربعة أنواع:

- **مشكلات تنظيمية:** وهنا تكون الخدمات موجودة فعلا ولكن بدون تنظيم مما يجعلها لا تقابل حاجات المجتمع.

- **مشكلات مرضية:** من أمثلتها الإجرام والسرقة والتسول.

- **مشكلات أساسية:** أي عدم قدرة الخدمات الموجودة في الوفاء بحاجات كل الأفراد في المجتمع.

- **مشكلات اجتماعية:** كالاستقرار السياسي والهزات الاقتصادية... الخ.

وفي المجتمع المصري يمكن أن نلخص إلى أنه في الوقت الراهن توجد مجموعة من المشكلات الاجتماعية التي تؤثر على استقراره كما أن معظم التحليلات الاجتماعية وغير الاجتماعية للظواهر المرضية الراهنة في المجتمع المصري تقرر أن العوامل المهمة أو المباشرة للسلوك الاجتماعي المرضي عوامل سوسولوجية أو نفسية اجتماعية في طبيعتها ولذلك فإن التفسير ينتهي إلى بلورة عناصر مثل البناء الاجتماعي والجماعة والتفاعل.... الخ.

وهذا يلقي بتبعات ومسئوليات جسمية على الباحثين الاجتماعيين وعلم الاجتماع في تصنيفها وتقديم تشخيص دقيق وموضوعي للأسباب والبدائل والحلول المقترحة، وأن يكون الباحثين الاجتماعيين طليعة الشريحة المثقفة التي تحمل على عاتقها تغيير وتحويل البيئة الفكرية المصاحبة

لعمليات التحول السريع في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عسى أن توجه أو تصحح المسار وأن ينعم المواطن المصري في أرضه ووطنه بمستوى معيشي لائق وقدر كبير من الاحترام بين شعوب العالم.

ولا جدال في أن حجم التغيرات الاجتماعية وإيقاع حدوثها في مصر على امتداد نصف قرن يعتبر بكل المقاييس سريع وعنيف وفي مدى زمني قصير نسبياً ويمكن القول أن التغيير يظل أسرع من قدرة النظم في المجتمع على استيعابه وتقبله والتلاؤم معه، ومن هنا نشأت مشكلات حادة تتناسب في حداثتها مع سرعة إيقاع هذه التغيرات الاجتماعية.

ويمكن لعالم الاجتماع المستنير والذي يعتمد على البحوث الإمبريقية أن يخفف حدة هذه التغيرات وتخفيف وطأة المشكلات وعلاج آثارها السلبية قبل أن تشكل عائقاً للحركة الاجتماعية الرشيدة وبالتالي يمكن خفض التكلفة التي يتحملها المجتمع نتيجة تلك التحولات إلى أقل درجة ممكنة.

وفي ضوء ما سبق من اعتبارات هامة حول بحث المشكلات الاجتماعية وتناولها في علم الاجتماع الريفي يمكننا الإشارة لمجموعة من القضايا العامة والمشكلات الاجتماعية ذات الأبعاد المؤثرة في بنيان المجتمع المصري والتي يمكن أن تكون موجودة في مستويات المجتمع المختلفة بغض النظر عن الريف والحضر ثم نقدم بعد ذلك لبعض المشكلات الاجتماعية التي يتسم بها الريف المصري بصفة خاصة.

١- مشكلات مجتمعية عامة:

- ١- قضية التحول السياسي وأزمة البناء الحزبي والمؤسسي بصفة عامة في تنظيمات المجتمع السياسية.
- ٢- قضية الدين والهوية القومية.
- ٣- قضية الانتماء والولاء ونقص الوعي القومي.
- ٤- مشكلة الشرائح الاجتماعية المهمشة.
- ٥- الهجرة للبلدان النفطية وعودة العمالة المصرية.
- ٦- نمو القرى المصرية عشوائياً.
- ٧- الانتشار الكمي والنوعي للجريمة الاجتماعية.
- ٨- الخدمات والمرافق... الخ.
- ٩- مشكلة التحديات البنائية والتخطيطية التي تواجه برامج ومشروعات التنمية الريفية.
- ١٠- سيطرة القيم والنزعة القروية.
- ١١- تحول القرية المصرية إلى وحدة استهلاكية.
- ١٢- مناهضة القرويين لمسألة تنظيم الأسرة.

وتوجد صعوبة بالغة في محاولة تصنيف مشكلات الريف تلك التي تكمن في تقديم حصر شامل لها ولكن سنحاول عرض أهم تلك

القضايا وفي البداية يجب الإشارة إلى الهوة الكبيرة التي تفصل بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية ففي الوقت الذي تضيق فيه الفجوة بين القطاعين الريفي والحضري في الدول المتقدمة نجدها تتزايد بصورة مطردة في مجتمعات العالم الثالث ومصر من بينها كما أن كل مجتمع ريفي له خصوصيته ومشكلاته التي تتبع من ظروفه وبيئته إلا أن هناك أيضا بعض المشكلات العامة التي يمكن أن نلمس أبعادها في غالبية المجتمعات الريفية المصرية.

لم يذهب بعيداً عن الحقيقة د. عبد المنعم بدر حينما وصف الريف المصري وما يعانيه من مشكلات عضال فيقول أنه بالرغم من الجهود المبذولة المنظمة الرسمية والأهلية للقضاء على مشكلاته إلا أننا يمكننا أن ندرك أن كل ما نسمعه ويمر علينا من كتابات عن الريف يبدو تافها إذا ما رأينا حال الريف المأساوي الحقيقي، فعندما نتحدث عن الطفولة البائسة وعن الفقير المدقع وعن الجهل والأمية عن المرض في شتى صورته، عن مستويات المعيشة المنخفضة وعن الإسكان الذي لا يليق بالبشر كل ذلك يحدث في الريف المصري في نهاية القرن العشرين.

قراءة التاريخ الاجتماعي تظهر بما لا يدع مجالاً للشك أن هناك مجموعة من الأسباب أفرزت أو ساعدت على ظهور مشكلات الريف المصري وتفاقمها ويمكن عرض لبعض منها كالتالي:

١- النظرة السطحية لمشاكل القرية واحتياجات السكان من حيث الرعاية الصحية أو التوعوي أو الكفاية الإنتاجية.

٢- عدم إدراك النتائج البعيدة المدى التي تترتب على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحتمية والتي ظهرت تدريجياً وخاصة فيما يتعلق بالهجرة وازدياد التعليم.

٣- المحافظة على توازن الصورة العامة للملكية التي كانت تتميز بالفوارق الكبرى بين الملاك والعاملين في الأرض الزراعية.

٤- أساليب الإصلاح غير المتوازنة والتي لا تأخذ في اعتبارها كل الفئات التي تعيش في القرية.

وفي هذا الإطار يمكن القول أن هناك ثلاث سمات هي الفقر والجهل والمرض عامة في ريف الدول النامية ورغم نسبة الفقر والجهل فهو حالة الجوع العام الذي لا يجد معه الفرد إشباعاً لحاجاته الجسمية أو النفسية أو الاجتماعية فإن نسبة عالية من أبناء الريف تعيش مع حد الكفاف ولا تستطيع تلبية هذه الحاجات.

كما أن الجهل له خطورته والتفاوت الشديد بين الدول بشأنه حيث تصل نسبة الأمية في الدول المتقدمة إلى حوالي الصفر، بينما ما زالت في الريف المصري حوالي ٦٠٪ من سكانه أما حالة الصحة العامة ويقصد بها مدى انتشار الأمراض فإذا ما اعتبرنا أن المرض هو حالة من اللاكمال

البدني والعقلي والاجتماعي فإن مواطني الريف يكونون غالباً من المرضى معتلي الصحة لأنه نادراً ما تخلوا أجسامهم من تلك الأمراض وكثيراً ما تنتشر أمراض البلهارسيا ومضاعفاتها دوالي المريء والمعدة وتليف الكبد....الخ.

وإذا ما أردنا تصنيف مشكلات الريف المصري الراهن يمكن القول أن هناك:

مشكلات اقتصادية والتي تتمثل في:

- قلة الدخل

- ندرة رأس المال

- ضعف الإنتاجية في بعض المحاصيل

- الاعتماد على المحاصيل التقليدية في كثير من المناطق

- فرص العمل المحدودة والموسمية ونقص الحرف

- قلة الاهتمام بنشر الصناعات الريفية والمنزلية

مشكلات اجتماعية ويمكن عرض أهمها في التالي:

- العادات والتقاليد السلبية

- سيطرة الأسرة وشدة المراقبة الاجتماعية

- سوء فهم بعض تقاليد الدين خصوصاً فيما يتعلق بتنظيم الأسرة

- التمسك بالقديم وعدم الإقبال على الجديد والحديث والتغير في مجالات الحياة المختلفة

- الهجرة المستمرة من الريف للمدينة خاصة هجرة المتعلمين والمتقنين وذوي الحرف والمهارات والصناع المهرة

- نقص وسائل الترفيه ومن ثم عدم الاستفادة الإيجابية من وقت الفراغ.

- إعاقة المرأة الريفية عن القيام بدورها الفعال

المشكلات الثقافية ومنها:

- الجهل وانتشار الأمية والتي تقف أمام وصل مبادئ المعرفة والعلوم والثقافة العامة إلى الريفيين.

- ضعف الإلمام بجوانب الحياة ومشاكله وقضاياها

- عدم الانتفاع المثالي بخدمات المؤسسات الموجودة بالقرية.

- تسرب الأطفال من المدارس للعمل بالحقول وفي مجالات أخرى.

- قلة مصادر الثقافة والمعرفة في القرية.

مشكلات صحية:

- انتشار الأمراض المتوطنة

- وجود أماكن تكاثر الحشرات الناقلة للأمراض.

- قلة التهوية بالمساكن وامتلائها بالدخان الناتج عن الأفران المنزلية

- الجهل بطرق الوقاية من الأمراض المختلفة
- قلة الوعي الصحي وعدم الإسراع في العرض على الطبيب.
- نقص الخدمات الصحية بصفة عامة.

المشكلات العمرانية:

- عدم وجود تخطيط للقرية ومساكنها ومرافقها وانتشارها عشوائياً.
- ضيق الطرق مع عدم استقامتها
- تلاصق المنازل
- الافتقار لمياه الشرب النقية
- عدم وجود طرق ممهدة إلى القرى وربطها بالطرق الرئيسية
- نقص في المرافق العامة

وقد تناول الكتاب مشكلات القرية بالتحليل وطرح مقترحات لحلها ولكن تبقى دائماً المبادئ الأساسية التي يجب مراعاتها عند التعامل مع مشكلات المجتمع الريفي تلك التي يمكن تقديم إطلالة سريعة عليها في التالي:

- ١- تغيير العلاقات البنائية في المجتمع القروي ومن أهمها العلاقات القائمة على طبيعة الإنتاج الزراعي والعمل وما يقوم عليها من علاقات وظيفية تشمل النظام الاجتماعي بأكمله.

٢- تغيير العلاقات البنائية بين المجتمع القروي والمجتمع الحضري في ضوء التخطيط لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣- تدعيم الإدارة المحلية لتصل إلى مرتبة الحكم المحلي الكامل لمواجهة الزيادة المضطردة في نسبة نمو وتحديث المجتمع القروي.

ونحاول في الصفحات التالية تقديم عرض مختصر لنماذج من تلك المشكلات؟

نماذج من مشاكل المجتمع الريفي

المشكلة السكانية في المجتمعات الريفية

تختلف الأوضاع السكانية وتباين بين دول العالم فهناك تزايد في بعضها بينما يشهد البعض الآخر تناقصاً كبيراً في عدد السكان غير أننا إذا نظرنا إلى سكان العالم بوجه عام فإننا نلمس تزايداً لعدد السكان بمعدلات تفوق مثيلاتها في أي وقت مضى على مر التاريخ فلقد وصل عدد سكان العالم إلى بليون نسمة عام ١٨٢٠ بينما بلغ البليون الثاني عام ١٩٣٠ أي بعد حوالي مائة سنة وعشر، أما البليون الثالث فلقد بلغه السكان بعد ٣٥ سنة أي عام ١٩٦٥ ثم بلغ سكان العالم البليون الرابع في أواخر عام ١٩٧٤ والبليون الخامس عام ١٩٨٧ ومن المتوقع أن يصل عددهم إلى ٨٢ بليون عام ٢٠٢٥ وذلك وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة.

وفي مصر سواء في ريفها أو حضرها أو هما معاً يعود النمو السكاني بصورته الحادة إلى القرن التاسع عشر حيث كان عدد سكان مصر حسب تقديرات أحد رجال الحملة الفرنسية وذلك في فترة الحملة الفرنسية نحو ٢.٥ مليون نسمة واستمر عدد السكان دون زيادة تذكر حتى عام ١٨٢١ ويرجع ذلك إلى الحروب التي خاضها محمد علي وانتشار وباء الطاعون إلا أن الزيادة الملحوظة بدأت بعد عام ١٨٣٣ أي مع بناء القناطر الخيرية والأخذ بنظام الري الدائم في أجزاء من دلتا النيل والتوسع في زراعة المحاصيل الصيفية ذات القيمة النقدية مثل القطن، والواقع أن النمو السكاني السريع في مصر خلال القرن التاسع عشر كان يواكبه تنفيذ مشروعات الري على النيل وبناء القناطر على الترع وما تبع ذلك من نهضة زراعية مع قيام بعض الصناعات مثل غزل ونسيج القطن والزيوت والسكن بالإضافة إلى الاهتمام بالصحة والتعليم واستقرار الأمن هكذا بلغ عدد سكان مصر ٤.٥ مليون نسمة عام ١٨٤٦.٥.٥ مليون نسمة عام ١٨٨٧.

ومع أن هذه الأرقام تدل على الزيادة المطردة في عدد السكان إلا أنه لم يكن هناك إحساس بوجود مشكلة سكانية بل على العكس كان هناك إحساس عام بأن المشكلة هي في الأساس نقص الأيدي العاملة في مجال الزراعة واستمر التوسع الأفقي والرأى في الزراعة من ناحية والنمو السكاني السريع من ناحية أخرى حتى وصل عدد السكان إلى ١١.٢ مليون نسمة

في مطلع القرن العشرين وذلك في عام ١٩٠٧ واستمرت الزيادة الكبيرة في عدد السكان حتى بلغ عدد سكان مصر نحو ١٩ مليون في عام ١٩٤٧ وإلى ٤٥ مليون عام ١٩٨٢ وإلى ٤٨.٢٥٤ مليون نسمة عام ١٩٨٦ مع الأخذ في الحسان أن هناك نحو ٢.٢٢٥ مليون مصري خارج ليلة إجراء التعداد وإلى ٦٠ مليون نسمة عام ١٩٩٥ حسب ما أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومن المتوقع أن يصل عدد السكان في نهاية هذا القرن نحو ٦٧ مليون وذلك بفرض استمرار معدلات النمو الحالية أيضاً تعتبر الزيادة السكانية في الريف كبيرة هي الأخرى حيث بلغ عدد سكان الريف عام ١٩٠٧ نحو ٩.٢٦ من جملة سكان مصر والبالغ عددهم ١١.١٩ مليون بنسبة مئوية قدرها ٨٢.٨٪ ثم ارتفع ليصل إلى ٢٧.٢٨ عام ١٩٨٦ بنسبة مئوية قدرها ٥٦٪ من جملة سكان مصر ومع أن نسبة السكان الريفيون إلى جملة السكان قد انخفضت إلا أنه يلاحظ حدوث زيادة كبيرة في عدد السكان الريفيون في التعداد الأخير مقارنة بالتعدادات السابقة.

ولقد ترتب على ذلك حدوث عدم توازن بين المساحة المزروعة والمساحة المحصولية من جانب والنمو السكاني من جانب آخر حيث انخفض نصيب المواطن المصري من المساحة المنزرعة من ٠.٦ من الفدان عام ١٩٧٧ إلى ٠.١٥ من الفدان عام ١٩٨٦ ومن المساحة المحصولية من ٠.٧٣ من الفدان عام ١٩٧٧ إلى ٠.٣٧ من الفدان عام ١٩٨٦ وبرزت مشكلة عدم كفاية الإنتاج في

غالبية المحاصيل الزراعية لسد حاجات السكان ليس هذا فقط بل ترتب على عدم التوازن هذا الكثير من المشاكل السياسية والاجتماعية والثقافية وبالرغم من نمو الصناعات ومشروعاتها وإنشاء المدن الجديدة وإصلاح الأراضي وزراعتها فمازلت مصر عاجزة عن ملاحقة التزايد السكاني حيث شكل النمو السكاني الكبير حجر عثرة أمام جهود عملية التنمية حيث امتص كل عائدها وبالتالي وقف حائلاً دون زيادة دخل الفرد مما أدى إلى انخفاض مستوى معيشته كما أعاق تقدم المجتمع.

مشكلة تلوث البيئة

التلوث البيئي

قد أدى التقدم الكبير الذي أحرزه الإنسان في مجالات العلم والتكنولوجيا إلى إحداث خلل بل تدهور في مكونات البيئة بحيث أصبح خطر العيش فوق طاقة احتمال البيئة متوقعاً بل لعله واقع في بعض المجالات وبعض الأقطار إذا بدأنا نعيش أو نسمع عن مشكلة غذاء ومشكلة الطاقة ومشكلة السكان ومشكلة التلوث وهي مشكلات ناجمة عن النشاطات البشرية في البيئة.

ومما زاد من الوضع سوءاً غياب الوعي لدى شعوب وحكومات الدول النامية الأمر الذي جعل الدول المتقدمة تحرص في خططها على تصدير التكنولوجيا والصناعات شديدة التلوث للبيئة.

وتعتبر مصر من الدول التي لم تحظ بها قضية التلوث البيئي وحماية البيئة بقدر كاف من الاهتمام إلى عهد قريب إلا أن السنوات القليلة الماضية شهدت ميلاد وعي تام بهذه القضية فبدأت الدولة تسن القوانين وتضع التشريعات والنظم التي يعتقد بصلاحياتها وقدرتها على منع ازدياد درجات التلوث البيئي، كما أجريت دراسات في هذا المجال وأنشئت أقسام في بعض المؤسسات العلمية للبحث في وسائل وأساليب حماية البيئة من التلوث.

ومن المعروف أن تلوث البيئة يؤدي إلى أضرار اقتصادية يمكن أن تؤدي إلى إعاقة عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها مصر الآن بالإضافة إلى ذلك فإنه كلما تأخرت مصر في الأخذ بإجراءات حماية البيئة كلما زادت الأضرار وبالتبعية تزداد تكاليف المعالجة ومن هنا نجد أن الوقاية ليست فقط أقل تكلفة من العلاج ولكنها أكثر كفاءة في حماية البيئة وأكثر نفعاً للمجتمع من إجراءات مكافحة التلوث.

أنواع التلوث البيئي وأسبابه

يأخذ تلوث البيئة صوراً مختلفة في شتى الدول حيث يستشري خطره في البلاد المتقدمة والنامية على حد سواء ففي الأولى ينجم التلوث عن التقدم الهائل في الصناعة والتكنولوجيا الحديثة التي ساعدت على شق الجبال وتحويل الأنهار وزرع الصحراء وتوفير سبل الحياة العصرية للسكان حيث يأخذ التلوث طابعاً كيميائياً تزيد فيه مخلفات الصناعة عن طاقة البيئة على الاستيعاب فتتجم أمراض وظيفية في الدم والانسجة المختلفة للإنسان.

أما في الدول النامية فإن التلوث ينتج عن الانفجار السكاني ونقص الإمكانيات وانتشار الأمية فيأخذ طابعاً بيولوجياً تزيد فيه المخلفات البيولوجية فتكثر الجراثيم والطفيليات وتسبب الأوبئة والحميات المختلفة.

وفي مصر يأخذ التلوث البيئي طابعاً مزدوجاً (كيميائي بيولوجي) حيث دخلت التكنولوجيا في معظم المجالات وما يصاحبها من مخلفات على البيئة الطبيعية إضافة لما بها من تضخم سكاني وأمّية مما يجعل البيئة المحلية تزخر بمختلف صور التلوث البيئي وتحتاج إلى جهود مضاعفة لمكافحتها ومن صور التلوث:

١- التلوث البيولوجي

وتقسم أسباب التلوث البيولوجي إلى ثلاثة أنواع أولها سوء ونقص الغذاء للإنسان وثانيها الأوقات التي تصيب النبات وثالثها أمراض الحيوان.

٢- التلوث الكيماوي وينقسم إلى:

- مبيدات الآفات
- التأثير الصناعي (الجسيمات الدقيقة، مسببات الضباب الأسود، المؤكسدات الكلية)
- تلوث الماء
- النباتات والحيوانات السامة

التلوث الطبيعي

التلوث الثقافي والاجتماعي

ويقسم التلوث حسب أنواعه إلى

أولاً: ملوثات الهواء وتشملك

أكاسيد الكربون وأكاسيد الكبريت وأكاسيد النتروجين والأوزون
والمركبات الهيدروكربونية والجسيمات المعدنية.

ثانياً: ملوثات المياه

وتشمل تلوث مياه البحار والأنهار وبالنسبة لتلوث البحار فهي
تكون في العادة من خلال زيت البترول أو من خلال طرح المجاري
وبالنسبة لتلوث الأنهار مثل نهر النيل فهي تكون من النفايات الصناعية
والمخلفات الزراعية، المجاري، المنظفات الصناعية.

ثالثاً: التلوث الإشعاعي

حيث يتعرض الإنسان لكثير من مصادر الإشعاع في حياته
العادية كما في عيادات الأطباء للكشف أو العلاج كما يتعرض دائماً
للأشعة الكونية القادمة إلى الأرض من الأجرام السماوية هذا بالإضافة إلى
أخطار التعرض لنواتج الانفجارات والتجارب النووية وحوادث المفاعلات.

رابعاً: التلوث الكهرومغناطيسي

وظهر هذا النوع نتيجة للعديد من محطات الراديو والتلفزيون وكذلك شبكات الضغط العالي.

خامساً: التلوث الضوضائي

وهناك مصادر أولية للضوضاء كالمصانع ووسائل النقل المختلفة وهناك مصادر ثانوية كنشاط الإنسان المتغير بإصدار الموسيقى الصاخبة أو آلات التتبيه المزعجة أو حتى المحادثة بصوت مرتفع.

سادساً: التلوث من الحروب

حيث تسبب الحروب بأسلحتها المختلفة تلوثاً للبيئة بسبب الأدخنة والحرائق والأتربة والغازات التي تنجم عنها لا سيما لو استخدمت فيها الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية المحرمة دولياً.

سابعاً: التلوث نتيجة تشويه البيئة

النواحي الاجتماعية والاقتصادية لحماية البيئة

لقد كان لزيادة تلوث البيئة في بعض الدول المتقدمة أثر كبير على الرأي العام فيها فزيادة تلوث الشواطئ في بعضها كانت له أضراراً اجتماعية واقتصادية كبيرة فجانب الحد من فرص الاستحمام قلت حركة السياحة وما يتبعها من نشاط اقتصادي، كما أن زيادة تلوث الهواء ومصادر المياه كانت له آثار كبيرة على الصحة العامة وعلى مصادر

الثروة المائية ولقد دفع ذلك الرأي العام إلى مطالبة الحكومات بالعمل على وضع حد لهذا التلوث والتدهور الذي أصاب البيئة وتكونت عدة جمعيات أهلية (خاصة في الولايات المتحدة) تطالب بحماية البيئة وتقوم بمقاومة المتسببين في الأضرار بها ودفع ذلك بعض الدول إلى إصدار قوانين وتشريعات لحماية البيئة الوطنية.

الإعلام والوعي البيئي

هناك مثل صيني يقول إذا سمعت فقد عرفت وإذا رأيت فقد وعيت وإذا علمت فقد تعلمت فهذا الهدف التوعوية البيئية أن يكون أفراد المجتمع واعين بالقضايا البيئية وعندهم المعلومات والدافع ثم قارين ومزودين بالمهارات التي تمكنهم من تصحيح الوضع وتلافي لمشاكل في المستقبل، وللوصول لهذه الأهداف نحتاج أن ننمي أولاً الوعي بالقضايا ثم توصيل المعلومات وتحريك المشاعر وتنمية المفاهيم والقيم التي تتأصل في تصرف الإنسان بحيث يكون عنده الدافع القوي للتحرك وكذلك يكون لديه العلم والمعرفة والخبرة اللازمة لإحداث التأثير المطلوب.

ولاشك أن للاتصال دور أساسي فوسائل الإعلام تعرض القضايا وتحيط الناس علماً بأبعادها وبالمخاطر المترتبة عليها فالإعلام يسلط الأضواء على القضايا ويجعلها محور اهتمام الجمهور ويوجههم للسلوك المطلوب كما يشكل الإعلام قوة ضغط كبيرة على المخططين وصناع القرار ونحن في حاجة لتخطى عقبة أساسية تنحصر في جعل كلمة البيئة

من المفردات اللغوية العادية المفهومة وتبسيط القضايا البيئية وجعلها مألوفة فنحن في حاجة إلى المراحل الحالية لزيادة الوعي من خلال تسليط الضوء على ما هو المقصود بالأيكولوجيا أي العلاقة بين الكائنات الحية والبيئة وعلى العلاقة بين العوامل البيولوجية البشرية والبيئية الطبيعية وعلى الأشكال الرئيسية للتلوث البيئي مثل تلوث الهواء والماء والتربة والأساليب المختلفة للتخلص من المخلفات والسيطرة على الضوضاء، كما أننا في حاجة إلى تسليط الضوء على أسباب التلوث الأخرى مثل المبيدات والأسمدة الكيماوية والإشعاع والأمراض المرتبطة بالتلوث البيئي.

قامت رائدة العالم العربي في الاهتمام بموضوع البيئة عام ١٩٧٢ وكانت جريدة الأهرام أول صحيفة في العالم العربي تنبه إلى أول مؤتمر للبيئة والذي عقد في استكهولم ومنه بدأت الأمم المتحدة الاهتمام بالبيئة ولا يزال أمام الإعلام طريق طويل لاستمرار المحافظة على البيئة وتشديد العقوبات على المخالفين والمتربصين والذين يعتقدون أنها ثورة حماس ما تلبث أن تنطفئ، إن التوعية البيئية تهدف إلى أن يصبح المواطن العادي ملماً بالعلاقات الأساسية بين مكونات البيئة ومدى تأثير كل منها بالأخرى ومدى تأثير الإنسان عليها وتأثره بها وبالتالي فإن التوعية البيئية لا تهدف إلى تلقين المعلومات بقدر ما تهدف إلى تغيير السلوك وأسلوب اتخاذ القرار ويمكن القول أنه إذا أحسن استخدام وسائل الإعلام فإنه يمكن أن يعمل على خلق وعي وقيم جديدة.

إن التلفزيون من أهم وسائل العصر تقدماً وانتشاراً وبخاصة في المجتمعات التي ترتفع بها نسبة الأمية وعلى هذا فإن أجهزة الإعلام وبخاصة التلفزيون عليها مسئولية التوعية بقضايا البيئة لكن يجب التأكيد على ضرورة وضع خطة أولاً ثم يأتي دور التلفزيون في الإعلام عن الخطة الموضوعية لتحقيق هدفها فدور أجهزة الإعلام يؤكد على شيء موجود وقائم فعلاً.

إن الإعلام بمختلف وسائله من أهم العوامل التي تساعد في انتشار الوعي البيئي حيث أن الانتشار السريع للوعي البيئي منذ بداية السبعينات أدى إلى إنشاء ما يزيد عن ٢٠ ألف جمعية ومنظمة ونادى وهيئة أهلية في أنحاء العالم معظمها في الدول المتقدمة لحماية البيئة، ولقد حاول بعض الدارسين قياس الاهتمام الإعلامي بقضايا البيئة بحساب عدد المقالات التي تنشر في الصحافة أو عدد ساعات إرسال التلفزيون أو الإرسال الإذاعي.

وأخيراً لا بد أن تتدخل الدولة بصورة أساسية لمنع انتشار الأوبئة عن طريق وضع التشريعات لحماية المجتمع.

المراجع المستخدمة في الفصل السابع

- ١- انظر د/ بدر المنعم شوقي، مرجع سابق، انظر أيضا: د. حسن شحاتة سعفان، الموجز في تاريخ الحضارة والثقافة، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٩م.
- ٢- انظر د/ علي فؤاد أحمد: علم الاجتماع الريفي، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ط٣، ١٩٦٦م، أيضاً د. إمام سليم، المجتمع الريفي، القاهرة، ١٩٦٠م.
- ٣- د. عبد المنعم شوقي، المرجع السابق.
- ٤- انظر: د. عبد المنعم شوقي: محاضرات في التنمية الريفية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠م.
- ٥- د. عبد المنعم شوقي، المرجع السابق، ص ٣٠ - ٣٣.
- ٦- يقول الدكتور سليمان حزين في كتاب تاريخ الحضارة المصرية في الصفحة ١٧ من الجزء الأول كان يستلزم أن تبنى القرى فوق كومة كبيرة وعالية ويتضافر السكان على جمعها من تراب الأرض لتكون من الضخامة بحيث لا يجرفها التيار ولا يتخللها الرشح ويترتب على ذلك تركيز القوى في وحدات كبيرة.

٧- انظر: د. عبد المنعم شوقي: مرجع سابق، انظر أيضاً، د. حسن شحاتة سوغان، الموجز في تاريخ الحضارة والثقافة، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٩م.

٨- انظر: د. علي فؤاد أحمد: علم الاجتماع الريفي، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ط٣، ١٩٦٦م، أيضاً د. إمام سليم، المجتمع الريفي، القاهرة، ١٩٦٠.

٩- د. عبد المنعم شوقي، المرجع السابق.

١٠- محمد الجوهري: المشكلات الاجتماعية.

١١- عبد المنعم محمد بدر: ريفنا النامي، دراسة مقارنة في علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المطبوعات الجديدة، ١٩٨٢م.

١٢- محمد عاطف غيث: دراسات في علم الاجتماع القروي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦م، ص ٢٦٠ - ٣٦١.

١٣- غريب عبد السميع وحسن همام: المجتمع الريفي والحضري، القاهرة، مذكرات غير منشورة، ص ٧٢ - ٧٣.